

الباب الرابع

في

التأديب

وتحتة أحد عشر فصلاً

obeikandi.com

بين يدي الباب

هذا الباب الرابع من القسم الأول (أوليات الفاروق في الإدارة) سيحتوى - إن شاء الله تعالى - على ما توصلنا إليه من أولياتٍ للفاروق في ميدان التأديب (تأديب الرعية) سواء كانوا كبارًا أم صغارًا! وكل هذه الأوليات التي ستدخل تحت هذا الباب، لا صلة لها بالحدود والعقوبات المقدرة أو غير المقدرة التي تدعمها أدلة من الكتاب والسنة أو من أحدهما، أو من فعل الصديق. وإنما هي أعمال عمرية، كان يارسها وهو يجول في الأسواق يتابع شؤون رعيته، أو وهو في مجلس الحكم، سواء في مكانٍ عام أم في بيته...

وما كان تأديبه للناس طغياناً ولا قصدَ التعذيب، ولقد أخطأ من قال: إن الفاروق اتخذ الدرة لتعذيب الناس كما قال القلقشندي^(١) في كتابه^(٢) (مآثر الإنافة في معالم الخلافة)^(٣):

«وهو أول من اتخذ الدرة، وحملها ليعذب بها الناس»، ولعل القلقشندي هذا من بقايا العبيديين^(٤) الذين حكموا مصر فترة من الزمن، ولم يبق لهم أثر - بحمد الله - في مصر فسرعان ما ظهرت مصر من جديد قلعة من قلاع المذهب السني، وتحول الأزهر الذي بناه العبيديون لتعليم مذهبهم الخبيث إلى مصدر إشعاع من نور الإسلام الصافي.

وعندما نقول: إن القلقشندي ربما له صلة بأولئك العبيديين، فإننا لأننا وجدنا في كتابه الذي أشرنا إليه كلاماً في عمر لا يليق به مثل قوله الذي قدمناه في اتخاذ الدرة لتعذيب الناس. وقوله: «وهو أول من صالح العمال على مالٍ يأخذونه منهم»، وكان من ذلك أنه شاطر عمرو ابن العاص ماله. وهو أمير مصر يومئذ^(٥). فقوله الأول والثاني في عمر فيه تطاول عليه

(١) القلقشندي: نسبة إلى قرية في مصر اسمها (قلقشند)، واسمه (أحمد بن عبد الله القلقشندي) ٧٥٦-٨٢١هـ.

(٢) كتابه هذا يقع في (٣) مجلدات.

(٣) انظر كتابه: مآثر الإنافة في معالم الخلافة، ج ٣: ص ٣٣٩، ط. الكويت ١٩٦٤ م.

(٤) العبيديون: هم حكام الدولة الفاطمية الذين ينتسبون إلى مؤسس تلك الدولة، وهو عبيد الله بن ميمون جده مجوسى من أصل يهودى. انظر: تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٤.

(٥) انظر ذلك في كتابه: مآثر الإنافة في معالم الخلافة، ج ٣: ص ٣٣٨.

وبعد عن الحقيقة ، إذ لم يكن هدف عمر من حمل الدرة التعذيب ، ولكنه التأديب ، وكل أفعال عمر في هذا الميدان تؤيد ما قلنا ، وما أوليات هذا الفصل إلا أمثلة لذلك ، وسنرى حين نصل إليها أنه لم يكن منها شيء يدل على التعذيب أو الإسراف في التأديب .

ولم تكن كذلك مشاطرة بعض العمال أموالهم مصالحة ، ولا لعمر ، وإنما كانت تؤخذ منهم قسراً لبيت المال لأنهم أثروها من العمل ، فكان جزاؤهم أن يؤخذ من تلك الأموال شطرها لمصلحة المسلمين .

وإننا لنجد في سيرة الفاروق أعمالاً كثيرة تدل على خوفه من ظلم الناس بدارته تلك التي كان يحملها دائماً بيده ، ويؤدب بها بعض من يستحق التأديب ، وكم عرض نفسه للقصاص بالدرة التي يحملها هو إن ضرب بها أحداً فأحس أنه ألمه أو غلط في حقه ، فإنه كان يصبر على صاحب الحق أن يقتص منه ولا يفلته ، إلا إن أصر على العفو . وإليك بعض الأمثلة على ذلك .

٢ - كان مرة راجعاً من زيارة للأحنف بن قيس وجماعة قدموا معه بفتح^(١) «فتلقاه رجل فقال : يا أمير المؤمنين ، انطلق معي فأعدني^(٢) على فلان فإنه ظلمني ، قال الأحنف : فرفع (أي عمر) الدرة فخفق^(٣) بها رأسه ، وقال : تدعون عمر وهو معترض لكم ، حتى إذا شغل بأمر من أمور المسلمين ، أتيتموه أعدني أعدني؟ فانصرف الرجل وهو يتذمر ، فقال عمر : على بالرجل ، فألقى إليه المخفقة ، فقال : أمسك واضربني ! ، قال : لا ، ولكن أدعها لله ولك ، قال : ليس كذلك ، إما تدعها لله ، وإرادة ما عنده ، أو تدعها لي فأعلم ذلك ، قال : أدعها لله^(٤) .

(١) أي جاؤوا مبشرين بفتح تم للمسلمين . وكان عمر خرج لما علم أنهم نزلوا في مكان يبعد عن المدينة ، فأتاهم يتفقد أحوالهم وركائهم ، فكان مما لامهم عليه أن ركائهم جائعة متعبة ، فاعتذروا إليه أن الذي أعجلهم الإسراع بالشورى لأمر المؤمنين وجميع المسلمين . انظر : تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ، ص ١٣٣ .

(٢) أعدني : أي انصرتني عليه وخذلي حقي منه .

(٣) خفق بها رأسه : أي ضربه بها .

(٤) انظر القصة في : تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ، ص ١٣٣ .

وهكذا نجده يعرض نفسه لمن وقع عليه الخطأ في حالة غضب وانشغال بأمور المسلمين.

٢- عن إياس بن سلمة^(١) عن أبيه قال : مر على عمر بن الخطاب وأنا في السوق وهو مار في حاجة له ومعه الدرة ، فقال : هكذا أمط عن الطريق^(٢) يا سلمة ، قال : ثم خفقتني بها خفقة فما أصاب إلا طرف ثوبي ، فأمطت عن الطريق ، فسكت عني حتى كان في العام المقبل فلقيني في السوق ، فقال : يا سلمة ، أردت الحج العام ؟ فقلت : نعم يا أمير المؤمنين ، فأخذ بيدي فما فرقت يده من يدي حتى دخل بي بيته فأخرج كيساً فيه ستمائة درهم فقال : يا سلمة ، استعن بهذه ، واعلم أنها عن الخفقة التي خفقتك عام أول ، فقلت : والله يا أمير المؤمنين ، ما ذكرتُها حتى ذكرتُها ، قال : والله ما نسيتها بعد^(٣) .

وكثير من الأمثلة في هذا الباب أضربنا عن ذكر جميعها اكتفاءً بهذين المثالين . وفعل عمر ذلك يدل دلالة واضحة على أن الفاروق ما كان متعسفاً ، ولا اتخذ الدرة وحملها لتعذيب الناس بها .

ولقد شكّا إلى علي بن أبي طالب وأبي بن كعب وقوعه في إيذاء المؤمنين وخوفه الهلاك ، فطمأنه على بقوله : يا أمير المؤمنين ، أنت راعٍ من الرعاة ، فإن كنت ضربتهم على نصيح وإصلاح فلن يعاقبك الله ؛ وإن كنت ضربتهم على غش فأنت الظالم المجرم .

وقال له أبي بن كعب : ولكنك رجل مؤدب لا تستطيع إلا أن تعاهد رعيتك فتأمر وتنهى ، فقال عمر : قد قلت ، والله أعلم^(٤) .

لقد عمد عمر هنا إلى أقضى هذه الأمة بعد نبيها (علي) وأقرئها لكتاب الله بعد نبيها (أبي)

(١) إياس بن سلمة بن الأكوع الأسلمي المدني ، كنيته أبو بكر ، ثقة ، توفي بالمدينة عام ١١٩ هـ . انظر : تهذيب التهذيب لابن حجر ، ج ١ : ص ٣٨٨ ، ٣٨٩ .

(٢) أمط عن الطريق : أى تتخ وابتعد .

(٣) انظر القصة في : تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ، ص ١٣٤ . وانظر كذلك : تاريخ الأمم والملوك لابن جرير ، ج ٥ : ص ٣٢ .

(٤) انظر رأى علي وأبي لعمر في تاريخ عمر لابن الجوزي ، ص ١٨٦ .

ليستشير الأول عن حكم تأديبه لرعيته فأبدى له رأيه، وليستشير الثاني في : هل يدخل تأديبه لرعيته تحت قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا ﴾ [الأحزاب: ٥٨] فظمأنه كل منهما أنه ليس كذلك فاستراحت نفسه لأنه أعلم الناس بها وبدوافعها ، وما استشارته إلا للاطمئنان ، وإلا فهو من أعظم علماء هذه الأمة ، كما أنه على رأس الصحابة الكرام بعد الصديق عليه السلام .

هذا ما رأيت أن أقدمه بين يدي هذا الباب لنتقل بعده إلى أعماله في التأديب ، وهي كثيرة جداً يكاد ينفرد بهذه الطريقة ، فإنني لم أجد فعلاً مثل ذلك لرسول الله عليه السلام ، إلا ما كان منه وهو يسوى الصفوف للقتال في أول معركة فاصلة بين الكفر والإسلام (في بدر) ، حينما رأى سواد بن غزية خارجاً عن الصف فوكزه على بطنه ليتنظم ، ثم لما شكى الرجل أنه قد أوجعه كشف رسول الله عليه السلام عن بطنه قائلاً له : «اقتص فقبلها الرجل لأنه أحب إن استشهد أن يلقي الله ويكون آخر حياته قد مس جسمه جسم - رسول الله عليه السلام - (١) . وغير ذلك لم أجد كذلك شيئاً من أفعال الصديق في التأديب بيده .

فالفاروق الذي كان سيفاً مسلولاً بين يدي رسول الله عليه السلام الذي كان رحيماً حيث أرسل (٢) رحمة ؛ وكذلك كان بين يدي أبي بكر الصديق (٣) ، وكان يمزج شدته بلين رسول الله ، ولين أبي بكر في خلافته . فلما تولى الخلافة لان للناس فكان يضع الشدة في موضعها ، واللين في موضعه (٤) .

وأعماله التي سنها في هذا الباب أمثلة رائعة لما ذكرنا في أولى الأوليات ، وبالله نستعين وعليه نتوكل .

(١) انظر القصة في السيرة النبوية لابن كثير ، ج ٢ ص ٤١٠ ، ط . دار المعرفة ، بيروت ١٣٩٦ هـ .
(٢) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة] .

(٣) انظر ما قاله عن نفسه في أخبار عمر للطنطاوي ص ٥٥ - ٥٦ حيث قال : «فقد كنت مع رسول الله عليه السلام فكنت عبده وخادمه ، وكان من لا يبلغ أحد صفته من اللين والرحمة ، وكان كما قال الله تعالى : ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة] ، فكنت بين يديه سيفاً مسلولاً حتى يغمدني ... » وهكذا قال عن نفسه كيف كان مع أبي بكر .

(٤) كان من ضمن دعائه عليه السلام بعد توليه الخلافة : « اللهم إني شديد فليئس ، وإني ضعيف فقوني ، وإني بخيل فسخني » . تاريخ عمر لابن الجوزي ، ص ٧٣ .

الفصل الأول

فى تأديبه المبتدع فى الدين

كان الفاروق رضي الله عنه شديد المحاربة للبدع ، شديد الخوف منها ، وكأنه كان يعلم ما سيحدث فى هذه الأمة من انقسامات واختلافات بسبب الآراء المبتدعة ، فكان يقول : «ولكأنى بمن يأتى بعدكم يقول : هذا رأى فلان ؛ قد قَسَّموا الإسلام أقساماً. أفيضوا بحالِكم بينكم ، وتجالسوا معاً ، فإنه أدوم لألفتكم ، وأهيب لكم فى الناس»^(١).

وفى هذا البحث سنقف - إن شاء الله - مع بعض أعمال عمر فى محاربة البدع وتأديب المبتدعين ، وليس المراد حصر كل ما عمله الفاروق فى هذا الميدان ، وإنما إثباتُ التأديب ، والإتيان بالأمثلة التى تثبت ذلك . فما هى البدعة ؟
البدعة فى اللغة :

الحدث ، وما ابتدع من الدين بعد الإكمال^(٢) .

وفى الشرع :

هى إحداث ما لم يكن فى عهد رسول الله ﷺ وهى منقسمة إلى حسنة وقيحة^(٣) .

قال عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام : البدعة : فعل ما لم يُعهد فى عصر رسول الله ﷺ ، وهى منقسمة إلى بدعة واجبة ، وبدعة محرمة ، وبدعة مندوبة ، وبدعة مكروهة ، وبدعة مباحة .

والطريق فى معرفة ذلك أن تعرض البدعة على قواعد الشريعة ، فإن دخلت فى قواعد الإيجاب فهى واجبة وإن دخلت فى قواعد التحريم فهى محرمة ، وإن فى قواعد المندوب فهى مندوبة ؛ وإن دخلت فى قواعد المباح فهى مباحة^(٤) ، ثم سرد

(١) انظر : تاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبرى ، ج ٦ : ص ٢٥ .

(٢) انظر : لسان العرب ، ج ٨ : ص ٦ .

(٣) انظر : تهذيب الأسماء واللغات ، ج ٢ : ص ٢٢ .

(٤) انظر : قواعد الأحكام فى مصالح الأنعام للعز بن عبد السلام المتوفى سنة ٦٦٠ هـ ج ٢ : ١٧٢ - ١٧٤ . وفتح البارى ج ٤ ص ٢٥٠ أنى صاحبه فيه بكلام نحو هذا .

أمثلة لكل نوع من هذه الأنواع ، نأخذ منها أمثلة البدعة المحرمة التي هي مدار البحث الذي بين أيدينا قال : « وللبدع المحرمة أمثلة ، منها : مذهب القدرية ^(١) ومنها : مذهب الجبرية ^(٢) ، ومنها مذهب المرجئة ^(٣) ، ومنها مذهب المجسمة ^(٤) ، والرد على هؤلاء من البدع الواجبة ^(٥) .

وقوله : « والرد على هؤلاء من البدع الواجبة » ، يعنى : أن هذه البدع لم تكن معروفة في صدر الإسلام ، على عهد رسول الله ﷺ ولا على عهد خلفائه الراشدين الذين أوصانا ﷺ باتباع سنتهم ؛ فهي بدع حدثت بعد ذلك ، ولا يوجد نص أو نصوص صريحة بخصوص الرد على هذه البدع وهى بدع محرمة ؛ لأنها تصادم مذهب السلف الصالح ، وتخرج عن المحجة التي تركنا عليها رسول الله ﷺ .

فالتصدى من العلماء لهذه البدع بالوسائل المناسبة بدعة حسنة . وهى واجبة ؛ لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب ، سواء قام بذلك الواجب كل الأمة ، أم بعض الأمة المتمثل في الدعاة من العلماء لقوله تعالى : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران] .

وسواء أخذنا بقول القائلين - من العلماء : بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على جميع الأمة ؛ أم بالقول الثانى : إن الوجوب يتحتم على طائفة من هذه الأمة تقوم بعبة الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ^(٦) ، فإن وجوب محاربة

(١) القدرية : هم نفاة القدر ؛ وانظر في ذلك : مقالات الإسلاميين لأبى الحسن الأشعري ج ١ ص ٢٧٤ .

(٢) الجبرية هم الذين يقولون : إن الإنسان مجبر على أفعاله ، وأنه لا استطاعة له أصلاً . وهو قول جهم بن صفوان وطائفة الأزارقة . انظر الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ج ٣ ص ٢٢ .

(٣) المرجئة هم الذين يقولون : لا تنفع مع الإيثار معصية ، كما لا تنفع مع الكفر طاعة . مقالات الإسلاميين ص ٢١٣ .

(٤) المجسمة هم الذين يقولون : إن الله جسماً محدود الطول والعرض والعمق . انظر المرجع السابق من التعليق ص ٢٧٩ .

(٥) لقوله ﷺ : « ترككم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك » انظر الحديث في مقدمة سنن ابن ماجه ج ١ ص ١٦ دون ذكر المحجة . وانظر الاعتصام للشاطبي ج ١ ص ٤٨ .

(٦) انظر : أقوال العلماء في ذلك تفسير القرآن لابن كثير ، ج ٢ : ص ٨٦ ، ٨٧ .

البدع المحرمة قائم .

وإن كنا قد قلنا : إن هذه البدع التي أشار إليها العزُّ بن عبد السلام لم تُعرف إلا بعد عصر الصحابة ، فلا يعنى ذلك أنه لم توجد بدعة في عهد الرسول ﷺ وعهد الخلفاء ، بل قد حصل من ذلك في عهدهم ، وكان رسول الله ﷺ إذا رأى شيئاً من ذلك ينكر ويعلم^(١) ، ولم يعرف أنه أدب أحد لا ارتكابه بدعة . مهما كانت تلك البدعة ما لم تكن حداً . وكذلك الصديق لم يعرف عنه أنه أدب أحد المبتدعين ، بيده أو أمر بذلك .

بعض أعمال عمر في ميدان التأديب على البدع :

أ- مع صبيغ بن عسيل :

كان من قصة صبيغ أنه تشكك في القرآن ، فذهب يث ما وقع في عقله بين الناس ، فكان ، يطرح الأسئلة في المجامع على العلماء فيسأل عن معاني بعض الآيات ، فإن أجيب لا يقتنع ، فيذهب إلى آخرين يسأل نفس الأسئلة ، أو يكررها على المسؤول الواحد مرات وقد يعارض القرآن بعضه ببعض ، أرسله عمرو بن العاص إلى الخليفة عمر ، وأرسل بشأنه كتاباً ، فلما وصل الرجل والكتاب ، قرأ عمر الكتاب فطلب الرجل وقال له : سبيل محدثة (أى بدعة جديدة) ، وأعترف الرجل بما نسب إليه ، بل وجه أسئلته للفاروق نفسه . فقد روى عنه أنه جاء يسأل الفاروق قائلاً : يا أمير المؤمنين ، أخبرني عن : ﴿ وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا ﴾ [الذاريات] فقال ﷺ : هي الرياح ، ولولا أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول ما قلته ، قال : فأخبرني عن : ﴿ فَأَلْمُقْسِمَتِ أَمْرًا ﴾ [الذاريات] قال ﷺ : هي الملائكة . ولولا أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول ما قلته . قال فأخبرني عن : ﴿ فَالْجَنَرِيتِ يُسْرًا ﴾ [الذاريات] ؟ قال ﷺ : هي السفن ، ولولا أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول ما قلته^(٢) .

(١) كما حصل منه ﷺ حينما علم أن نفرًا من أصحابه قد أزمعوا على أمور ظنوها عبادة خالصة ، فعزم أحدهم على ألا يتزوج النساء ، وعزم الثاني على أن يصوم الدهر ولا يفطر أبداً ، وعزم الثالث على أن يقوم الليل ولا ينام . انظر الحديث في ذلك في : صحيح مسلم ، ج ٩ : ص ١٧٥ ، ١٧٦ . فقد بين ﷺ في الحديث حالته في حياته ، ثم قال في آخر الحديث : « فمن رغب عن ستي فليس مني » وانظر : الاعتصام للشاطبي ، ج ١ : ص ٤٤ ، ط . بيروت .

(٢) انظر : أقوال العلماء في ذلك تفسير القرآن لابن كثير ، ج ٢ : ص ٨٦ ، ٨٧ .

ويبدو أن هذه الأسئلة التي وجهها لعمر كانت بعد مجيئه من مصر وبلوغ عمر أخباره في الأمصار التي كان فيها ، لأنه أدبه تأديباً شديداً ، ما كان يستحقه لهذه الأسئلة فقط ؛ إذ إن هذه الأسئلة - ولو أنها لا طائل من معرفة جوابها - لا تصل إلى مستوى ذلك العقاب والأدب - الذي أدبه به .

ما هو الأدب الذي وقع لصبيغ ؟:

لما تأكد الفاروق من بدعه صبيغ رأى أن لا بد له من تأديب يفيد ، ويزيل ما في رأسه ويكون لغيره عبرة ، فكان التأديب متعدداً :

١- أدبه بالضرب .

٢- أدبه بالنفى .

٣- أدبه بالمقاطعة .

٤- أدبه بإحراق كتبه .

١- أما تأديبه بالضرب :

فقد جاء بعد قصة تساؤله مع عمر : أن الفاروق رضي الله عنه أمر بضربه مائة وجعل في بيت ، فلما دعا به فضربه مائة أخرى ، وحمله على قتب^(١) ، وكتب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه : امنع الناس من مجالسته^(٢) .

هذا الضرب الذي أنزله عمر بصبيغ ، قد خالف به الفاروق بعض الحدود ، وتلك سياسة شرعية غير معتمدة على نص صريح في هذا العمل .

وبين العلماء خلاف كبير في (هل للحاكم أن يزيد في التعزير والتأديب على أدنى الحدود ، بل هل له أن يوصله إلى أدنى الحدود) ؟

(١) القتب : إكاف البعير . انظر : لسان العرب ، ج ١ : ص ٦٦٠ . والذي يظهر أنه حل على إكاف دون وطاء عليه ، وإنما على ذلك القتب من الخشب .

(٢) انظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، ج ٦ : ص ٤١٤ ، وانظر : المصنف لعبد الرزاق ، ج ١١ : ص ٤٢٦ .

ذلك الخلاف وسببه نابعان من وجود أحاديث عنه ﷺ تنهى عن بلوغ التعزيز فوق عشر ضربات . وأفعال الخلفاء الذين أوصانا ﷺ باتباع سنتهم .

فمن الأحاديث قوله ﷺ: «لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله»^(١) .

وقوله: «لا تجلدوا فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله»^(٢) .

والحديثان واضحان في الإخبار والنهي عن الجلد فوق عشرة أسواط في غير الحدود .

وللخلفاء الراشدين أعمال كثيرة في التأديب والتعزير بلغوا بها فوق الحدود ، وهذا المثل الذى بين أيدينا من تلك الأعمال .

فلذلك اختلف العلماء اختلافاً كبيراً في هذه المسألة^(٣) ، وليس هنا محل لبسط أقوالهم وأدلتهم ، والترجيح بين الأقوال ؛ وما يعيننا هنا إلا المسألة السياسية والإدارية التى أريد إثباتها لعمر وستظهر من الأمثلة التى نسوقها .

٢- وأدب الفاروق صبيغاً بالنفى بعد الضرب :

وذلك أنه بعد ضربه ذلك الضرب الموجه أرسله إلى البصرة منفياً من المدينة^(٤) .

ولا يخفى ما فى النفى من تأديب وخاصة من مدينة رسول الله ﷺ ، فإن النفى يعنى إخراج المنفى من دياره أو من البلد الذى قد استوطنه وارتاحت إليه نفسه واستقرت . فإذا نفى منه يكون شاقاً عليه .

٣- وأدبه بالمقاطعة التامة :

إذ أمر الناس ألا يجالسوه ، ولا يكلموه وذلك كان بعد النفى إلى البصرة . إذ كتب إلى أبى موسى الأشعري (والى البصرة آنذاك) : «امنع الناس من مجالسته ، فلم يزل كذلك حتى

(١) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ، ج ١٢ : ص ١٧٦ .

(٢) المرجع السابق ، نفس الجزء والصفحة .

(٣) انظر : فتح البارى ، ج ١٢ : ص ١٧٦ - ١٧٩ .

(٤) انظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، ج ٦ : ص ٤١٤ . وانظر : مصنف عبد الرزاق ، ج ١١ : ص ٤٢٦ .

أتى أبا موسى عليه السلام، فحلف بالأيمان المغلظة ما يجد في نفسه مما كان يجد شيئاً، فكتب في ذلك إلى عمر عليه السلام فكتب عمر: ما إخاله ^(١) إلا قد صدق، فخلّ بينه وبين مجالسة الناس.

وهذه المقاطعة التي فرضت على صبيغ التزم بها الناس التزاماً كاملاً، حتى إنه كان إذا حضر حلقة من حلقات الناس الجالسين في مسجد من المساجد وهم لا يعرفونه، ينبههم آخرون من حلقة أخرى قائلين لهم: عزمة أمير المؤمنين، فيتركونه وحده ويتفرقون، فكان الناس يهربون منه كالأجرب ^(٢).

وهذه المقاطعة التي أمر بها عمر كان يعلم مدى تأثيرها على المقاطع، وتلك سياسة شرعية؛ إذ هي معتمدة على الاجتهاد ونظر المصلحة في حماية الدين والجماعة المؤمنة المتماسكة. وهي سنة راشدة لو عمل بها أي حاكم مسلم بعد عمر، أو رئيس مجموعة خيرة سائرة على الطريق، ما دام ذلك يحقق مصلحة واضحة لكان عاملاً بالسنة.

٤- وأدبه أيضاً بإحراق كتبه:

ذكر ذلك عبد الرزاق الصنعاني في رواية، قال: أخبرنا عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه أن صبيغاً قدم على عمر فقال: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله صبيغ، فسأله عمر عن أشياء فعاقبه.

قال أبو بكر ^(٣): في علمي أنه قال: وحرقت كتبه، وكتب إلى أهل البصرة: ألا تجالسوه ^(٤). وهذه العقوبة (تحريق الكتب) تدل على أن الرجل كان يملك كتباً أجنبية عن الإسلام وعلومه، إذ ما كان في ذلك الوقت قد وجدت كتب إسلامية مؤلفة في أي فن من الفنون، حتى المصحف الشريف لم يكن قد وصل إلى حكام الأمصار فكيف بالأفراد، ذلك أنه ما أرسل المصحف إلى الأمصار إلا في عهد

(١) ما إخاله: أي ما أحبه.

(٢) انظر: عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة، ص ٣٧١، ٣٧٢.

(٣) أبو بكر هذا لم أستطع التعرف على اسمه يقيناً، لكثرة من يحمل هذه الكنية في كتب التراجم لرجال الحديث، ورأيت الأقرب إلى اليقين أنه ابن خالد بن عرفة العذري القضاعي، روى عنه ابنه طلوت، وشقيق بن أبي عبد الله. فإذا كان هو فهو ثقة. انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر، ج ١٢: ص ٢٤.

(٤) انظر: مصنف عبد الرزاق، ج ١١: ص ٤٢٦. وهامش نفس الصفحة للمحقق الشيخ المحدث حبيب الرحمن الأعظمي.

عثمان بن عفان الخليفة الثالث بعد عمر رضى الله عنهما^(٩). وإرساله إلى الأمصار في ذلك الوقت لا يعنى النشر . فالكتب التى أحرقت عليه أجنبية بلا ريب ، ولا نستطيع أن نجزم بل ولا نعلم ما هى تلك الكتب التى أحرقت ، إذ لم أجد من قال عنها شيئاً.

ونخلص من هذه الفقرة إلى أن الفاروق قد أدب صاحب البدعة في الدين تأديباً رادعاً ، وأن البدعة التى كان ينشرها هى التشكيك بالقرآن ، ومعارضة بعضه ببعض والأسئلة عن متشابهه ، وأنه أذهب شكه بعد ذلك التأديب الرادع ، وُحِيت منه الجماعة المسلمة ، وحصلت العبرة حتى أصبح يضرب به المثل لمن يكثر ويكرر الأسئلة التى لا تحتاج إلى تكرار ، أو بقصد التعنت . حتى ابن عباس - رضى الله عنهما - حينما جاء رجل يسأل عن الأنفال ، ما هى فأجابه ، فأعاد السؤال مرة ثانية وثالثة ، فقال ابن عباس : أترون ما مثل هذا؟ مثل صبيغ الذى ضربه عمر بن الخطاب ، وهكذا حصلت العبرة به ، وحسنت الفتنة . وأنى لها أن تظهر وعمر موجود ؟!

ب- تأديب من طلق امرأته ثلاثاً :

طلاق المرأة ثلاثاً دفعة واحدة بدعة محرمة عند أكثر العلماء . ولا بد أن نبين حقيقة الطلاق السنى والطلاق البدعى قبل أن نرى ما عمله عمر بمن طلق ثلاثاً .

الطلاق السنى :

« هو أن يطلق الرجل المسلم امرأته طليقة واحدة ؛ إذا طهرت من حيضها بعد أن تغتسل ، وقبل أن يطأها ، ثم يدعها فلا يطلقها حتى تنقضى عدتها . هذا هو طلاق السنة ، فإذا أراد أن يرجعها في العدة فله ذلك دون رضاها ، ولا رضا وليها ، ولا مهر جديد . وإن تركها حتى تنقضى العدة فعليه أن يسرحها بإحسان ، فقد بانث منه .

فإن أراد أن يتزوجها بعد انقضاء العدة جاز له ذلك ، لكن يكون بعقد جديد ، كما لو

تزوجها ابتداءً...»^(١) .

وليس خاف على الناظر ما في ذلك من حفاظ على المودة والرحمة التي حلت بين الزوجين قبل الطلاق ؛ والفرصة المتوفرة في فترة العدة لمراجعة الأمر بسهولة ويسر ، وتبقى الفرصة في الطلاق السني إلى ما بعد العدة إن لم يكن قد أكمل الثلاث ، فهو في فرصة من إعادة الزواج إن كانت المرأة راغبة فيه ، ويستوى - في هذه الحالة - هو وغيره من الخطاب .

الطلاق البدعي :

أما الطلاق البدعي ، فإنه ما كان مخالفاً للطلاق السني ، كأن يطلقها في حيض ، أو يطلقها في طهر بعد دخوله بها ، وقبل أن يتبين أحلت أم لا ، وهذه الحالات مجمع على تحريمها ولذلك كان الطلاق على تلك الصفات (بدعياً) ؛ وكذلك لو طلقها ثلاثاً دفعة واحدة سواء كان مدخولاً بها أم غير مدخول بها ، فإن ذلك محرم وبدعة عند جمهور العلماء ؛ ومع ذلك يلزم وينفذ عندهم .

ومن العلماء من قال : إنه مباح لازم . ومنهم من قال : حرام لا يلزم منه إلا طلبة واحدة . ومنهم من قال : إنه لا يلزمه شيء ؛ لأن الطلاق البدعي عندهم كالعدم^(٢) .

والقول المجمع عليه جمهورهم هو التحريم ، وهذا هو الذي عاقب عليه الفاروق وما نحن بصدد تحقيقه وبيان موقف الفاروق منه ، أما أمر الخلاف بين العلماء فليس هنا مكانه .

عمل الفاروق مع المبتدعين في الطلاق :

لا أجد للفاروق عملاً مع المطلقين زوجاتهم في كل حالات الطلاق البدعي

(١) انظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية، ج ٣٣: ص ٥، ٦ بتصرف بسيط .

(٢) انظر كل تلك الأقوال في الفتاوى لابن تيمية ج ٣٣: ص ٧-٩ .

إلا في حالة واحدة وهى حالة الطلاق ثلاثاً دفعة واحدة ، سواء كانت المطلقة ثلاثاً بكرةً غير مدخول بها أم ثيباً ، فإنه في هذه الحالة أدب على ذلك وشدد .

روى عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه عن إسماعيل بن عبد الله قال : « أخبرني عبيد الله بن العيزار أنه سمع أنس بن مالك يقول : كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذا ظفر برجلٍ طلق امرأته ثلاثاً أوجع رأسه بالدرة » ^(١) . أى أوجعه ضرباً . وهذا واضح في التأديب بالضرب .

وروى أيضاً عن ابن عينة عن شيخ يقال له : (سفيان) ^(٢) ، قال : (دخلنا على أنس بن مالك فخرج علينا إلى مجلسه ، فمر بنا فلم يسلم علينا حتى انتهى إلى مجلسه ، ثم أقبل علينا بوجهه فقال : السلام عليكم ، فسألناه عن الرجل يطلق البكر ثلاثاً قبل أن يدخل بها ، فقال : كان عمر بن الخطاب يفرق بينهما ، ويوجعه ضرباً) ^(٣) .

وفي هذا النص نجد عقوبتين يوقعهما عمر على المتماهى في الطلاق :

العقوبة الأولى :

إنفاذ الطلاق الثلاث ، وهذا هو مذهب عمر الذي انتهجه في خلافته بعد أن رأى حالات الطلاق بهذه الصفة تكثر ، فأمضاه عليهم عقوبة لهم ^(٤) .

(١) انظر : مصنف عبد الرزاق ، ج ٦ : ص ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

(٢) قال المحقق في الهامش : كذا في الأصل ، والصواب عندى (شقيق) ، فقد رواه سعيد بن منصور ويونس بن عبد الأعلى عن ابن عينة فقالا عن (شقيق) قال : وشقيق هذا هو ابن أبي عبد الله الكوفي المذكور في التهذيب . وانظر التهذيب ، ج ٤ : ص ٣٦٣ . وثقة ابن معين وابن حبان وغيرهما . ولم أجد تاريخ وفاته .

(٣) انظر : مصنف ، ج ٦ : ص ٣٣٢ .

(٤) انظر : الفتاوى الكبرى لابن تيمية ، ج ٣ : ص ١٣ .

الضرب ، وهو الذى أردناه شاهدا لما نحن بصدده فى هذا البحث .

جـ- تأديب من أتى امرأته فى دبرها :

إتيان المرأة فى دبرها حرام وبدعة . وذلك العمل لوطية صغرى كما سماه عبد الله بن عمرو بن العاص ^(١) .

ولم يرد فى الكتاب أو السنة ما يبين عقوبة فاعل ذلك .

ولكنه ورد وعيد شديد من أقوال الرسول ﷺ وبعض الصحابة والتابعين . من ذلك : قوله ﷺ : « ملعون من أتى امرأته فى دبرها » رواه أبو داود ^(٢) . من حديث أبى هريرة ﷺ . وقوله ﷺ : « أن الذى يأتى المرأة فى دبرها لا ينظر الله إليه يوم القيامة » ^(٣) .

وقول ابن عباس حينما سئل عن الذى يأتى امرأته فى دبرها : « هذا يسألنى عن الكفر » ^(٤) . فكان ابن عباس رأى ذلك العمل نوعاً من الكفر .

أما الفاروق ﷺ فقد ضرب على هذا العمل ؛ لأنه بدعة محرمة .

روى عبد الرزاق عن معمر قال : أخبرنى من سمع عكرمة يحدث أن عمر بن الخطاب ضرب رجلاً فى مثل ذلك .

وهذه عقوبة فعلها عمر سياسة وإلا فما فى الكتاب ولا فى السنة تقدير

(١) انظر : مصنف عبد الرزاق الصنعاني ، ج ١١ : ص ٤٤٣ .

(٢) انظر : جامع الأصول لابن الأثير ، ج ٤ : ص ٣٠٧ .

(٣) انظر : المصنف لعبد الرزاق ، ج ١١ : ص ٤٤٢ .

(٤) إنها تعنى أنه لم يرد شيء فى الكتاب ولا فى السنة بشأن من يأتى امرأته فى دبرها ، وهو يختلف عن اللوطية الكبرى . أما حد اللواط فإن فى السنة الكثير من تبين عقوبته ، ولكن العلماء اختلفوا فى حده ، فمنهم من رأى إحراقه بالنار ، ومنهم من رأى رجمه بالحجارة ، سواء كان محصناً أم غير محصن ، ومنهم من رأى معاملته معاملة الزانى فإن كان محصناً رجم وإن كان بكراً جلد انظر ذلك فى السنن الكبرى للبيهقى ج ٢ : ص ٢٣١ - ٢٣٣ .

لعقوبة ذلك الفعل ، ولا يوجد شيء من ذلك من عمل الصديق ﷺ .

فعمل عمرَ اجتهد لعله أراد به ردع الواقعين في تلك المعصية ولا شك أن العقوبة أبلغ في الردع من رواية ما ورد في ذلك من وعيد ، فإن كثيراً من الناس لا يرتدعون إلا بالعقوبات الصارمة ، ولم أجد اسم من عاقبه الفاروق ذلك العقاب .

د- تأديب النائحة :

النياحة هي رفع الصوت بالبكاء والندب بتعديد شمائل الميت ؛ وفي ذلك سخط على القدر وجزع ينافي الصبر ؛ وهي حرام ، لقول رسول الله ﷺ : « اثنتان في الناس هما بهم كفر : الطعن في النسب ، والنياحة على الميت » . رواه مسلم ^(١) .

فالنياحة على الميت من أعمال الكفر وليس المراد الكفر المطلق ، فالمسلم قد يأتي عملاً من أعمال الكفر ولا يعد بذلك كافراً .

ومع أن الرسول ﷺ قد اعتبر ذلك عملاً من أعمال الكفر ؛ إلا أنه لم يحدد عقوبة النياحة ، ولم يؤدب أحداً على ذلك العمل . وكذلك الصديق ﷺ .

عمل الفاروق :

روى عمر بن شبة في تاريخ المدينة (أن عمر بن الخطاب ﷺ سمع صوت بكاء في بيت ، فدخل ومعه غيره ، فأمال عليهم ضرباً حتى بلغ النائحة فضر بها حتى سقط خمارها ، فعدل الرجل فقال : اضرب فإنها نائحة ولا حرمة لها ، إنها لا تبكى بشجوكم ، إنها تهريق دموعها على أخذ دراهمكم ، إنها تؤذي أمواتكم في قبورهم ، وتؤذي أحياءكم في دورهم . إنها تنهى عن الصبر ، وقد أمر الله به ، وتأمراً بالجزع

(١) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي بألفاظ تختلف عما نقلناه هنا ، ج ٦ : ص ٢٣٥ ، وتيسير العزيز الحميد (والنقل منه) للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب - توفي سنة ١٢٣٣ هـ ، ط . ثانية ، ص ٥١٣ ، ٥١٤ .

وقد نهى الله عنه^(١) .

وهكذا لم يشمل التأديب النائحة المرتزقة بنياحتها وحدها ، ولكنه شمل من كان حولها ، بل بدأ بهم حتى وصل إليها . وذلك العمل اجتهد من الفاروق وذلك كله حمى للعقيدة والسنة .

فقد كان ﷺ يحذر الناس من الوقوع في البدع فيقول : «أيها الناس ، لا نجدن أحداً بعد السنة في ضلالة ركبها حسبها هدى ؛ ولا في هدى ركبه حسبه ضلالة ، قد بلغت الأمور وثبتت الحجة ، وانقطع العذر»^(٢) .

وكان يحذر من الرأى المبني على الهوى والعجز عن فهم السنة الصحيحة فيقول : « أصبح أهل الرأى أعداء السنة ؛ أعيتهم أن يعوها ، وتفلتت أن يردوها فاستقوها بالرأى »^(٣) .

وأكتفى بهذه الأمثلة على ما فعله الفاروق في تأديب المبتدعين .

وقد رأينا من هذه الأمثلة أن الفاروق أول من فعل ذلك ، وأفعاله تلك سياسية شرعية معتمدة على سد الذريعة .

الفقه السياسى والإدارى لهذه الأولية :

١- الفرق بين العقوبة المقدرة في الكتاب والسنة أو بأحدهما ، والتعزير المتروك أمره للإمام سواء أكان الإمام خليفة أم ملكاً أم رئيساً . فإذا كان حاكماً شرعياً ، فأمرُ التعزير متروك إليه في المعاصى التى يرى فيها تعزيراً ، وفي قدر التعزير ونوعه .

٢- الفرق بين التعزير والتأديب ، فالتعزير يكون في المعصية ، والتأديب أعم منه ،

(١) انظر : تاريخ المدينة لعمر بن شبة ، ج٣ : ص ٧٩٩-٨٠٠ .

(٢) المرجع الأول ، ج٣ : ص ٨٠٠ ، ٨٠١ .

يشمله ويكون في غيره كتأديب الولد^(١)...

٣- تأديب المبتدع أمر سياسى من جهة وإدارى من جهة أخرى ، فهو سياسى من حيث إنه لم يعتمد إلا على الاجتهاد . وهو إدارى فى متابعتة وإيقاع التأديب عليه .

٤- تأديب من طلق امرأته ثلاثاً كذلك أمر سياسى وإدارى ، فهو سياسى من حيث إنَّ التأديب على ذلك لم يعرف من قبل ولم يأت به الكتاب ولا السنة . وهو إدارى فى إيقاعه بمن طلق امرأته ثلاثاً دفعة واحدة .

٥- وتأديب من أتى امرأته فى دُبُرِها أمر سياسى وإدارى أيضاً ، فهو أمرٌ سياسى من حيث إنه لا يوجد فى الكتاب أو السنة حكم ذلك العمل بتحديد العقوبة . وهو أمر إدارى بإيقاع التأديب عليه ومتابعة المسألة .

٦- وتأديب النائحة كذلك ، فإن النياحة على الميت محرمة ولكنه لا يوجد نص يبين عقوبة النائحة الدنيوية . فاجتهاد عمر فى مسألة إنزال العقوبة على النائحات مسألة سياسية إدارية .

(١) انظر فى هذا فتح البارى ج ١٢ : ص ١٧٦ .

obeikandi.com

الفصل الثاني

فى تأديب من دعا بدعوى الجاهلية

جاء الإسلام بالعقيدة الصافية الواضحة السهلة ، ليحل محل العقائد الفاسدة التى توارثها الناس عن الآباء والأجداد اللذين أدخلوا تلك العقائد على الفطرة البشرية السليمة التى يولد كل مولود من بنى البشر عليها «ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو يمجسانه أو ينصرانه ...» ^(١) .

ثلاثة أديان كانت مشهورة معروفة عند الناس فى ذلك الزمان : اليهودية والنصرانية والمجوسية (الوثنية) ، فالمجوس كانوا يعبدون النار وتلك وثنية واضحة ، وهذه الأديان الثلاثة كانت ولا تزال ذات سبل كثيرة لإغواء البشرية كلها ، وليس فى الدنيا أخطر على الأمة الحنيفية ^(٢) من هذه الأديان ، وما يلحق بها من شيوعية وأحزاب منحرفة متوالدة من تلك الديانات .

جاء الإسلام بعقيدته ليأخذ بالعقول النيرة إلى الطريق الأقوم ، وليحرر العقول التائهة مما هى فيه من حيرة أوقعته فيها العقائد الجاهلية ، وما كان لهذا الدين الجديد الخاتم أن يهادن الجاهلية فى شيء ، فأعلنها حرباً لا هوادة فيها على كل مظهر من مظاهر الجاهلية المنحرفة فحطم الأصنام التى كانت تعبد من دون الله ، وأزاح الطواغيت البشرية التى كانت تحمى تلك المعبودات ، وأزال العادات السيئة من المجتمعات التى دخل إليها ، وشدد فى حرب الامتيازات العرقية وسوى بين الناس ، وجعل المفاضلة بينهم بالتقوى كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَنُّكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٣] .

ودين هذا شأنه لا بد أن يُحمى جانبه ، ويُحرس من تَسْبِ العقائد الفاسدة للاختلاط بعقائده ، فكان أول حارس له من البشرية محمد بن عبد الله ﷺ ثم

(١) حديث من كلام سيد المرسلين ﷺ انظره فى : اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ، ج ٣ : ص ٢١٢ .
(٢) الأمة الحنيفية : هى ملة إبراهيم على نبينا وعليه السلام ، وهى عقيدة التوحيد الخالصة التى دعا إليها جميع الرسل آخرهم وخاتمهم محمد ﷺ .

صحابته الذين حملوه بعده إلى العالمين ، وكان في مقدمة أولئك الصحابة ﷺ الخلفاء الراشدون الذين حكموا الأمة بعد رسول الله ﷺ فساروا على نهجه في حراسة الدين وسياسة الدنيا ، فإن ذلك أهم واجبات الحاكم المسلم ^(١) .

قال أبو يعلى محمد بن الحسيني الفراء الحنبلي : ويلزم الإمام من أمور الأمة عشرة أشياء : أحدها : حفظ الدين على الأصول التي أجمع عليها سلف الأمة ، فإن زاع ذو شبهة عنه يبين له الحجة وأوضح له الصواب ، وأخذه بما يلزمه من الحقوق والحدود ، ليكن الدين محروساً من الخلل ، والأمة ممنوعة من الزلل ^(٢) ... ثم سرد بقية واجبات الإمام .

ولقد كان الحكام في سلف هذه الأمة قائمين بأمر الدين والدنيا معاً خير قيام ، كانوا هم الأئمة في الصلاة ، والقادة في الحروب ، والمشرفين على الاقتصاد ، والقائمين بالفتوى والقضاء ... لأنهم كانوا علماء أتقياء أكفاء . فهم قدوة حسنة لمن جاء بعدهم لمن شاء القدوة الحسنة ، والنجاح في العمل .

ومن الأمور التي حاربها الإسلام بعقيدته وتشريعاته ، وعلماء الإسلام وحكام المسلمين بسلطانهم (الدعوى بدعوى الجاهلية) ، وتعنى كل دعوى يطلقها المرء مخالفة لتعاليم الإسلام ، ولا حصر لأعمال الجاهلية التي تخالف الإسلام ، ولكننا نقول : إنَّ كلَّ ما خالف الإسلام فهو من أمور الجاهلية ، فإذا أصبح الناس بعيدين عن الإسلام كلفةً فهم جاهليون ومجتمعهم جاهلي . ولكل عصر جاهليته ، فما لا يوجد في عصر من الشعارات والأعمال الجاهلية ، قد يوجد في غيره ، وإذا نظرنا في عصرنا الذي نعيشه سنجد كثيراً من الأمور المخالفة للإسلام ولم تعرف من قبل ، ولا مانع من تسميتها بأمر جاهلية ، كما كان رسول الله ﷺ إذا رأى أمراً يخالف الإسلام سماه جاهلية أو من أمور الجاهلية ، كما قال لأبي ذرٍّ حينما قال لأخيه في الإسلام : يا بن السوداء ، وعيَّره بأمه : «أعيرته بأمه ؟ إنك امرؤ فيك جاهلية» ^(٣) .

(١) انظر ما قاله الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية ، ص ٥ ، في هذا المعنى . وكذلك أبو يعلى الحنبلي في كتابه الأحكام السلطانية أيضاً ، ص ٢٧ .

(٢) انظر : الأحكام السلطانية لأبي يعلى ، ص ٢٧ .

(٣) الحديث متفق عليه . انظر : صحيح البخاري شرح فتح الباري ، ج ١ : ص ٨٤ ، وأشار إلى رواية مسلم .

وبين لنا ﷺ بعض الأمور التي ستبقى في هذه الأمة وهى من أمور الجاهلية فقال : «أربع في أمتى من أمر الجاهلية ، لا يتركونهن : الفخر في الأحساب^(١) ، والطعن في الأنساب ، والاستسقاء بالنجوم ، والنياحة» وقال : « النائحة إذا لم تتب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ، ودرع من جرب » رواه مسلم^(٢). فهى من أمور الجاهلية ، وليست كفراً يخرج عن الملة ولو اجتمعت . والله تعالى يقول في ذم تبرج النساء الذى هو من أعمال الجاهلية القديمة: ﴿وَلَا تَبْرَجْنَ

تَبْرَجَ الْجَهْلِيَّةُ الْأُولَى﴾ [الأحزاب : ٣٣].

فالتبرج من أعمال الجاهلية التى كانت قبل الإسلام.

وكثير من الأمثلة الموجودة في الكتاب والسنة التى تصف بعض المعاصى والانحرافات عن سبيل المؤمنين بالجاهلية ؛ ولا مجال هنا لسرد كل الأمثلة الموجودة في الكتاب والسنة في هذا الصدد .

ولقد كان الفاروق ﷺ أشد الخلفاء والحكام المسلمين حرباً على كل ما يتصل بأعمال الجاهلية ، حفاظاً على جانب العقيدة ووحدة الأمة ، فنجده يأمر بقطع شجرة الحديبية التى بايع رسول الله ﷺ تحتها أصحابه ، حينما علم أن الناس يذهبون إليها ليعرفوا ما هى ومكانها، خوفاً من أن يأتى غيرهم في زمن لا يظنون أن زيارة ذلك المكان وتلك الشجرة إلا من شعائر الدين ، فقطعها سداً للذريعة^(٣).

والحجر الأسود الذى قبله رسول الله ﷺ وسن تقبيله للطائفتين ، خشى عمر أن يداخل الماس ظن أن هذا الحجر يضر أو ينفع ، فأعلنها بين الناس قائلاً: « والله إننى لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أنى رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك»^(٤).

(١) الفخر في الأحساب : التشرف بالآباء والتعظيم بعد مناقبهم ومآثرهم وفضائلهم وذلك جهل ؛ إذ لا شرف إلا بالتقوى ، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ [سبا: ٣٧].

(٢) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ، ج٦ : ص ٢٣٥ .

(٣) انظر : فتح القدير للشوكاني ، ج٥ : ص ٥٢ ، نقلاً عن : الكتاب المصنف لابن أبى شيبة .

(٤) انظر الحديث بتمامه في : صحيح البخارى بشرح فتح البارى ج٣ : ص ٤٧١ .

تأديبه من دعا بدعوى الجاهلية:

إذا كان الإسلام قد شدد في حربه للعادات والشعائر الجاهلية ، فإننا لا نجد فيه تحديد عقاب معين لمن وقع في شيء من أعمال الجاهلية ، ولم نجد أن رسول الله ﷺ أدب أحداً من الناس على وقوعه في شيء من ذلك . وكذلك الصديق ﷺ لم يفعل شيئاً من تأديب الواقعين في أمر جاهلي .

أما الفاروق ﷺ وهو المعروف بشدته على العصاة ، فقد سنّ لنا سنة راشدة باجتهاده النير الذي طالما وُفق فيه ، فنجده حينما علّم أن في العراق من يثير النعرات القبلية وينادي : يا آل فلان يحكم عليه غياباً ويصدر قراره المكتوب إلى أبي موسى الأشعري ونصه : « إنه بلغني أن ناساً من قبلك دعوا بدعوى الجاهلية (يا آل ضبة) ^(١) فإذا أتاك كتابي هذا فأنهكهم عقوبةً في أموالهم وأجسامهم حتى يفرقوا إذا لم يفقهوا » ^(٢) لم يحدد الفاروق في هذا القرار كيفية العقاب بالضرب أم بالسجن ، ولكنه حدد درجته وهي أن تصل العقوبة إلى حد الإنهاك في الأموال والأجسام .

والتأديب بالمال موضوع يحتمل كتابة رسالة مستقلة فيه .

ولذلك فإنني سأكتفي بإثبات ما قرره عمر من هذا النوع من التأديب بالمال .

ولا شك أن أبا موسى الأشعري ﷺ سينفذ أوامر الفاروق بحذافيرها ، ذلك أن عزمة الفاروق لا ترد ولا تخالف ، وكم له من عزمات إدارية حكيمة أبرمها فكانت معالم لمن بعده من الحكام ، وأماناً لولاة الأمة .

وأمر الفاروق لأبي موسى بإنهاك أولئك الذين دعوا بدعوى الجاهلية عقوبة في أموالهم وأجسامهم ، يدلنا على مدى حرصه على حرب الشعائر الجاهلية وإزالتها من المجتمع الإسلامي . وإذا عرفنا مدى ما جنت الشعوبية ^(٣) والقومية

(١) ضبة : حى من العرب ، وضبة بن أدهم (تيم بن مر) . انظر : لسان العرب ، ج ١ : ٥٤٢ ، وترتيب القاموس المحيط ، ص ٥٩٣ .

(٢) انظر المحلى لابن حزم ، ج ٩ : ص ٣٧١ ساق ذلك ابن حزم وهو يتكلم عن القضاء على الغائب .

(٣) الشعوبية : مصطلح ظهر حينما وجد قوم من العجم يحتقرون الجنس العربى ويفضلون غيرهم عليهم . انظر : لسان العرب ، ج ١ : ص ٥٠٠ بتصرف بسيط . والذي يظهر أن ذلك بدأ في فارس .

على الأمة من ويلات في تاريخها منذ أن بدأت إلى اليوم ، علمنا أن خوف الفاروق من ظهور شيء من ذلك في عهده ، وحسمه في وقته كان توفيقاً ، وتسديداً من الله عز وجل له .

وإننى أعتقد أن لو سار الحكام المسلمون بعد عمر سيرته في محاربه كل ما يتصل بشر الجاهلية لما وصل المسلمون إلى ما صاروا إليه من تفرق وتشرذم ولما وجدت الحزبية المارقة مكاناً لها في صفوف المسلمين منذ القرن الأول الهجرى .

فإنّ المتابعة اليقظة والعقوبات الصارمة كفيلة ببقاء الصف قوياً متماسكاً .

وإننا لنجد في قول الفاروق : (حتى يفرقوا إذا لم يفقهوا) أن الأصل في محاربة الأمور الجاهلية إقامة الحجة ببيان البرهان ، قبل إحلال العقوبة ، ولعل أولئك الناس لم يفقهوا ما كان يقيمه عليهم أبو موسى ومن معه من علماء المسلمين من حجج وإرشادات ، فلجأ الفاروق إلى العقوبة حتى يخافوا سلطان الله إذا لم يفقهوا دينه ، وهذا هو المطلوب - ديناً - من الحاكم المسلم نشر الدعوة بين الناس وتعاليم الإسلام ، وإقامة الحجج والبراهين لمن يحتاج إلى إقامة الحجة ، واستعمال القوة حينما لا تبقى وسيلة غيرها .

ذلك أنّ من أهم واجبات الحاكم حراسة الدين وسياسة الدنيا ، وكلا الأمرين هام للإنسان ، بل لا تستقيم حياة بدونهما .

ونخلص من هذا البحث إلى أنّ الفاروق كان أول حاكم مسلم ينتهج تأديب الداعين بدعوى الجاهلية بالعقوبات المالية والجسمية ولم يسبقه في هذا أحد . وتلك سياسة شرعية .

الفقه السياسى والإدارى لهذه الأوليّة :

١- تأديب من دعا بدعوى الجاهلية ، سنة راشدة من خليفة راشد لو أخذ بها

الحكام المسلمون لأخذوا بسنة راشدة ، ولو أدب أصحابُ المعاصي والكبائر التي لم ترد فيها عقوبة مقدرة ، لكان ذلك سياسة شرعية .

٢- تفويض النائب بالقيام بتلك السياسة .

٣- التأديب كما يقع على الجسم ، يقع في المال ، وكلا الأمرين رادع .

٤- التأديب بالمال مسألة ترجع إلى اجتهاد الحاكم ، فإذا رأى أن في ذلك مصلحةً راجحةً، فالسياسة الشرعية تتسع لذلك .

٥- من لم ينفع معه البرهان ، فيقوم بالسلطان .

٦- المسارعة إلى القضاء على مظاهر الجهل بدين الله وبوادر الفتن ضمانةً لبقاء الصف سليماً متماسكاً.

٧- كل هذه الأمور التي تضمنها هذا البحث سياسية وإدارية في آن واحد ، فهي سياسةٌ من حيث الاجتهاد واتخاذ القرار ، وإدارية من حيث المتابعة والتنفيذ .

الفصل الثالث

فى تأديب من استهزأ بالحكم وطعن فيه

الحكم بين الناس عامة بما أنزل الله على محمدا ﷺ ، وبما جاء به ﷺ من سنة الحكم... واجب ، على الحاكم المسلم أن يقيمه فى الأرض ما استطاع ذلك ، وأمكنه ؛ فهو يستطيع تنفيذ حكم الله فى دائرة دولته على الصغير والكبير ، والمسلم وغير المسلم... ويستطيع حراسة الأحكام الشرعية وحمايتها ومتابعة تنفيذها .

ولا يجوز - فى الإسلام - أن يولى أمر الأمة العاجز عن تنفيذ أوامر الله ونشر العدل بين الناس ، إذ من الشروط التى يجب توفرها فى الحاكم المسلم (الشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية البيضة^(١) ، وجهاد العدو^(٢)) .

وإذا كان الحاكم قادرا على تنفيذ حكم الله ، ولم يفعل ، فإنه آثم ، بين الآثم ، قد يكون بذلك التعطيل كافراً بما نزل على محمد ، أو يوشك أن يكون فإن الله سبحانه وتعالى أمر نبيه محمداً أن يحكم بين أهل الكتاب بما أنزل الله عليه من الكتاب فقال تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَاءٌ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ [المائدة: ٤٨] .

وقال: ﴿ وَأَنْ أَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنْ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴾ [المائدة: ٥٠] .

فهاتان الآيتان فيهما أمرٌ بوجوب الحكم بين الناس بما أنزل الله ، سواء أخذنا بالقول إن الأمر لرسول الله ﷺ أن يحكم بين الناس عامة ، أم أخذنا بقول القائلين :

(١) المقصود بالبيضة هنا : أرض المسلمين ودولتهم .

(٢) انظر : الأحكام السلطانية للماوردي ، ص ٦ .

إن الأمر له أن يحكم بين أهل الكتاب بما أنزل الله . فالأمر على كلا القولين للوجوب؛ لأنَّ الله سبحانه وتعالى كان قد ترك الأمر لرسول الله ﷺ في الحكم بين أهل الكتاب إن جاؤوه ، فإن شاء حكمَ بينهم ، وإن شاء أعرض عنهم ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [المائدة: ٤٩].

قال ابن كثير - رحمه الله - في تفسير القرآن العظيم : قال ابنُ أبي حاتم : حدثنا محمد بن عمار حدثنا سعيد بن سليمان ، حدثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الحكم ، عن مجاهد عن ابن عباس قال : كان النبي ﷺ مخيراً إن شاء حكمَ بينهم وإن شاء أعرض عنهم ، فردَّهم إلى أحكامهم فنزلت : ﴿ وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ [المائدة: ٤٩] فأمر رسول الله ﷺ أن يحكمَ بينهم بما في كتابنا^(١).

فرسول الله ﷺ وحكامُ المسلمين من بعده مأمورون بالحكم بين الناس بما أنزل الله ولا يجوز - أبداً - استبدال شرع الله بحكم الجاهلية ، سواء كان الحكم الجاهلي قديماً موروثاً ، أم جديداً موضوعاً.

ولقد أخبر الله سبحانه وتعالى في آيات ثلاثٍ متوالياتٍ في سورة واحدة ، أن الذين لا يحكمون بما أنزل الله كافرون ، وظالمون ، فاسقون ، فقال تعالى في الآية الأولى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٥] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [المائدة: ٤٥] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [المائدة: ٤٥] كما هو عند أكثر العلماء^(٢) إلا أن ذلك لا يمنع أن نقسَّ عليهم مَنْ عمل عملهم من المسلمين ، لا سيما وأنه قد قال بعضُ الصحابة والتابعين : إن هذه الآيات عامة في كل من لم يحكم بما أنزل الله ؛ قال ذلك ابن مسعود والحسن البصري .

(١) انظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير / ج ٢ : ص ٥٨٧ .

(٢) انظر : تفسير القرآن المسمى (بالجامع لأحكام القرآن) للقرطبي ، ج ٦ : ص ١٨٨ ، ط دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

ولما سئل حذيفة بن اليمان عن هذه الآيات : أهى فى بنى إسرائيل ؟ قال : نعم
هى فيهم ، ولتسلكن سبيلهم حذو النعل بالنعل^(١).

ومسألة تكفير من لم يحكم بما أنزل الله مسألة خلافية ، قال فيها العلماء أقوالاً
كثيرة^(٢)، وكل قائل قولاً يسوق أدلته على قوله ليدعم بها رأيه . ولا أجد مجالاً
للإحاطة بكل الأقوال وأدلتها هنا ، ولكنى أطمئن للقول : بأن من حكم بغير ما أنزل
الله من البينات والهدى ، مفضلاً حكم الجاهلية والقوانين الوضعية على الأحكام
الشرعية معطلاً لها جملة وتفصيلاً .. كافر بلا ريب ، قال ابن كثير وهو يشرح قوله
تعالى : ﴿ أَفْحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة: ٥٠] :
[المائدة]: ينكر تعالى على من خرج عن حكم الله المحكم المشتمل على كل خير الناهى
عن كل شر ، وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التى وضعها
الرجال بلا مستند من شريعة الله ، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات
والجهالات مما يضعونه بآرائهم وأهوائهم ، وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية
المأخوذة عن ملكهم (جنكيز خان) الذى وضع لهم (الياسق)، وهو عبارة عن كتاب
مجموع من أحكام قد اقتبسها من شرائع شتى : من اليهودية ، والنصرانية ، والملة
الإسلامية وغيرها ، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه ، فصارت
فى بنيه شرعاً متبعاً يقدمونه على الحكم بكتاب الله وسنة رسول الله ، فمن فعل ذلك
منهم فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله ، فلا يحكم سواه فى قليل
ولا كثير ، قال تعالى : ﴿ أَفْحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ [المائدة: ٥٠] .

هذا قول ابن كثير وهو - كما هو معروف - إمام فى فنون كثيرة من العلوم
الإسلامية قال قوله هذا فى القرن الثامن الهجرى ، ولم يكن قد رأى المسلمين وصلوا
إلى تبديل شرع الله بقوانين بشرية كافرة تبديلاً كاملاً فى كثير من الأقطار الإسلامية .
فمن استبدل بشرع الله غيره مستحلاً ذلك مفضلاً له فهو كافر^(٣) ، ولا نذهب

(١) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٢) إن شئت أن ترجع لتلك الأقوال فانظر تفسير القرطبي ، ج ٦ : ص ١٨٨ - ١٩١ .

(٣) كما قال القرطبي - رحمه الله - : وهذا يختلف إن حكم بما عنده على أنه من عند الله ، فهو تبديل يوجب
الكفر ، وإن حكم به هوى ومعصية فهو ذنب تدركه المغفرة على أصل أهل السنة فى الغفران
للمذنبين . انظر : تفسير القرطبي ، ج ٦ : ص ١٨٨ .

مذهب الخوارج ومن نحاً نحوهم إلى يومنا هذا بتكفير من وقع في شيء من الحكم المخالف لشرع الله ، أو ما صاحب الحكم من رشوة وجور ، فإن ذلك يخالف ما كان عليه السلف الصالح وما عليه مذهب أهل السنة والجماعة .

وإذا كان بعض الكتاب المحدثين قد شدد في مسألة (الحاكمية) ، واعتبر كل ما يخالف شرع الله جاهليةً أشدَّ من الجاهلية الأولى ، فإنه ينطلق بحكمه ذلك من علمه بمذهب السلف ومشاهداته لعالم الإسلام الذي وقع فريسة أعدائه ، فحكموه واستحكموا بخبراته ، ثم خلفوا فيه التشريعات البشرية المنبثقة من الكفر البواح لمحاربة دين الله وشرعية الإسلام .

ف نجد أن أكثر من كتب وركز على هذه المسألة في هذا العصر الداعية الكبير (أبو الأعلى المودودي) في شبه القارة الهندية (وسيد قطب إبراهيم) في مصر . وكلا الرجلين عاش في بلد حكمه الغربيون فترة وأخنوا عليه من سمومهم الفكرية والقانونية ، وخلفوها بعد رحيلهم مطمئنين عليها أنها باقية ما بقى تلامذتهم المخلصون .

وكلا الرجلين قد واجه في بلده من صنوف الإيذاء الجسدي والمعنوي ما لا تقره شريعة ولا قانون عادل .

فكتبنا ما كتبنا تحت معاناة ، وفوق أرضية ، الحاكمية فيها ليست لله عز وجل ، فكان أبرز ما كتب أبو الأعلى المودودي (نظرية الإسلام وهدية) و (الحكومة الإسلامية) و (الخلافة والملك) .

وكان أبرز كتب سيد قطب التي ركز فيها على الحاكمية: (في ظلال القرآن) و (معالم في الطريق) .

ولا تخلو كتبها الأخرى عن التعرض لهذه المسألة الهامة ، ولكن الكتب التي ذكرناها ركزت أكثر .

وباطلاعى على هذه الكتب - خاصة ما يتصل بمسألتنا - لم أجدهما خرجا عن مذهب السلف^(١).

حقاً إننا حينما نقرأ لسيد تعريفه للمجتمع الجاهلى ومكونات هذا المجتمع الجاهلى الجديد، نجد أنه قد أدخل المجتمع الإسلامى فى إطار المجتمع الجاهلى المكون من الشيوعية والوثنية واليهودية والنصرانية، حينما نقرأ له ذلك نحس بالشدة، ولكننا حينما نقرأ تعليل سيد لذلك الحكم نجد أنه يوجهه بقوله: «فهى - أى المجتمعات الإسلامية - وإن لم تعتقد بالوهمية أحد إلا الله، تعطى أخص خصائص الألوهية لغير الله فتدين بحاكمية غير الله - فتتلقى من هذه الحاكمية نظامها، وشرائعها وقيمها، وموازينها، وعاداتها وتقاليدها وكل مقومات حياتها تقريباً...»^(٢) وما قاله حق، فلا يستطيع أحد أن ينكر ما فى المجتمعات الإسلامية من جاهلية، وقد رأينا فى الفصل السابق لهذا، أن الرسول قال لأبى ذر: «إنك امرؤ فيك جاهلية» حينما عير أخاه فى الإسلام بأمه^(٣).

فإذا أصبح أى مجتمع فى الأرض تسوده أمور الجاهلية، فهو مجتمع جاهلى ولو بقى فيه شيء من الخير متمثلاً فى أفراد. فإن ذلك لا يعصم المجتمع من الحكم عليه بصفته الغالبة، كما لا ينفع الخير القليل فى حماية المجتمعات من عقاب الله عز وجل. ولذلك فإن أم المؤمنين زينب بنت جحش حينما سألت رسول الله: «أنهلك وفينا الصالحون؟» قال: «نعم إذا كثرت الخبث»^(٤). وكذلك نحكم على المجتمعات

(١) انظر على سبيل المثال كتاب المودودى (الحكومة الإسلامية)، ص ١٥ فقرة (لماذا دولة إسلامية؟) إلى ص ١٩، ط أولى ١٣٩٧ هـ، القاهرة. وكتابه (الخلافة والملك)، ص ٣٧ - ٤٨، تحت عنوان الباب الثانى: مبادئ الحكم فى الإسلام، ط أولى ١٣٩٨ هـ، الكويت.

وانظر: فى ظلال القرآن لسيد قطب، ج ٢: ص ٦٨٨ - ٦٩٧، عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ من سورة النساء الآية: ٥٨ وما بعدها من الآيات.

وانظر: نفس الجزء من ص ٨٨٧ - ٩٠٥ عند تفسير آيات المائدة من (٤٣ - ٥٠).

وانظر: معالم فى الطريق من ص ٨٣ - ٩٦، فصل (لا إله إلا الله منهج حياة) وكل فصول الكتاب شبيهة بهذا الفصل.

(٢) المعالم، ص ٩١ - ٩٢.

(٣) الحديث متفق عليه، وقد سبق تخريجه.

(٤) جزء من حديث متفق عليه. انظر: صحيح البخارى بشرح فتح البارى، ج ١٣: ص ١١، وصحيح مسلم بشرح النووى، ج ١٨: ص ٣، وليس فى صحيح البخارى (قلت) وإنما (قيل).

بأكثر ما فيها ولا يعنى ذلك تكفيرها ، أو تحويل دار الإسلام إلى دار حرب .
 هذا وينبغى أن تنبه هنا إلى أن أحكام «سيد قطب» العامة أوقعت بعض
 القارئين له في خطأ فاحش ، حيث اعتقدوا أن المجتمعات الإسلامية المعاصرة
 كافرة ، تجب مفاصلتها والعزلة عنها .

ولا نظن أن «سيد قطب» قصد هذا ؛ ولو أنه حرر عبارته في أسلوبه الأدبى
 متجاوزا هذا التعميم إلى الحكم على كل أمر من أمور الجاهلية على حدة بأنه من
 الجاهلية ، لقطع الطريق أمام تلك المفاهيم الخاطئة التى أدت إلى الغلو والتطرف .
 وكما يجب الحكم بما أنزل الله يجب قبوله :

تكلمنا فيما سبق عن وجوب الحكم بما أنزل الله ، وحكم من ترك ذلك من
 حكام المسلمين عند بعض العلماء .

ونود هنا أن نتعرض لوجوب قبول حكم الله عز وجل والرضا به وعلاقة
 ذلك بالإيمان .

يقول الله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا
 أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ
 الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ۖ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ
 رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ۝٦٦﴾ [النساء] .

ويقول تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا
 يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَتُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ۝٦٧﴾ [النساء] .

وقال فى وصف المؤمنين وموقفهم من الدعوة إلى تحكيم كتاب الله وسنة رسوله:
 ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا
 سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝٦٨﴾ [النور] .

ففى الآبة الأولى يرد على من زعم أنه مؤمن ويصرف إرادته فى المحاكمة إلى
 طاغوت الكفر - ووصفهم بأنهم معرضون لإرادة الشيطان إضلالهم بصرفهم عن

الحكم بما أنزل الله .

وفي الآية التي تليها وصف من يصد عن كتاب الله وسنة رسوله بالنفاق .
والآيات نزلت بعد حادثة رفض التحاكم إلى رسول الله من رجل ادعى الإيمان
وأعلن الإسلام ، ففضل حكم يهودى فى قضية بينه وبين يهودى آخر ، واختار
اليهودى الخصم محمداً .

قال ابن كثير - رحمه الله : والآية أعم من ذلك كله (أى من حصرها فى الذى
كان سبباً فى نزولها) فإنها دامة لمن عدل عن الكتاب والسنة .

وتحاكم إلى ما سواهما من باطل ، وهو المراد بالطاغوت هنا^(١) .
وفى الآية الأخرى يقسم سبحانه بنفسه المقدسة أنه لا يؤمن أحد حتى يحكم
الرسول فى جميع الأمور ، فما حكم به فهو الحق الذى يجب الانقياد له باطناً
وظاهراً^(٢) .

وفى الآية الأخيرة يصف المؤمنين الصادقين فى إيمانهم أنهم لا يرفضون داعى
الله ورسوله ، إذا دعاهم إلى الاحتكام إلى كتاب الله وسنة رسوله ، وإنما يسمعون
الداعى ويطيعون الحاكم ، فهم لصدق إيمانهم وإذعانهم لحكم الله ورسوله مفلحون
فاتزون .

والآيات كلها ظاهرة فى إيجاب قبول حكم الله ورسوله فى شؤون الحياة كلها .
انظر حول هذا المعنى ما كتبه أستاذنا الشيخ مناع خلیل القطان فى كتابه
(وجوب تحكيم الشريعة الإسلامية) من ص ٤٩ - ٥٦ ، ط أولى ١٤٠٥ هـ ، والكتاب
كله يدور حول هذا المعنى ويرجع إليه . كما هو ظاهر من عنوانه . فلينظر . فلا يجوز
لمسلم أن يختار غير شرع الله شرعاً ولا غير المسلم حكماً ، ذلك أن غير شرع الله من
أحكام الجاهلية وغير المسلم طاغوت . كما فى الآيات .

هل على من لم يقبل حكم الله عقوبة دنيوية ؟

ومع أن الحكم بغير بما أنزل الله جريمة منكرة ، ورفض الحكم بما أنزل الله

(١) انظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، ج ٢ : ص ٣٢٧ .

(٢) انظر : المرجع السابق ، ص ٣٢٩ .

كذلك جريمة - إلا أنه لم يرد شيء في الكتاب أو السنة يحدد عقوبة معينة لمن وقع في شيء من ذلك ، فالأمر مردود للحاكم المسلم ، إن شاء أدب ، وإن شاء ترك ، وذلك أنه لا يوجد عمل من رسول الله في هذا الميدان ، وكذلك خليفته الأول لم يؤثر عنه شيء .

وقد وجدت أن الفاروق رضي الله عنه أدب من استهزأ بالحكم الشرعي الصادر من الحاكم المسلم ، كما روى ذلك البيهقي وغيره .

روى البيهقي في سننه الكبرى عن عبد الملك بن عمير ^(١) عن قبيصة بن جابر ^(٢) الأسدي قال : كنت محرماً فرأيت ظلياً فرميت ، فأصبت خششاه (يعني أصل قرنه) ، فمات فوق في نفسى من ذلك ؛ فأتيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه أسأله فوجدت إلى جنبه رجلاً أبيض رقيق الوجه ، وإذا هو عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فسألت عمر ، فتلفت إلى عبد الرحمن فقال : ترى شاة تكفيه؟ قال : نعم ، فأمرني أن أذبح شاة ، فلما قمنا من عنده قال صاحب لي ^(٣) : إن أمير المؤمنين لم يحسن أن يفتيك ، حتى سأل الرجل ، فسمع عمر رضي الله عنه بعض كلامه ، فعلاه بالدرة ضرباً ، ثم أقبل على ليضر بنى ، فقلت : يا أمير المؤمنين ، إنى لم أقل شيئاً إنما هو قاله فتركنى ، ثم قال : أردت أن تقتل الحرام ، وتتعدى الفتيا؟

ثم قال أمير المؤمنين : « إن في الإنسان عشرة أخلاق تسعة حسنة ، وواحدة سيئة ، ويفسدها ذلك السيء . ثم قال : وإياك وعشرة ^(٤) الشباب » ^(٥) .

(١) عبد الملك بن عمير بن سويد : تابعي ، كوفي ، رأى على بن أبى طالب ، وأبا موسى الأشعري ، وسمع جرير بن عبد الله وآخرين من الصحابة ؛ ضعفه بعض المحدثين ووثقه آخرون . روى له البخاري ومسلم ، توفي سنة ١٣٦ هـ عن مائة وثلاث سنين . انظر : تهذيب الأسماء واللغات للنووي ، القسم الأول ج١ : ص ٣٠٩ .

(٢) قبيصة بن جابر بن وهب الأسدي الكوفي التابعي . سمع من عمر بن الخطاب وطلحة بن عبيد الله وعبد الرحمن بن عوف ... وغيرهم . قال ابن سعد : كان ثقة . توفي سنة ٨٣ هـ . انظر : المرجع السابق ، القسم الأول ، ج ٢ : ص ٥٥-٥٦ .

(٣) وروى أن القائل هو قبيصة نفسه . انظر : المهذب للشيرازي ، ج ١ : ص ٢٢٣ . وقيل : إن القائل قبيصة والذي كان رمى الظبي غيره . انظر : السنن الكبرى للبيهقي ، ج ٥ : ص ١٨١ .

(٤) في رواية ثانية للبيهقي : فأتى الشباب . انظر : السنن الكبرى ، ج ٥ : ص ١٨١ .

(٥) المرجع السابق ، ج ٥ : ص ١٨١ .

يأتى العلماء بهذا الأثر عند كلامهم عن جزاء قتل الصيد فى الحرم ^(١)، والله سبحانه وتعالى قد أخبر أنه يحكم فى هذه المسألة ذوا عدل من المسلمين فقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهُ ۗ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴿٥٠﴾﴾ [المائدة].

وقبيصة حينما جاء وقد قتل الصيد هو أو صاحبه متعمداً، حقق عمر فى الأمر، فوجد أن قتل الصيد كان عمداً وأن القاتل للصيد كان محرماً، وأن المقتول من الصيد (ظبي) وهو أقرب شياً إلى الشاة .

فعمل الفاروق بتوجيه الآية الكريمة وضم إليه عبد الرحمن بن عوف ليحكم فى المسألة، وكلاهما عدل، وأى عدل أعدل من الفاروق أو من عبد الرحمن بن عوف؟! فحكموا بشاة هدياً للحرم.

لكن الرجل كان يجهل طريقة الحكم أو الفتيا فى هذه المسألة، فاعتبر مشاورة لعبد عمر الرحمن بن عوف وإشراكه فى الحكم جهلاً، فلم يطمئن للحكم وطعن فيه . فلما بلغ عمر الخبر أدبه تأديباً شديداً لأنه طعن فى الحكم وجهل كتاب الله عز وجل . كما جاء فى الرواية الثانية عند البيهقى : «ثم قال : قاتلك الله تعدى الفتيا ^(٢)، وتقتل الحرام ، وتقول : والله ما علم عمر حتى سأل الذى جانبه؟ أما تقرأ كتاب الله؟ فإن الله يقول ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ^(٣) ثم ذكر كيف كانت العقوبة.

(١) انظر: المذهب، ج ١: ص ٢٢٣، والمجموع للنووى، ج ٥: ص ٣٢٢، والسنن الكبرى للبيهقى كما سبق أن أشرنا للجزء والصفحة.

(٢) تعدى الفتيا : أى تتجاوز الفتيا ولا تقبلها

(٣) انظر: السنن الكبرى للبيهقى، ج ٥: ص ١٨١.

ولقد قال الإمام البخارى فى صحيحه : «ولم يعاقب عمر صاحب
الظبي»^(١). وذلك تحت عنوان : (باب من أصاب ذنباً دون الحد فأخبر الإمام فلا
عقوبة عليه بعد التوبة إذا جاء مستفتياً).

وذكر أن النبي ﷺ لم يعاقب الذى جامع فى رمضان ، ثم ذكر أن عمر لم يعاقب
صاحب الظبي ، أى لم يعاقبه على قتله الصيد (الظبي) .

قال ابن حجر ، وهو يبين مراد البخارى : كأنه أشار إلى ما ذكره مالك منقطعاً
ووصله سعيد بن منصور بسند صحيح عن قبيصة بن جابر قال : خرجنا حجاجاً
فسنح لى ظبى فرميته بحجر فمات ، فلما قدمنا مكة سألنا عمر ، فسأل عبد الرحمن
ابن عوف فحكما فيه بعنز ، فقلت : إن أمير المؤمنين لم يدر ما يقول حتى سأل غيره ،
قال : فعلانى بالدرة ، فقال : أتقتل الصيد فى الحرم وتسفه الحكم؟ قال الله تعالى :
﴿تَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥] وهذا عبد الرحمن بن عوف وأنا عمر .

قال ابن حجر : ولا يعارض هذا المنفى الذى فى الترجمة^(٢) ؛ لأن عمر إنما علاه
بالدرة لما طعن فى الحكم^(٣) .

وإن كان مالك قد روى هذا الأثر منقطعاً فقد وصله سعيد بن منصور بسند
صحيح ، كما قال ابن حجر - رحمه الله .

وبذلك يثبت ما فعله الفاروق من تأديب من طعن فى الحكم وتلك سياسة
شرعية وإدارة حازمة لتنفيذ أحكام الشرع .

فقه الأولوية السياسى والإدارى :

١ - إجراء العقوبة التأديبية على من طعن فى الحكم سياسة شرعية .

(١) انظر : صحيح البخارى مع الفتح ، ج ٥ : ص ١٣١ .
(٢) أى : ما نفاه البخارى من أن عمر لم يعاقب صاحب الظبي فذلك حق .
(٣) انظر : فتح البارى ، ج ٥ : ص ١٣٢ .

٢ - الطعن بالحكم المسلم العدل طعنٌ في حكم الله تعالى .

٣ - للحاكم الشرعى أن يتخذ الإجراءات الكفيلة بحماية الأحكام الشرعية وتنفيذها .

٤ - لم تكن سياسة الفاروق تأديب كل من ارتكب ذنباً، فهو لم يعاقب نفس الرجل على ارتكابه ذنب قتل الصيد ، ولكنه عاقبه على طعنه في الحكم .

٥ - تنفيذ العقوبة بيده ﷺ وذلك عمل إدارى كفيل بغرس الهيبة في نفوس الناس للشرعية وأحكامها .

٦ - حماية أحكام الشريعة وإقامتها بين الناس من أهم مهمات الحاكم المسلم .

٧ - الغضب لحرمة الشريعة غضبٌ لله عز وجل ، ولا يكون الحاكم مسلماً حقاً إن كان لا يُدافع عن شريعة الله ويغضب لها .

obeikandi.com

الفصل الرابع

فى تأديب من شرع فى صلاة النافلة بعد الإقامة

نهى رسول الله ﷺ أن تنشأ صلاة نافلة بعد إقامة الصلاة فقال: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»^(١) رواه الجماعة إلا البخارى . وفى رواية لأحمد: «إلا التى أقيمت»^(٢)، أى: ناد لها المؤذن بالإقامة المعروفة بعد الأذان، وليس المراد بإقامتها أدائها كاملة كما هو المقصود بقوله تعالى: ﴿وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾^(٣).

وهذا الحديث يدل على عدم جواز الشروع بالتنقل بعد الإقامة بل ولا حتى أداء الراتبة بما فيها ركعتا الفجر، ذلك أن الفريضة لا بد لها من خشوع كامل، وإعطائها وقتها الكافى، وعدم الانشغال بغيرها .

أما الصحابة والتابعون والأئمة من بعدهم فقد اختلفوا فى حكم التنفل بعد إقامة الصلاة، وفى المسألة أقوال كثيرة^(٤) فمنهم من كره ذلك، منهم عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله - على قول - وأبو هريرة، ومن التابعين: مسلم بن عقيل بن أبى طالب وكثير غيره . ومن الأئمة: سفيان الثورى، وعبد الله بن المبارك، والإمام الشافعى، والإمام أحمد بن حنبل وإسحاق^(٥)، وأبو ثور^(٦) ومحمد بن جرير الطبرى^(٧).

ومنهم من حرم ذلك مطلقاً أخذاً بظاهر الحديث، وهو قول أهل الظاهر^(٨)

(١) إلا المكتوبة: إلا المفروضة.

(٢) انظر: نيل الأوطار - شرح منقى الأخبار، ج ٣: ص ٩٦، والمصنف لعبد الرزاق الصنعاني، ج ٢: ص ٤٣٦.

(٣) كما جاءت آيات كثيرة بهذا اللفظ كما فى سورة البقرة الآية (٣).

(٤) نقل الشوكاني - رحمة الله - تسعة أقوال فى نيل الأوطار، ج ٣: ص ٩٦ - ٩٨.

(٥) المراد به إسحاق بن راهويه.

(٦) أبو ثور: هو إبراهيم بن خالد بن أبى اليان إمام شافعى، توفى سنة ٢٤٠ هـ. انظر: تهذيب الأسماء واللغات، القسم الأول، ج ٢: ص ٢٠٠، ٢٠١، أطال فى ترجمته وبَيَّن كيف كان من أصحاب الرأى، وكيف سلك مذهب الشافعى.

(٧) انظر: نيل الأوطار، ج ٣: ٩٦.

(٨) انظر: المحلى لابن حزم، ج ٣: ص ١٠٤ وما بعدها مسألة (٣٠٨).

ومنهم من فرّق بين ركعتي الفجر وسائر الرواتب فقال : إنه لا بأس بصلاة سنة الصبح والإمام في الفريضة . حكى هذا عن جمع من الصحابة والتابعين .

واستدل هؤلاء بحديث البيهقي الذي جاء فيه «إذا أُقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة إلا ركعتي الفجر»^(١) . وأجيب عن ذلك بأن البيهقي نفسه قال بعده : هذه الزيادة^(٢) : لا أصل لها . وفي الإسناد رجلان ضعيفان^(٣) .

ومنهم من فرق بين صلاة النافلة خارج المسجد وداخله بعد إقامة الصلاة ، فقالوا : إذا أُقيمت الصلاة وهو خارج المسجد فله أن يصلي النافلة ويدرك ما بقي من الفريضة ، وهذا إن لم يخف أن تفوته الركعة الأولى مع الإمام وإلا فليدخل فليصل مع الإمام .

وهؤلاء استأنسوا بفعل عبد الله بن عمر حيث سمع الإقامة فدخل بيت أخته أم المؤمنين حفصة فصلّى الركعتين ، ثم خرج فأدرك الجماعة^(٤) .

ومنهم من قال : يصليهما - أي ركعتي الفجر - وإن فاتته صلاة الإمام ، إذا كان الوقت واسعاً^(٥) .

هذه أهم الأقوال للعلماء ، وبقية الأقوال يدور أكثرها حول ركعتي الفجر وآراء العلماء في جواز صلاتهما بعد الإقامة وعدم الجواز^(٦) .

والذي نرتاح إليه هو القول الأول (الكراهة) ، وذلك أن المراد بقوله ﷺ : «إذا أُقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» أي لا صلاة كاملة ، يؤيد ذلك أن الرسول ﷺ لم يقطع صلاة المصلّي ، واقتصر على الإنكار ، فدل ذلك على أن المراد نفي الكمال^(٧) ،

(١) انظر: السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢: ص ٤٨٣ .

(٢) أي زيادة (إلا ركعتي الفجر) .

(٣) انظر: نيل الأوطار ، ج ٣: ص ٩٦ ، واسم الرجلين حجاج بن نصر ، وعباد بن كثير .

(٤) انظر: نيل الأوطار ، ج ٣: ص ٩٦ - ٩٧ . وانظر حديث بن عمر في فتح الباري ، ج ٢: ص ١٥٠ ،

وصحح ذلك ابن حجر عن ابن عمر .

(٥) انظر : نيل الأوطار ج ٣ ، ص ٩٧ .

(٦) انظر : الأقوال مع أولتها ، نيل الأوطار ج ٣ ص ٩٦ ، ٩٧ .

(٧) انظر : فتح الباري ج ٢: ص ١٤٩ .

ولو كانت باطلة لمنع من رآه يصلى بعد الإقامة ، ولما تركه يستمر على ما هو عليه .

وإذا كان رسول الله ﷺ قد نهى عن أن تنشأ صلاة نافلة بعد إقامة الصلاة ، فإنه لم يرو عنه أنه أذب أحداً ممن فعل ذلك ، مع أنه قد شاهد ﷺ حالات كثيرة في أصحابه ، فلم يزد على التعليم والإنكار عليهم .

كما روى البخارى في صحيحه : «أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً^(١) وقد أقيمت الصلاة يصلى ركعتين ، فلما انصرف رسول الله ﷺ لاث^(٢) به الناس ، وقال له رسول الله ﷺ : «الصبح أربعاً؟ الصبح أربعاً؟»^(٣) . لم يزد ﷺ على أن سألته سؤالاً استنكارياً وكرره ، وفي قوله : «الصبح أربعاً؟ إنكار شديد ، حيث أشعر الرجل ، بل أشعر المجتمعين عليه معه أنه بفعله ذلك قد شبه الصبح بإحدى الصلوات الرباعية ، لكونه صلى أربعاً بعد الإقامة .

ولكنه لم يؤدبه بالضرب ولا بالحبس .

وحينما رأى ابن عباس رضى الله عنهما يصلى والمؤذن يقيم الصلاة جذبته ﷺ وقال : أتصلى الصبح أربعاً؟^(٤) ، وهذا الجذب أشد ما عمله ﷺ مع من صلى بعد الإقامة ، وذلك ليس تأديباً ، إذ الجذب يعنى تنبيهه ولو كان فى الصلاة ، ولا يعنى كذلك أنه منعه ، إذ الجذب هنا لا يعنى أنه أخرجه من الصلاة ، ولو أن الأمر يحتمل ذلك .

ولما رأى رجلاً آخر يصلى ركعتى الفجر حين أخذ المؤذن يقيم ، غمز منكبه وقال : ألا كان هذا قبل هذا؟^(٥) .

-
- (١) حقق ابن حجر فى الفتح أن الرجل هو عبد الله ابن بحنة (أمه) ، ورد على القائلين : إنه أبو مالك ، إذ أبوه لم تثبت له صحبة . انظر : الفتح ، ج ٢ : ص ١٤٩ ، ١٥٠ .
- (٢) لاث : أى أدار وأحاط به الناس . انظر : لسان العرب ، ج ٢ : ص ١٨٦ .
- (٣) انظر : صحيح البخارى مع الفتح ، ج ٢ : ص ١٤٨ .
- (٤) انظر : فتح البارى ، ج ٢ : ص ١٥٠ ، قال : أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والبيهقى والحاكم وغيرهم .
- (٥) الحديث رواه الطبرانى فى الكبير ، قال العراقى : وإسناده جيد . انظر : نيل الأوطار ، ج ٣ : ص ٩٨ ، ٩٩ .

هذا أشد ما وجدت من فعله ﷺ مع أولئك الذين رأيهم يتنفلون بعد الإقامة ،
وكل ذلك لا يخرج عن التعليم والتنبيه والاستنكار .

ولم أجد للصديق شيئاً في هذه المسألة .

أما الفاروق ﷺ فإن موقفه ممن يصلي بعد الإقامة يختلف عن موقف الرسول ﷺ
والصديق ﷺ^(١) . فإنه انتهج سنة جديدة ، وسياسة حكيمة لحماية السنة النبوية
الشريفة ، ولعل الناس في عهده كثر فيهم التساهل ، فلم يبق إلا فرض عقوبة تأديبية
مناسبة لتفهيم الناس الحق ، وحملهم عليه بالقوة .

نوع التأديب الذي اتخذته الفاروق :

روى الإمام عبد الرزاق الصنعاني في مُصَنَّفِهِ عن سويد بن غفلة^(٢) ، قال: كان
عمر بن الخطاب يضرب على الصلاة بعد الإقامة^(٣) .

وقال البيهقي: وروينا عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه كان إذا رأى رجلاً يصلي وهو
يسمعُ الإقامة ضربه^(٤) .

هذا ما روى عن عمر بن الخطاب ﷺ ، وقد رأينا أن نوع التأديب الذي اتخذته
(الضرب) ، ولم أجد ما يوضح عددَ الضربات التي أوقعها عمر بمن صلى وقت
إقامة الصلاة أو بعدها . ولا يُهمنا أن نعرف ذلك ، إنما يهمنا مبدأ اتخاذ التأديب لمن
وقع في مثل هذا الخطأ وتلك سياسة شرعية ، وإدارة حكيمة حازمة .

ولقد كان عبد الله بن عمر بعد ذلك إذا رأى رجلاً يصلي بعد إقامة الصلاة سنة

(١) لما قلنا: إن الصديق لم يؤثر عنه شيء في المسألة ، عني بذلك أنه لم يؤثر عنه اجتهادٌ جديد ، أي أنه لم يكن له
موقف محدد في المسألة يخالف ما عمله رسول الله ﷺ .

(٢) سويد بن غفلة بن عوسجة ، تابعي ، أسلم في حياة رسول الله ﷺ ، ولم يره وأدى صدقته إلى مصدق رسول
الله ﷺ ، روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم ، توفي سنة ٨١ هـ . انظر: تهذيب الأسماء واللغات
للنووي ، القسم الأول ، ج ١ : ص ٢٤٠ ، ٢٤١ .

(٣) انظر: مصنف عبد الرزاق ، ج ٢ : ص ٤٣٦ .

(٤) انظر: السنن الكبرى للبيهقي ، ج ٢ : ص ٤٨٣ .

حصبه، (أى رماه بالخصباء)، وقال له : أتصلى الصبح أربعاً؟ وعمل عمر ذلك اجتهاداً، فهو لم يعتمد على آية محكمة ، ولا سنة مروية عن رسول الله ﷺ ، وإنما هو اجتهادٌ مبني على الحرص على المحافظة على شعائر الإسلام ، صافية بعيدة عن البدع والمخالفات .

وذلك سداً للذرائع الموصلة إلى مفسد عظيمة في مستقبل الأمة؛ فإن حكام المسلمين وعلماءهم لو وقفوا ذأبين عن السنة الصافية ، وحاربوا البدع ، والجهل والمخالفات ما حصل للأمة الإسلامية ما حصل من افتراق ، وابتعاد عن الدين الذى جاء به محمد ﷺ عن جبريل عن ربه عز وجل . ولكنهم تهاونوا ، بل ظهر منهم من يحمى البدع والمبتدعين والانحراف والمنحرفين ففرقت جماعة المسلمين أيدي سباً^(١) .

الفقه السياسى والإدارى لهذه الأولية :

١- كما يكون الاجتهاد السياسى والإدارى؛ فى شؤون الحكم والاقتصاد ، يكون فى تنفيذ العبادات وحمايتها.

٢- مبدأ العقاب على المخالفة فى العبادة ، مبدأ سياسى وإدارى ، سياسى من حيث أنه يعتمد على الاجتهاد ومراعاة المصلحة... وإدارى لأن فى تنفيذه ضمان التمسك بالسنة الصحيحة والعبادة الصائبة.

٣- عمل الخليفة مثل هذا العمل سنة راشدة ، إن كان أحد الخلفاء الراشدين الأربعة لأن رسولنا محمد ﷺ قد أوصانا أن نتمسك بسنتهم فقال : «عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، عضوا عليها بالنواجذ»^(٢) .

(١) من ذلك تحويل الخلافة إلى ملك ، وإلغاء الشورى ، والقول بخلق القرآن وقسر الناس عليه ، وظهور الأحزاب .

(٢) سبق أن استشهدنا بالحديث فى مناسبة أخرى بل مناسبات ، وخرجنا الحديث هناك .

أما الحكام المسلمون بعدهم فإنهم يختلفون عنهم ، فأعمالهم ليست سنناً راشدة ، ولكنهم إن عملوا عملاً يحقق المصلحة ، وأجمع المسلمون عليه يكون نبراساً لمن بعدهم ومعلماً يهتدى به .

وللحكام المسلمين أن يجتهدوا للأمة في حدود الشرع والمصلحة.

الفصل الخامس فى تأديب من يصوم الدهر

صيامُ الدهر يعنى الاستمرار فى الصيام مدى العمر ، و فرق بين صيام الدهر وسرِّ الصوم ، أى صيام أيام كثيرة متتابعة يتلوها توقف ، وهذا جائز ، بل مستحب عند كثير من الأئمة ، إذ فعله رسول الله ﷺ وبعض كبار الصحابة^(١).

أما صومُ الدهر ، فإنه منهى عنه فى السنة الصحيحة ، كما روى ذلك الشيخان وغيرهما .

ففى الصحيح عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : أخبر رسول الله ﷺ أنه يقول : لأقومنَّ الليل ولأصومنَّ النهار ما عشت ، فقال رسول الله ﷺ : «أنت الذى تقول ذلك؟» فقلت له : قد قلت ، يا رسول الله ، فقال رسول الله ﷺ : «فإنك لا تستطيع ذلك ، فصم وأفطر ، ونم وقم ؛ وصم من الشهر ثلاثة أيام ، فإن الحسنة بعشر أمثالها ، وذلك مثل صيام الدهر» قال : قلت : فإنى أطيق أفضل من ذلك يا رسول الله ، قال : «صم يوماً وأفطر يومين» ، قال : قلت : فإنى أطيق أفضل من ذلك يا رسول الله ، قال : «صم يوماً وأفطر يوماً ، وذلك صيام داود - عليه السلام - وهو أعدل الصيام» ، قال : قلت : فإنى أطيق أفضل من ذلك ، قال : رسول الله ﷺ : «لا أفضل من ذلك».

قال عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما - : لأن أكون قبلت الثلاثة الأيام التى قال رسول الله ﷺ أحب إلى من أهلى ومالى^(٢).

(١) انظر : فتح البارى ، ج٤ : ص ٢٢٣ ، وشرح النووى على صحيح مسلم ، ج٨ : ص ٤٠ .
(٢) انظر : صحيح مسلم ، ج٨ ، ص ٣٩ - ٤١ بشرح النووى . وانظر : صحيح البخارى مع الفتح ، ج٤ : ص ٢٢١ - ٢٢٤ قسم الحديث على عناوين متزعة منه ، فكان منه عدة أبواب . وانظر : مصنف عبد الرزاق ، ج٤ : ص ٢٩٤ . وقد أخذنا رواية مسلم فهى المعتمدة فى بحثنا هذا .

قال النووي في شرح الحديث ^(١): وحاصل الحديث : بيان رفق رسول الله ﷺ بأمته، وشفقته عليهم ، وإرشادهم إلى مصالحهم ، وحثهم على ما يطيقون الدوام عليه ونهيهم عن التعمق والإكثار من العبادات التي يخاف عليهم الملل بسببها أو تركها أو ترك بعضها ، وقد بين ذلك بقوله ﷺ: «خذوا من العمل ما تطيقون ، فإن الله لا يمل حتى تملوا» ^(٢). وبقوله ﷺ في هذا الباب: «لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل فترك قيام الليل» ^(٣). وفي الحديث الآخر: «أحب العمل إليه ما داوم صاحبه عليه» ^(٤)، وقد ذم الله تعالى قوماً أكثروا العبادة ، ثم فرطوا فيها ، فقال تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ [الحديد: ٢٧].

والأحاديث الكثيرة التي تنهى عن صيام الدهر واضحة ، ومع ذلك فالعلماء مختلفون في هذه المسألة ، فمنهم من يرى النهى للتحريم ، ومن صام الدهر فقد ارتكب محرماً ، وهو عاص عند الله عز وجل وصيامه باطل . وهذا القول لابن حزم الذي شدد في الأمر وحمل على القائلين بخلافة حملة شديدة ، حيث قال عن بعضهم كذباً ، وقال عن بعض الأقوال: إنها ملعونة ، تحمل الضلال والسخف ^(٥)، وذلك لعمري تمام منه ، وتجاوز لحد آداب العلماء في البحث والمناظرة ، سواء أكان على الحق أم على الباطل ، وسواء أكان المخالف على حق أم على باطل كذلك ، فليس من اللائق ما قاله في جمهور العلماء .

ومن العلماء من قال : إنَّ صيام الدهر مكروه ، فالنهي عندهم للكرهية ، إذ لو كان حراماً ما فعله بعض كبار الصحابة ، والحقيقة أن من فعل من الصحابة ذلك لم يكن صيام دهر ، ولكنه متابعة أيام في الصوم وهو ما يسمى بالسرد ، وذلك ما فعله

(١) انظر: شرح مسلم ، ج٨: ص٤٠، ٣٩.

(٢) انظر: الحديث في صحيح البخارى بشرح الفتح ، ج٤: ص٢١٣.

(٣) انظر: الحديث في صحيح البخارى مع الفتح ، ج٣: ص٣٧ وفلان المقصود بالحديث. قال ابن حجر:

لم أقف على تسميته . والموصى من رسول الله ﷺ هو عبد الله بن عمرو بن العاص .

(٤) انظر: الحديث في صحيح البخارى مع الفتح ، ج١: ص١٠١.

(٥) انظر: المحلى ، ج٧: ص١٢-١٧ . مسألة رقم (٧٩٠) .

رسول الله ﷺ وبعض أصحابه في آخر حياتهم^(١).

ومنهم من قال: إن صيام الدهر جائز، ما لم يضر بالشخص أو يضيع حقوقاً وواجبات، ولم يصم الأيام المنهى عنها^(٢).

ومنهم من قال: إن صيام الدهر مستحب إذا أفطر العيدين وأيام التشريق المنهى عن صيامها. واستدل هؤلاء بحديث حمزة بن عمرو^(٣) الذي رواه مسلم وأبو داود وفيه أنه قال: يا رسول الله، إنني أسرد الصوم، فأصوم في السفر؟ فقال: «إن شئت فصم» ولفظ رواية مسلم: فأقره ﷺ على سرد الصيام، ولو كان مكروهاً لم يقره، لاسيما في السفر^(٤) وهذا القول للشافعي وأصحابه. قال النووي: ومذهب الشافعي وأصحابه أن سرد الصوم إذا أفطر العيدين والتشريق، لا كراهة فيه، بل هو مستحب^(٥) وقد قلنا: إن سرد الصوم غير صيام الدهر، فإن كان النووي يقصد أن مذهب الشافعي وأصحابه في سرد الصوم، فدليل الشافعية في هذا قوى وإن أراد صيام الدهر فما ذكره من الأدلة لا يسعفه، إذ فيها سرد الصيام وليس صيام الدهر، وقد صرح النووي بلفظ السرد.

أما صيام الدهر، فإنه بالمعنى الذي نهى عنه رسول الله ﷺ ممنوع وأقل ما فيه الكراهة، كيف والنبي ﷺ قد شدد في المنع لعبد الله بن عمرو، ولم يأذن له أبداً، وقال - في رواية - لعبد الله بن عمرو: «يا عبد الله بن عمرو، إنك لتصوم الدهر وتقوم الليل، وإنك إذا فعلت ذلك هجمت له العين، ونهكت^(٦) لا صام من صام

(١) تقدمت الإشارة إلى ذلك. وانظر: فتح الباري، ج ٤: ص ٢٢٢.

(٢) انظر: شرح النووي على مسلم، ج ٨: ص ٤٠.

(٣) حمزة بن عمرو بن عويمر الأسلمي، صحابي جليل، توفي سنة ٦١ هـ عن (٧١ سنة). انظر: تهذيب الأسماء واللغات، القسم الأول، ج ١: ص ١٦٩.

(٤) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي، ج ٨: ص ٤٠. فقد نقلنا عنه ما نقله عن البخاري ومسلم. ولم أجد الحديث في صحيح البخاري، ولكن النووي ذكر أن البخاري رواه في تاريخه. انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي، القسم الأول، ج ١: ص ١٦٩.

(٥) شرح مسلم للنووي، ج ٨: ص ٤٠.

(٦) معنى هجمت له العين: أي غارت، ونهكت: أي ضعفت، وبضم النون: ضنيت.

الدهر الأبدي ، صوم ثلاثة أيام من الشهر صوم الشهر كله ...»^(١).

وفي رواية كرر ﷺ قوله : « لا صام من صام الأبدي » ثلاث مرات .

قال ابن العربي قوله : « لا صام من صام الأبدي » أن كان معناه الدعاء فيا ويح من أصابه دعاء النبي ﷺ وإن كان معناه الخير فيا ويح من أخبر عنه النبي ﷺ أنه لم يصم ، وإذا لم يصم شرعاً لم يكتب له الثواب لوجوب صدق قوله ﷺ لأنه نفى عنه الصوم^(٢) .

فالقائلون بالتحريم شددوا في الأمر ، والقائلون بالاستحباب ترد عليهم الأدلة المانعة ، فيبقى الأمر الأقرب (الكراهة) فإنه أقرب إلى الصواب ، وأوفق للجمع بين النصوص والأقوال .

وقد حدد ﷺ وبين أفضل الصيام ، وأنه لا أفضل من ذلك ، ألا وهو صيام نبي الله داود على نبينا وعليه السلام ، وأفضل الصلاة كذلك صلاة داود قال ﷺ : « إن أحب الصيام إلى الله صيام داود ، وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود ، كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه ، وينام سدسه ، وكان يصوم يوماً ويفطر يوماً »^(٣).

فإذا كان أحب الصيام إلى الله نصف الدهر ، فالأفضل الأخذ به لمن أراد الصيام الأفضل .

وإذا كان رسول الله ﷺ قد نهى عن صيام الدهر وشدد في النهي ، وبين الضرر الجسمي ، والأفضل في الصيام التطوعي ، فإنه لم يؤدب من علم أنه يصوم الدهر ، وكذلك خليفته الأول أبو بكر الصديق رضي الله عنه .

تأديب الفاروق لمن صام الدهر :

شدّد عمر رضي الله عنه على من وجده صائماً صيام الدهر فمنع ، وأمر بالإفطار وضرب !

(١) قوله : « لا صام من صام الأبدي » ، فإما دعاء عليه ، وهذا أمر خطير ، وإما إخبار منه ﷺ أن من صام الدهر لم يصم شيئاً لكونه مخالفاً لسنته . انظر : فتح الباري ، ج ٤ : ص ٢٢٢ .

(٢) انظر : المرجع الأول نفس الصفحة ، نقلاً عن ابن العربي .

(٣) صحيح مسلم مع الشرح للنووي ، ج ٨ : ص ٤٦ .

روى عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه عن أبي عمرو الشيباني قال : كنا عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأتى بطعام له فاعتزل رجل من القوم ، فقال : ما له ؟ قالوا : إنه صائم ، قال : وما صومه ؟ قال : الدهر ، قال : فجعل يقرع رأسه بقناة معه ويقول : كل يا دهر ، كل يا دهر ^(١) ففي هذا النص نجد الفاروق يستفسر أولاً عن نوع الصيام ، فإن كان قضاء فلا مانع ، وإن كان تطوعاً في غير الأيام المنهى عن الصيام فيها .. فلا مانع ، ولكنه وجده مستمراً في صيام الدهر فجعل يضرب رأسه بالعصا ويأمره بالأكل مع الناس وسماه بالدهر الذي يصومه .

وروى ابن حزم في المحلى نفس الرواية باختلاف قليل في اللفظ وقال بعدها : وهذا في غاية الصحة عنه (أى عن عمر) ... ثم قال : صح عن عمر ما ذكرناه من النهى عن صوم الدهر ، وأمره بالفطر فيه ، وضربه على صيامه ^(٢) .

قال ابن حجر : وروى ابن أبي شيبه بإسناد صحيح عن ابن عمرو الشيباني ^(٣) قال : «بلغ عمر أن رجلاً يصوم الدهر ، فأتاه فعلاه بالدرّة ، وجعل يقول : كل يا دهري» ^(٤) .

فالجديد الذى تأخذه عن ابن حجر في هذه الرواية تصحيح سند الأثر ، وابن حجر إمام عظيم من أئمة الحديث . ثم قوله : «كل يا دهري» حيث نسب الرجل إلى الدهر ، لكونه يصومه كله ، لا لأنه يؤمن بتأثير الدهر في الإحياء والإماتة .

هكذا نجد الفاروق قد استعمل العصا في تأديب من ألزم نفسه عبادةً نهى عنها رسول الله ﷺ فإن الإسلام لا يسمح بالزيادة في الدين كما لا يسمح بالنقص منه ؛

(١) المصنف لعبد الرزاق ، ج٤ : ص ٢٩٨ . وأبو عمرو الشيباني راوى الأثر هو إسحاق بن مرار الكوفي ، كان عالماً بالعربية ، راوياً للحديث ، ثقة ، توفي عام ٩٢ هـ . انظر : تهذيب التهذيب ، ج ١٢ : ص ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٢) انظر : المحلى ، ج ٧ : ص ١٥ ، ١٦ .

(٣) هكذا ذكره ابن حجر (ابن عمرو) ، وفي المصنف والمحلى (أبو عمرو) وهو الصحيح . انظر : تهذيب التهذيب ، ج ١٢ : ص ١٨٣ ، ولعل الخطأ من النسخ للفتح .

(٤) انظر : فتح الباري ، ج ٤ : ص ٢٢٢ . وانظر : الحديث في مصنف ابن أبي شيبه ، ج ٣ : ص ٧٩ .

فالخير كل الخير فيها شرعه الله في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ؛ فمن زاد أو نقص من ذلك، فقد زعم أنه خير من رسول الله ﷺ وصحبه، هذا إذا كان عمله ذلك بنية صالحة، أما إذا كان عن اعتقاد نقص في الدين، أو زيادة تكاليف ثقيلة فإنه عمل يناقض الإسلام عقيدة وشريعة فلا غرابة - إذا - أن يشدد عمر في المحافظة على سنة محمد ﷺ وأن يأخذ على أيدي المتجاوزين .

وعمل الفاروق ذلك، اجتهاد في مجال السياسة والإدارة لم يحصل مثله قبله، وتلك سياسة شرعية.

الفقه السياسي والإداري لهذه الأولوية :

١- قرار فرض تلك العقوبة لم يبن على آية أو حديث صريح في المسألة، وإنما هو سياسة من الفاروق لحماية الدين من الزيادة فيه أو النقص منه .

٢- عمل الفاروق ذلك سنة راشدة على حكام المسلمين أن ينتهجوها لحماية الدين، والجماعة المسلمة من أن يحصل التمزق والفرقة بسبب الاتجاهات المختلفة التي لا تعتمد على دليل.

٣- قيام عمر بنفسه بتنفيذ التأديب عمل إداري حازم أراد منه المصلحة والعبرة للآخرين .

٤- لا يوجد في هذا العمل تحديد لعدد الجلدات في تأديب من صام الدهر فالأمر مردود للحاكم الصالح، فقد يزيد أو ينقص وقد يعفو، وكل ذلك جائز في ميزان السياسة الشرعية.

٥- تعدد أنواع التأديب في حادثة واحدة لشخص واحد، كما رأينا أن الفاروق قد منع الرجل من مواصلة ما يشتهي، ووبخه أمام الملاء وضربه بالدرّة .

الفصل السادس

فى تأديب من وقف مواقف الريب

المسلم مطالب - ديناً - أن يتعد عن الشُّبُهات ، فى مأكله ومشربه وملبسه ؛ وفى جميع شؤون حياته ؛ فإنه إن وقع فى شيء من الشبهات عرّض نفسه للوقوع فى الحرام ، وفتح للناس باباً للكلام عليه ، وإذا لم يبال بالوقوع فى الشبهات لم يبال بالوقوع فى الحرام ، وإذا لم يخف من كلام الناس ولم يستح منهم ففى إيمانه نقص لأنّ الحياء شعبة من الإيمان ^(١) فإذا فقد من الإنسان المؤمن نقص إيمانه شعبة .

وقد حذرنا رسول الله ﷺ من الوقوع فى الشبهات ، وأمرنا بأن نترك الأمر المريب ونأخذ بالذى لا يبعث فى النفس الشك ولا تعثره شبهة .

فقال ﷺ : « إنّ الحلال بين وإنّ الحرام بين وبينهما أمور مشتهيات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات ، فقد استبرأ ^(٢) لدينه وعرضه ، ومن وقع فى الشبهات وقع فى الحرام ، كالراعى يرعى حول الحمى ^(٣) يوشك أن يرتع فيه ^(٤) ... » رواه البخارى ومسلم .

عن الحسن بن على بن أبى طالب ؑ قال : حفظت من رسول الله ﷺ : « دَعُ ما يريبك إلى ما لا يريبك » .

قال النووى : رواه الترمذى والنسائى ، وقال الترمذى : حديث حسن صحيح ^(٥) .

(١) إشارة إلى الحديث «الإيمان بضع وسبعون شعبة» ، وفى رواية : «بضع وستون» والحياء شعبة من الإيمان . وزيادة فى رواية : «وأفضلها لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق» . رواه البخارى ومسلم والترمذى وأبو داود والنسائى . انظره : فى جامع الأصول لابن الأثير ، ج١ : ص ١٥٠ ، ١٥١ .

(٢) استبرأ لدينه وعرضه : حصل على براءة دينه من النقص ، وعرضه من الطعن .

(٣) الحمى : ما يحمية الملك من الأرض ويمنع الغير منه بحق .

(٤) يرتع فيه : تأكل ماشيته منه وتقيم فيه .

(٥) انظر : الأربعين حديثاً النووية بشرح عبد الخالق مسعود ، بعنوان (المختار من شرح الأربعين النووية) ، ص ٨٩ ، ط . الأردن ط . أولى سنة ١٤٠٣ هـ .

ففى الحديث الأول بيان أن الأمر الحلال والحرام سهل معرفته ، ولكن الأمور المشتبهات الواقعة فيما بينهما يجهلها كثير من الناس ، والمؤمن الورع هو الذى إذا اشتبه عليه أمر ولم تتضح حرمة أو حله يتوقف ولا يقع فيه ، وإذا وقع فيه وهو متشكك فقد وقع فى الأمر الحرام .

وفى الحديث الثانى أمر لكل مسلم أن يترك ما فيه شك وشبهة إلى ما لا شك فى حله ، ولا شبهة فيه .

ومن الأمور التى تبعث الشك عند الناس فى المرء وقوفه مع امرأة فى مكان يُشتبه بوقوع الإثم والفاحشة فيه ، أو الاختلاط بالنساء فى مكان عام والاقتراب منهن ، أو المشى مع امرأة ليلاً ، ولا يعرف الناس من هى ، وفى زماننا كثرت مواطن الشبهات التى لا يستطيع المرء حصرها ، والمؤمن العاقل من عرف مواطن الشر فابتعد عنها ، وسد منافذ الدخول للشيطان .

فهذا رسول الله ﷺ سيد البشر ، كان بين أصحابه يَفدونَه بأنفسهم وأموالهم ، ولا يتطرق الشك إلى أنفسهم .. ولكنه مع ذلك حينما جاءته زوجته أم المؤمنين صفية بنت حُيى تزوره فى المسجد وهو معتكف فيه ليلاً ، وقام عند رجوعها ليرافقها تأمناً لها ، فرآهما رجلان من الأنصار وعرفاه فوليا هاربين استحياءً منه وإجلالاً له ، ناداهما قائلاً : «على رسلكما إنها صفية بنت حبي» ؛ قال لهما ذلك وهو يعرف شأنهما ، ولكنه حينما استغربا ذلك منه قال لهما : «إنى خشيت أن يقذف الشيطان فى قلوبكما شراً ، وإن الشيطان يجرى من ابن آدم مجرى الدم» ^(١) .

فالابتعاد عن الشُّبه ، وإبعادُها عن النفس ، والأهل من صفات المؤمنين الصادقين والمسلم المؤمن شأنه كذلك دائماً .

(١) قيل : إن الشيطان يجرى من ابن آدم مجرى الدم على الحقيقة ، وقيل : هو على سبيل الاستعارة ، من كثرة إغرائه ، فكأنه لا يفارق كالدَّم فاشتركا فى شدة الاتصال وعدم المفارقة . والحديث الذى يحكى القصة متفق عليه انظره فى رياض الصالحين ص : ٨١٢ برقم (١٨٤٧) .

والوقوع في الشبهة أو في الأمور المشتبهات ، والوقوف في مواقف الريب ..
معاصي لم يحدد لها الإسلام عقوباتٍ دنيوية لا في القرآن ولا في السنة.

فلم أجد أن رسول الله ﷺ عاقب أحدا من المسلمين لوقوعه في معصية ،
بوقوعه في شبهة ، أو عَرَّض نفسه للتهمة ، ولكن الخلفاء الراشدين لهم أعمال في
ذلك في مقدمتهم عمر الفاروق رضي الله عنه الذي كان يشتد على أهل المعاصي ، وكثيراً ما
يلجأ إلى عصاه فيؤدب بها بيده ، ولعله كان يرى أنه بعد كمال الدين ووضوح الأمر
واستبانة الحق لا يقع الناس في تلك المعاصي إلاَّ استهانةً لها وعناداً.

وموضوعنا الذي بين أيدينا - تأديب - من وقف مواقف الريب - يُدخله علماء
السياسة الشرعية والأحكام السلطانية في أبواب الحسبة التي هي من مهمات الحاكم
أو من ينييه ؛ وفي مسائل التعزير التي لا حصر لها .

يقول الماوردي : (فصل) : وأما ما يتعلق بالمحظورات فهو أن يمنع (أى
المحتسب) الناس من مواقف الريب ومظان التهمة ، فقد قال النبي ﷺ : «دع ما
يريبك إلى ما لا يريبك». فيقدم الإنكار ، ولا يعجل بالتأديب قبل الإنكار ^(١).

وقال أبو يعلى الفراء الحنبلي : وأما ما يتعلق بالمحظورات ، فهو أن يمنع الناس
من مواقف الريب ، وبطلان التهمة ، ويقدم الإنكار ولا يعجل بالتأديب قبل
الإنذار. وإذا رأى وقوف رجل وامرأة في طريق سابل ^(٢) ، لم تظهر منهما أمارات
الريب لم يعترض عليهما بزجر ولا إنكار ، فما يجد الناس بداً من هذا ^(٣).

ولقد كان الفاروق رضي الله عنه يقوم بنفسه بكثير من واجب الحسبة من الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر ، وله أعمال كثيرة في هذا الميدان لا تحصى .

(١) انظر : الأحكام السلطانية، ص ٢٤٩.

(٢) الطريق السابل هو الذي يسلكه الناس كثيراً. يقال : سبيل سابله أى طريق مسلوكة. انظر : لسان
العرب لابن منظور، ج ١ : ص ٣٢٠ بتصرف.

(٣) انظر : الأحكام السلطانية لأبى يعلى الحنبلي ، ص ٢٩٣ تصحيح وتعليق محمد حامد الفقى . وهو
يجذو جذو الماوردي جذو القذة ، فغالباً ما تتفق العناوين والجمل والألفاظ !.

وما هذا البحث إلا مثالٌ لذلك ، ولو كان القصدُ منه إبرازَ أسبقيته إلى تأديب من وقف مواقف الريب ، فهو لا يخرج عن كونه مثلاً لما كان يقوم به من واجب الحسبة .

عمل الفاروق في تأديب من وقف مواقف الريب :

وجدت للفاروق عملاً واحداً في هذه المسألة، ولعلَّ له أعمالاً أخرى لم يسجلها المؤرخون ، إذ لم تصل إلى أسماعهم ، أو لعله لم يحدث غيرها في عهده لشدته وهيبته وحمل نفسه على الالتزام بأخلاق الإسلام ، قبل أن يحمل الناس عليها ، ويؤدب على مخالفتها .

والمثال الذي بين أيدينا يرويه لنا الماوردي في الأحكام السلطانية تحكياً عن إبراهيم النخعي الذي روى فعل عمر .

فقد حكى إبراهيم النخعي أنَّ عمرَ بنَ الخطاب رضي الله عنه نهى الرجال أن يطوفوا مع النساء ، فرأى رجلاً يصلي مع النساء فضربه بالدرة فقال الرجل : والله إن كنتُ أحسنتُ لقد ظلمتني ، وإن كنتُ أسأتُ فما علمتني ، فقال عمر : أما شهدت عزمتي ؟ ^(١) فقال : ما شهدتُ عزيمةً ! فألقى إليه الدرة ، وقال له : اقتصص ، قال : لا أقتصص اليوم ، قال : فاعف عني . قال : لا أعفو فافترقا على ذلك ثم لقيه من الغد ، فتغير لونُ عمر ^(٢) ، فقال له الرجل : يا أمير المؤمنين ، كأنني أرى ما كان مني قد أسرع فيك ؟ ^(٣) قال : أجل ! قال : فأشهد أنني قد عفوت عنك ^(٤) .

(١) أما شهدت عزمتي : أي جدي وضرامة أوامري . انظر : لسان العرب لابن منظور ، ج ١٢ : ص ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

(٢) لا يستغرب تغير اللون في الإنسان بسبب مؤثر طرأ عليه ، فالإنسان يحمر من الخجل ، ويصفر من الخوف ، ويسود من الحر والنصب ...

فعمر الورع الخائف من الله دائماً قد أحس بالظلم الذي أوقعه على الرجل خطأ ، فلعله بقي يؤنب نفسه ويحاسبها ، فحرمه ذلك النوم والراحة فتغير لونه .

(٣) أي : أثر عليه تأثيراً كبيراً ؛ لأنه رآه قد تغير لونه .

(٤) انظر : الأحكام السلطانية للماوردي ، ص ٢٤٩ ، وتاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ، ص ١٣٥ ذكر قصة مشابهة دون ذكر المكان الذي وقعت فيه ولا نوع الذنب الذي كان عليه التأديب ، والرياض النضرة في مناقب العشرة للمحب الطبري ، ج ٢ : ص ٣٧٤ .

وإننا لنجد في هذه القصة المليئة بالدروس والعبر للحكام والمحكومين عدة أمور جديرة بالإشارة إليها :

* فهو أولاً قد أصدر قراراً بمنع الرجال من الطواف مع النساء ، وهذا أمر هام يبعد كلاً الزوجين عن الشبهة والفتنة في أقدس مكان في الأرض .

* وهو ثانياً لم يؤدب إلا بعد أن أصدر ذلك القرار ، والقرار عام في المحارم وغير المحارم ، فماذا على المرأة لو طافت بدون محرمة مع النساء ، وطاف محرمة مع الرجال ، سواء أكان ذلك الانفصال في الزمان أم في المكان ^(١) .

* أخطأ الفاروق حينما ضرب الرجل قبل أن يتحقق من أمره ويتأكد هذا الخطأ إذا كان الفارق إنما منع الطواف مع النساء الأجنبية ، أما إذا كان منع طواف الرجل مع كل النساء ، فإن مبرر التأديب موجود .

* عرض نفسه للاقتصاص ورفض الرجل ذلك ، اعتياداً على ما يعرفه عن عمر من خوفه من الظلم .

* مدى الحرية التي كانت متوفرة في عهد عمر ، والمساواة بين الحاكم والمحكوم في الحقوق . إذ لو كان عمر مستبداً ظالماً لما ترك فرصة للرجل لأخذ حقه وإشفاء غليله .

هذه هي أهم ما اشتملت عليه القصة من وقائع وكلها فيها دروس - سياسية وإدارية - وهذا العمل أولية للفاروق فيه على الاجتهاد السياسي والإداري المحض للمصلحة العامة .

(١) أعني بذلك : سواء كان للنساء وقت يطفن فيه مخصص لهن في مكان مخصص لهن وللرجال كذلك ، أم كان الانفصال في المكان بحيث يطوف كل جنس في مكان مخصص له ، وهذا يتأتى إذا خصص ما يلي الكعبة لجنس ، وخارج ذلك للجنس الآخر ، فيكون ذلك نوعاً من الفصل المناسب ، وقد أخذت بهذا رئاسة الحرم المكي أخيراً ، فرأيانهم يمنعون الاختلاط في الطواف ، ولا يستطيعون تنفيذ ذلك إلا في الأيام العادية غير المواسم المزدحمة .

الفقه السياسى والإدارى لهذه الأوليّة :

١- قرار منع طواف الرجال مع النساء بالكعبة المشرفة قرار سياسى اعتمد على الاجتهاد ومراعاة المصلحة ، ولو طبق هذا القرار على مدى حياة المسلمين وهم يحجون ويعتَمرون لتحقيق بذلك كثير من حفظ الدين والخلق وغيض البصر فى أقدس مكان فى الأرض.

٢- المسارعة فى تطبيق القرار وتأديب المخالفين أمر إدارى مارسه عمر بنفسه ، ولو أخطأ حيث أوقع التأديب على من لا يستحقه ، فلا يناقض ولا يتنافى ذلك مع مفهومه الإدارى.

٣- بذل الحاكم الحق من نفسه لأحد رعاياه ، وإنصافه من نفسه سياسة إسلامية لا يوجد لها نظير؛ إذ يراد بذلك تطبيق شرع الله، والأخلاق السياسية الإسلامية؛ لإرضاء الله - عز وجل ، ولذلك كان ذلك سجية طبيعة الحكام المسلمين الأوائل وخاصة الخلفاء الراشدين ولم يكن تكلفاً ولا قصد أن يقال؛ إذ لو كان الأمر كذلك لتغيرت تلك السجاياء من وقت لآخر .

٤- امتثال الفرد المسلم فى ذلك الوقت للحق ، ومناصحة الحاكم بصراحة وشجاعة، وبيان وجه الصواب أو الخطأ حتى يكون الحاكم على بينة من أمره .

٥- قبول الحاكم للحجة الصحيحة ، والنصيحة الصريحة ، يعد من مقومات استمرار الحاكم الصالح وغرس محبته فى قلوب رعاياه . ونجاحه فى سياسة وإدارة الدولة.

الفصل السابع فى تأديب المتشائمين والهجائين

جاء الإسلام لغرس الفضائل ومحاربة الرذائل فى المجتمعات البشرية .

واختار لحمل رسالة الإسلام الأخيرة أقوى البشرية على حمل هذه الرسالة الخالدة، وأفضلها على الإطلاق ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ تَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ . وأدب هذا الرسول العظيم فأحسن تأديبه ^(١)، حتى كان على خلق عظيم، فوصفه سبحانه فى كتابه بقوله : ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم : ٤] .

ووصفه بأنه على خلق عظيم، وألزم أمته باتباع أوامره واجتناب نواهيه، والافتداء به فى دينهم ودنياهم، كما قال تعالى : ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧] .

وقال : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب] .

أمرنا باتباع سنة رسول الله ﷺ فى العقيدة والعبادة، والمعاملات فيما بيننا، وفيما بيننا وبين الآخرين، وفى أخلاقنا وآدابنا؛ وإن لم نستطع أن نصل إلى ما كان عليه من صفاء فى العقيدة، وممارسة للعبادة، واتصاف بكل فضيلة، وابتعاد عن كل رذيلة، وحب للخير والعمل له، وابتعاد عن الشر وحربه له ... فإن علينا أن نحمل أنفسنا على الاقتداء به، و ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] . وقد قال لنا هو ﷺ : «إِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» . رواه

(١) إشارة إلى قوله : «أدبنى ربى فأحسن تأديبى» انظره فى فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج ١ : ص ٢٢٤ . رمز له السيوطى بـ (صح)، وتكلم فيه غيره .

فالمطلوب من المسلم الكف نهائياً عن كل ما نهى عنه نبينا ﷺ وعن كل ما جاء به عن ربه من النواهي، فإن ذلك ميسور على الإنسان ويوسعه أن يمتنع عن الأمور التي نهى الله عن مقارفتها، إذا عزم وتوكل على الله .

أما الأوامر فإنه قد يعجز عن أدائها كلها في حالات تطرأ عليه، لا بسبب ثقلها، فإن التكليف الإسلامية ليست ثقيلة، فما جعل الله علينا حرجاً في هذا الدين، ولا حملنا إصراراً كما كان على الأمم السابقة .

ولقد كان من أخلاق رسول الله ﷺ الذي أمرنا الله أن نتأسى به ونتابعه - ألا يشتم أحداً ولا يهجو أحداً وإذا شتم لا يرد ^(٢) ، ولا يعاقب، وإن كان قد حصل الشيء النادر من عقاب من شتم رسول الله ﷺ من الكفرة ^(٣) ، فإن ذلك لا يعنى أنه قد سن عقاباً معيناً للمتشائمين والهجائين، وما حصل في عهده يختلف عما نريده هنا؛ وذلك ناشئ عن الفرق بين شاتم رسول الله ﷺ، وشاتم غيره، إذ هو رسول الله وخير خلقه، والطعن فيه أو فيما جاء به طعن بالذى أرسله وهو الله عز وجل، ورد للحق ونصر للباطل .

أما من شتم أو هجا أحداً من المسلمين فإنه يكون عاصياً بذلك، وليس عليه عقوبة دنيوية كعقوبة شاتم رسول الله ﷺ التي حصل شيء منها في عهده، ولم يحددها هو ﷺ ولا حددها الكتاب العظيم، وإنما الذي كان من رسول الله ﷺ إهدار دم من

(١) انظر : صحيح البخارى مع الفتح، ج ١٣ : ص ٢٥١ .

(٢) قد ورد في صحيح مسلم أنه ﷺ سب بعض المسلمين، ولكنه حينما سئل عن ذلك قال للسائل (عائشة) : «أو علمت ما شارطت عليه ربي؟ قلت : اللهم إنما أنا بشر، فأبى المسلمين لعنته أو سبته فاجعله له زكاة وأجرًا» . انظر : صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١٦ : ص ١٥٠ .

(٣) كما حصل من عقاب لليهودية التي كانت تشتمه دائماً، فقد أهدر دمها حينما قتلها الأعمى المسلم غضباً لله ورسوله . انظر : الصارم المسلول على شاتم الرسول، ص ٦١، ط . بيروت، دار الفكر، تحقيق : محيى الدين عبد الحميد . وقد وقف ابن تيمية - رحمه الله - مع القصة وما فيها من أحكام وقوفاً طويلاً مفيداً .

كان يسبه من أهل الذمة حين قتله غيره دون أمر منه .

ولكنه حصل منه في قصة أخرى المطالبة بقتل من يهجو ويحرض عليه الناس وندب الناس إلى ذلك، كما حصل في إهدار دم كعب بن الأشرف اليهودي الذي كان سيِّداً من سادات قومه، وكان شديد العداوة لرسول الله ﷺ وللإسلام والمسلمين فانتدب له محمد بن مسلمة الأنصاري، وأذن له الرسول ﷺ باتخاذ ما يلزم من الإجراءات لتنفيذ المهمة، فاستعان باثنين من قومه، وأجاد الخدعة ونفذ المهمة^(١).

ولم يكن كل ذلك انتقاماً لذاته ﷺ فقط ولكنه كان عملاً وقائياً استراح بعده المسلمون، وخف عدااء اليهود وكيدهم . إضافة إلى أن كعب بن الأشرف كان ممن عاهدوا رسول الله ﷺ، فما عمله بعد العهد من سب وكيد وتحريض للمشركين ضده يعتبر نقضاً للعهد، فقد كان من سادات بني النضير، وغدرهم معروف^(٢).

فشاتم الرسول ﷺ سواء كان مسلماً أو كافراً يقتل على أرجح الأقوال، وعلى قول أكثر أهل العلم^(٣). أما شاتم غيره من المسلمين فإنه لا يوجد في كتاب الله أو في سنة صحيحة تحديد عقوبة له^(٤)، وما رواه الترمذي والبيهقي من أن رسول الله ﷺ قال : «إذا قال رجل لرجل : يا يهودي، فاضربوه عشرين، فإن قال : يا مخنث فمثله» فقد ضعفاه بنفسيهما^(٥). وليس غيره من قول الرسول ﷺ أو فعله يحدد عقوبة المشاتم؛ أو الهجاء، وقتل كعب بن الأشرف لم يكن لشتمه وهجائه فقط،

(١) انظر قصة كعب بن الأشرف و قتله، المرجع السابق، ص ٧٠-٩٢. ولقد وقف ابن تيمية مع تلك القصة وقوفاً طويلاً بين ما فيها من فقه لا مجال لذكر ما قاله هنا .

(٢) انظر تفسير ابن كثير لسورة الحشر، ج ٦ : ص ٥٩٣ من تفسيره للقرآن العظيم وما بعدها .

(٣) انظر تحرير المسألة في الصارم المسلول على شاتم الرسول لابن تيمية - رحمه الله - ص ٤ . قال : فإن كان الشاتم مسلماً فيكفر ويقتل بإجماع الأئمة الأربعة، وإن كان كافراً فيقتل كذلك على قول كثير من أهل العلم منهم مالك وأحمد .

(٤) أى : العقوبة الدنيوية، أما الإثم فقد جاء بيانه في آية (٥٧ و ٥٨) من سورة الأحزاب، والفرق بين الرسول، وسائر المؤمنين . فلتنظر الآيتان .

(٥) انظر : جامع الأصول لابن الأثير، ج ٤ : هامش ص ٣٠٩، ط . أولى، والسنن الكبرى للبيهقي، ج ٨ : ص ٢٥٣ .

ولكنه - كما قدمنا - لنقضه العهد؛ وقد ظهر لنا شيء من الفرق بين شاتم الرسول وشاتم غيره، فلا بد أن تكون عقوبة شاتمِهِ ﷺ التي قال بها جمهور العلماء غير عقوبة شاتم غيره من المسلمين .

ولقد ضرب لنا ﷺ في عمر دعوته أمثلة رائعة في الصبر والعفو وكظم الغيظ ..، فكم تحمل من أذى في سبيل الدعوة من المشركين، ومن حمقة وجهلة المسلمين أحياناً . ولم ينتقم لنفسه، وما كان يغضب إلا لله عز وجل .

وسنسوق - هنا - بعض الأمثلة لصفحه وعفوه ﷺ للاعتبار .. روى البخارى في صحيحه عن أبى سعيد الخدرى ؓ قال : بينما نحن عند رسول الله ﷺ وهو يُقسم قَسْماً إذ أتاه ذو الخويصرة وهو رجل من بنى تميم ^(١)، فقال : يا رسول الله، اعدل، فقال : «ويلك ومن يعدل إذا لم أعدل، قد خبت وخسرت، إن لم أكن أعدل»، فقال عمر : يا رسول الله، ائذن لى فيه فأضرب عنقه ! فقال : «دعه، فإن له أصحاباً يحقر أحدهم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، ويمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ...» ^(٢) الحديث .

ف نجد في هذا الحديث أن ذا الخويصرة التميمي قد وجه إلى رسول الله ﷺ تهمة الجور، وأنه لم يعدل، ولو أنه لم يصرح بذلك، إلا أن مفهوم قوله له : اعدل، أنه لا يعدل في القسمة التي كان يقسمها، ولذلك غضب رسول الله وقال له ما قال في الحديث، ثم لما غضب عمر لغضب رسول الله وأراد عقاب الرجل لم يأذن له رسول الله ﷺ وأخبر في تلك المناسبة بأمر غيبي، ظهر بعد وفاته ﷺ بزم من، وذلك في خلافة على بن أبى طالب ؓ ^(٣) .

(١) ذو الخويصرة هو : حرقوص بن زهير التميمي . في صحبته خلاف بين العلماء، قيل : قتل يوم النهروان زمن على ؓ . انظر : الإصابة، ج١ : ص ٣٢٠ و ٤٨٥ .

(٢) انظر : صحيح البخارى مع الفتح، ج٦ : ص ٦١٧، ٦١٨ .

(٣) انظر تفصيل ذلك في فتح البارى عند شرح هذا الحديث، ج٦ : ص ٦١٨، ٦١٩ . وانظر الحديث الذى يليه مباشرة فإن فيه بياناً لذلك .

وروى البخارى - رحمه الله - فى صحيحه أيضاً عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : لم يكن النبى ﷺ سباباً ولا فحاشاً^(١) ولا لعاناً، كان يقول لأحدنا عند المعتبة^(٢) : « ما له، ترب جبينه؟ »^(٣) .

فهو ﷺ كما فى هذا الحديث - لم يكن - إذا أغضب يزيد على هذا الدعاء الذى لا يقصد حقيقته، وما كان يقوله دائماً .

وهكذا كان عفو رسول الله ﷺ وصفحه؛ ولم يعاقب أحداً من المسلمين على شتم له أو لغيره؛ فقد روى البخارى - أيضاً - عن سليمان بن صرد قال : استب رجلان عند النبى ﷺ فغضب أحدهما فاشتد غضبه حتى انتفخ وجهه وتغير، فقال النبى ﷺ : « إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه الذى يجد »، فانطلق إليه الرجل^(٤) فأخبره بقول النبى ﷺ وقال : تعوذ من الشيطان فقال : أترى بى بأس؟ أجنون أنا، اذهب^(٥) .

والشاهد الذى نريده من الحديث هو أن الرجلين استبّا واشتد غضب أحدهما وقد يكون ظالماً أو مظلوماً، ولا شك أن أحدهما كان أظلم، ولكن رسول الله ﷺ لم يعاقبه، بل وجه الغاضب إلى أمر يقوله، فискت غضبه، فلم يقبل حينها وصله التوجيه النبوى .

والصديق رضي الله عنه كذلك لم يعاقب أحداً على سب أو هجاء، وقد روى البيهقى أن رجلين تشاتما فى عهد أبى بكر أمامه فلم يؤدبهما^(٦) .

(١) ولا فحاشاً : أى لم يكن كثير الفحش فى القول .

(٢) عند المعتبة - بفتح الميم وسكون العين : أى عند المعتابة .

(٣) انظر : صحيح البخارى مع الفتح، ج ١٠ : ٤٥٢ ومعنى (ترب جبينه) : خرّ لوجهه فأصاب التراب جبينه، وهو دعاء كان يجرى على السنة العرب، ولا يريدون حقيقته . وقيل فيه غير ذلك .

(٤) الرجل الذى ذهب إليه وأخبره بالتوجيه النبوى، قيل : إنه معاذ، وقيل غيره . انظر : فتح الباري، ج ١٠ : ص ٤٦٧ .

(٥) انظر : صحيح البخارى مع الفتح، ج ١٠ : ص ٤٦٥ .

(٦) انظر : السنن الكبرى للبيهقى، ج ٨ : ص ٣٢٢ .

وروى أن رجلاً شتمه هو ﷺ، ولم يرد أنه أدبه هو ولا رسول الله ﷺ^(١).
وهكذا نجد أن الصديق لم يؤدب من شتمه ولم يؤدب من تشاتما أمامه .

عمل الفاروق :

أما الفاروق ﷺ فإننا وجدنا أنه أدب المتشاتمين بالضرب، والهجائن بالحبس،
والتهديد، وإليك بيان ذلك :

أ- تأديب المتشاتمين :

روى البيهقي عن ابن جريج وابن أبي سبرة^(٢)، قالا : «تشاتم رجلان عند أبي
بكر ﷺ، فلم يقل لهما شيئاً، وتشاتما عند عمر فأدبهما»^(٣).

فهذا الأثر يثبت لنا أن الفاروق أدب نفس الرجلين الذين تشاتماً أمام أبي بكر
ولم يؤدبهما، وهذا يبين أن سياسة عمر الفاروق تختلف عن سياسة أبي بكر في نظره
إلى المتشاتمين، وكلا السياستين شرعية . فالصديق لم يؤدبهما لأنه لم ير رسول الله ﷺ
أدب من شتم مسلماً . والفاروق اجتهد لإيقاف تمادى الناس في الشتم، وهذه
السياسة من عمر لعلها كانت مناسبة في عهده أكثر من ذي قبل، وهي مناسبة بعد
عهد عمر أكثر، إذ الناس يضعفون في التزامهم الخلق الإسلامي، ومحبة بعضهم
لبعض . جيلاً بعد جيل، فإذا كان قد وجد الشتم والمشاتمة في عهد رسول الله ﷺ
وفي خير القرون، فكيف لا يستشري بعد ذلك .

(١) انظر ذلك في مسند أحمد، ج ٢ : ص ٤٣٦ وكان شتم الرجل لأبي بكر أمام رسول الله ﷺ، فكان
يعجب من صبره حتى غضب الصديق ورد بعض الشيء، فغضب رسول الله ﷺ إذ كان مستحيماً
صبر أبي بكر وعدم رده .

(٢) ابن أبي سبرة هو : عبد الرحمن بن يزيد بن مالك الجعفي، يقال : له صحبة، انظر : الإصابة، ج ٢ :
ص ٣٩٩ .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨ : ص ٣٢٢ وهو نفس الأثر الذي أشرنا إليه قريباً في الهامش .

ب - التأديبُ على الهجاء ^(١) .

والتأديب على الهجاء قد جاء عن عمر كثيرًا، نكتفى بضرب الأمثلة على ذلك بالآتي :

١- تأديب أبي شجرة ^(٢) :

عن عبد الرحمن بن أنس السلمي ^(٣) قال : كان أبو شجرة بنُ عبدِ العزى قد خرج في الردة فقال :

صحا القلبُ عن سُلمي هواه وأقصرا وطاوعَ فيها العاذلين فأبصرا
حتى قال :

فرويتُ رمحي من كتيبةِ خالدٍ وإنى لأرجو بعدها أن أُعذراً
قال : فيينا عمر رضي الله عنه يقسم الصدقة في الناس إذ جاءه أبو شجرة فقال : يا أمير المؤمنين، أعطني، فإنني ذو حاجة، قال : ومن أنت؟ قال : أبو شجرة بنُ عبدِ العزى السُّلمي، قال : أبو شجرة؟! أي عدو الله .
ألستَ الذي تقول :

فرويتُ رمحي من كتيبةِ خالدٍ وإنى لأرجو بعدها أن أُعذراً؟
قال : ثم جعل يعلوه بالدرة في رأسه حتى سبقه عدوا، ورجع إلى ناقته فارتحلها،
ثم أسندها في حرة شوران ^(٤) راجعاً إلى أرض بنى سليم فقال :

(١) الهجاء هو : الشتم بالشعر، يقال هجاء هجوا وهجاء شتمه بالشعر انظر : ترتيب القاموس المحيط، ج٤ : ص ٤٨٧ .

(٢) أبو شجرة هو : عمرو بن عبد العزى، ويقال : سليم بن عبد العزى السلمي، وأمه الخنساء الشاعرة الإصاصة، ج٤ : ص ١٠١ ولم أجد تاريخ وفاته .

(٣) عبد الرحمن بن أنس السلمي لم أجد له ترجمة فيما بين يدي من كتب التراجم .

(٤) حرة شوران : موضع في ديار بنى جعدة . انظر : معجم ما استعجم للبكري، ج٣ : ص ٨١٥، ط ١٤٠٣/٣ هـ بيروت، عالم الكتب .

قد ضنّ عنا أبو حفصٍ بنائِلَة وكلُّ مُتخبِطٍ يوماً له ورَقٌ^(١)
 ما زال يُرهِقُنِي حتّى خزيتُ له ومالٌ من دون بعضِ الرغبةِ الشفقِ
 لما رهبتُ أبا حفصٍ وشرطته والشيخُ يَفزعُ أحياناً فينحمقُ !

إلى آخر القصيدة^(٢) .

فهذا أبو شجرة الذي كان قد ارتد وشارك مع قومه مشاركةً أرضت نفسه في حروب الردة، وأصاب من أصاب من المسلمين برمح وآلة حربه حين مواجهتهم لخالد بن الوليد، وانتصر خالدٌ بكتيبته إلا أن الشاعر لا يذكر إلا أنه روى رمحاً بدماء المسلمين، فقال ما قال من الشعر يتغنى بذلك، وقد رجع إلى الإسلام، ولا أظنه إلا قد حَسَنَ إسلامه .

إلا أن الفاروق حين ظهر له أبو شجرة ذكر ذلك البيت فتأكد منه أنه قائله فعلاه بالعصا ضرباً حتى أذعره وهرب وذلك لهجائه وتشفيه وافتخاره بما فعله بالمسلمين، ولولا أنه قد تاب لعلاه بالسيف، إذ يحل قتل التارك لدينه، بل ليس له إلا القتل .

٢- تأديب عيينة بن حصن^(٣) :

استهزأ عيينة بن حصن برجل مؤمن من غطفان كان ضعيفاً في الجاهلية، وكان من فقراء المسلمين وضعفائهم، فلما وجدته عيينة يتكلم بحضرة أمير المؤمنين

(١) يقول : قد بخل على عمر بعطائه، ولا بد أن يتيسر أمره .

(٢) انظر القصة في تاريخ المدينة لابن شبة، ج ٢ : ص ٧٦٤-٧٦٦ والإصابة لابن حجر، ج ٤ : ص ١٠١ .

(٣) عيينة بن حصن الذبباني، أسلم عام الفتح أو بعد الفتح، وارتد مع من ارتد من قومه، وتبع طليحة الأسدي، كان من المؤلفة والأعراب الجفافة، ثم رجع إلى الإسلام، وكان سيّداً في قومه، يقال له : الأحق المطاع . انظر : تهذيب الأسماء واللغات، القسم الأول، ج ٢ : ص ٤٨، ٤٩، وفتح الباري، ج ١٠ : ص ٤٥٣ . وأشار إلى قصته مع عمر إشارة .

استغرب وقال : أصبح الخبأ تامكاً^(١) ، والدنى متكلماً ! فقال مالك : يا أمير المؤمنين، هذا يفخر علينا بأعظم حائلة، وأرواح في النار؛ فقال عينة : ما أنت المتكلم، ولكن الذى أقعدك هذا المقعد هو المتكلم، وغضب لعينة رجال من قومه فقالوا للمالك : أتقول هذا لسيد مُضر ؟ وقام عينة مغضباً^(٢) .

ولما رآه عمر قد قال كلاماً جاهلياً فيه فخر، وتعال، وسخرية واستهزاء، واستنكار للمساواة التى هياها الإسلام بل أمر بها ونفذها عمر، وكأنه يوجه اللوم لخليفة المسلمين مباشرة .

قام إليه عمر فضربة بالدرة!، وقال : يا عينة كن ذليلاً في الإسلام فإنها أنت طليق من أهل الردة، لا والله لا أرضى عنك أبداً حتى يشفع لك مالك ! فرجع عينة وبات ليلته بسوء حال يتذكر حالته في الجاهلية ومكانته في قومه، وهو خائف من عزيمة عمر فإنه إذا عزم على شيء لا يتركه، وقد حلف إلى مالك، فاسترضاه، وجاء معه شفيعاً، فرضى عنه عمر . وكان قد قال في شدة عمر عليه وحالته ومالكاً . قصيدة في ليلته تلك منها :

حلفت يميناً غير ذى مثوية لقلب أبى حفص أشد من الحجر !
أيشتمنى الفاروق والله غافر له ما مضى إن أصلح اليوم ما غبر
فالى يميناً لا يراجع قلبه عينة حتى يشفع ابن أبى زفر
وللموت خير من شفاعه مالك إلى عمر لله في كبدى عمر^(٣) !
والقصة واضحة الدلالة على تأديب الفاروق على الهجاء^(٤) .

(١) الخبأ تامكاً : أى أصبح الذى كان لا يؤبه ولا يعرف ظاهراً قوياً . وانظر نحو هذا المعنى في لسان العرب، ج١ : ص ٤٠٧ و ٦٠٢ .

(٢) انظر : تاريخ المدينة لابن شبة، ج٢ : ص ٦٨٨ .

(٣) المرجع : تاريخ المدينة لابن شبة، ج٢ / ٦٨٩ .

(٤) ولم يؤدب الرسول ﷺ ولا أبو بكر أحدًا على الهجاء . ويزيد ذلك تأكيداً، ما رواه البيهقي عن أبى رجاء العطاردي قال : (كان عمر وعثمان يعاقبان على الهجاء) . انظر : السنن الكبرى للبيهقي، =

٣- تأديب الخطيئة^(١) :

كان الخطيئة كثير الهجاء، بل كان يعيش عليه، ويقول : هو مأكلة عيالي وعلّة لساني!^(٢).

ولقد أدبه الفاروق على هجائه للزبرقان بن بدر^(٣)، بالحبس، والتهديد وذلك أنه قال في الزبرقان بيتاً من الشعر هجاء فيه وهو :

دَعِ المكارمَ لا ترحلْ لبُغْيَتِها واقعدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطاعمُ الكاسي

وجاء الزبرقان يشكوه إلى عمر، فأراد عمر أن يخفف من غضب الزبرقان، فقال له : ما أراه هجاك، أما ترضى أن تكون طاعماً كاسياً ؟ فقال : يا أمير المؤمنين، إنه لا يكون هجاء أشد من هذا؛ فبعث عمر إلى حسان بن ثابت شاعر رسول الله ﷺ يسأله، فقال : يا أمير المؤمنين، ما هجاء ولكن سلح عليه^(٤) !

ولا أظن عمر حكّم حسناً لجهله بالبيت، فالهجاء فيه واضح وعمر من فصحاء العرب وبلغائهم، وإن كان عجز البيت يحتمل المدح والذم، فإن صدره يفسر المقصود، فقوله : (دع المكارم لا ترحل لبغيتها) يجعل القارئ اللبيب لا يفهم من قوله : (الطاعم الكاسي)، إلا المطعوم المكسوّ.

وهذا لا يتناسب أو لا يليق برجل من عامة الناس، فكيف بالزبرقان الذي كان

=ج٨/ ص ٢٥٣ . فعمر الأول منهما؛ فالنص يحمل أولية الفاروق في ذلك، إذ لو كان حصل قبل الفاروق شيء لذكر .

(١) الخطيئة هو جرول بن مالك بن جرول، لقب بالخطيئة لقصره؛ أسلم زمن الصديق - ﷺ - ، كان كثير الهجاء، حتى يقال : هجا أباه وأمه، وخاله وعمه، ونفسه وعمره ! توفي سنة ٥٩ هـ . انظر : البداية والنهاية لابن كثير، ج٨/ ٩٧ .

(٢) المرجع السابق، ص ٨ . وقال ذلك في الشعر كله مدحه وهجائه .

(٣) الزبرقان بن بدر، صحابي - ﷺ - كان من المؤلفة قلوبهم، والزبرقان لقبه وإنما اسمه الحصين، ولقب بالزبرقان لجماله وحسنه، وهو اسم للقمر . وقيل : لقب بذلك لصفرة عمامته ولم يرتد مع من ارتد من عرب نجد، وإنما ثبت على الإسلام انظر : تهذيب الأسماء واللغات، قسم ١، ج١/ ١٩٣ .

(٤) انظر : البداية والنهاية لابن كثير، ج٨/ ٩٧ .

سيداً في الجاهلية والإسلام؛ فهو من سادات قومه، ومن ولاية رسول الله ﷺ وأبى بكر وعمر رضى الله عنهما .

وبعد أن شهد شاهد من فحلأ الشعراء، لم يبق مجال للفاروق لصرف الزبرقان وإقناعه بالمدح المحتمل في البيت، ولا ندرى لعلها قد سبقت شكاوى من غير الزبرقان بالخطيئة، ولو أنه كان حديث عهد بالإسلام، إلا أن لسانه الحاد بالهجاء يجعل خبره يطير وشره يستطير، فما أظن أذاه في الإسلام بدأ بالزبرقان، إلا أن الزبرقان كان سبباً في إيقاف شر الخطيئة، ولو في عهد عمر فقط .

التأديب الذى أوقعه به عمر :

بعد أن ثبت على الخطيئة ما قاله في الزبرقان، رأى الفاروق أنه لا بد من وضع حد لهذا المشغول بهجاء الناس وإيذائهم، فقرر حبسه في مكان مظلم، قيل فيه إنه بئر، ويبقى فيه فترة حتى عمل قصيدة استعطف بها الفاروق وأرسلها إليه وهى :

ماذا تقول لأفراخ بذى مَرخٍ	زُغِبِ الْخَوَاصِلِ لَا مَاءٌ وَلَا شَجَرٌ ^(١)
غادرت كاسبهم في قعرٍ مظلمةٍ	فارحهم هداك ملكُ الناسِ يا عمرُ
أنت الإمامُ الذى من بعد صاحبه	أَلَقْتُ إِلَيْكَ مَقَالِيدَ النِّهْيِ الْبُشْرِ
لم يؤثروك بها إذ قَدَّموكَ لها	لَكِنْ لَأَنْفُسِهِمْ كَانَتْ بِكَ الْاُثْرُ
فامننْ على صِبيَّةٍ بِالرَّمْلِ مَسْكُنُهُم	بَيْنَ الْاِبَاطِحِ يَغْشَاهُمْ بِهَا الْقَدْرُ
نفسى فداؤُك كم بينى وبينهم	من عُرِضِ اُودِيَّةٍ يَعْمَى بِهَا الْخَبْرُ

فلما قرأها عمر أشفق عليه فأمر بإطلاقه .

ولكنه لم يطلقه كذلك دون شروط عليه وتحذير من العودة إلى الهجاء، بل أدبه تأديباً آخر بالتهديد له بقطع لسانه؛ إذ أجلسه على كرسى وطلب الشفرة فجاء بها،

(١) مرخ : اسم واد بالحجاز، ومعنى (زغب الخواصيل) : صفار الشعر والريش . انظر : ترتيب القاموس، جـ ٢ / ٤٥٥ . والخطيئة، شبه بنى الصغار بالأفراخ الصغار المحتاجين لأهمهم دائماً .

فأراد قطع لسانه، فقال الناس : لا يعود يا أمير المؤمنين، وأشاروا إليه قل : لا أعود وقال له عمر : النجا^(١) .

فهذا التهديد بقطع اللسان تأديب، وأى تأديب، وخاصة أن التهديد من عمر، وقيل : إنه اشترى منه أعراض المسلمين بثلاثة آلاف درهم، وأخذ عليه ألا يهجو أحدًا بعدها . فتأسف الخطيئة على بيعه مهنته بثمان بخس! وقال :

وَأَخَذَتْ أَطْرَافَ الْكَلَامِ فَلَمْ تَدَعْ شَتْمًا يَضُرُّ وَلَا مَدِيحًا يَنْفَعُ
وَمَنْعَتْنِي عِرْضُ الْبَخِيلِ فَلَمْ يَخَفْ شَتْمِي وَأَصْبَحَ أَمْنًا لَا يَجْزَعُ^(٢)

وهكذا نجد أن الفاروق قد أدب على الشتم والهجاء ولم يؤدب على ذلك أحد قبله في الإسلام .

وعمل الفاروق هذا عمل إداري أريد به حمل الناس على التحلى بأخلاق الإسلام، واجتناب مساوئ الأخلاق، والمشاحنة، وما يؤدي إلى إضعاف الأخوة التي بناها الإسلام على أنقاض العداء والتمزق الجاهلي .

وعمل الفاروق هذا عمل سياسى أيضًا؛ لأنه اعتمد على الاجتهاد .

الفقه السياسى والإدارى لهذه الأوليّة :

١- التأديب على الشتم للمسلمين لم يحدث إلا فى عهد الفاروق .

٢- التأديب على الهجاء كذلك لم يكن قبل عهد عمر .

٣- قرار التأديب للمشائين والهجائين قرار سياسى اعتمد على الاجتهاد، إذ لم يعتمد على نص صريح من كتاب أو سنة خاص به .

(١) انظر : البداية والنهاية، ج٨/ ٩٧، ٩٨ .

(٢) انظر : أخبار عمر للأستاذ على الطنطاوي، ص ٢٦٧ . وانظر : نهاية الأرب لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، ج٣/ ٣٠٨، ط . مصر ١٣٤٢ هـ - ١٩٢٤ م .

٤- الشتم والمهجاء صنوان في الدم، إلا أن المهجاء يكون في الشعر غالباً . ولم يفرق عمر بينهما في التأديب .

٥ - التأديب الذى أوقعه عمر في المتشاكين، وفي المهجائين عمل إداري، اقتضى ردع المتطاولين في ذلك . وهى سنة راشدة من عمل الفاروق يحتاج أن يعمل بها كل حاكم مسلم إلى يوم الدين . لحفظ الدين وأعراض الناس .

ومع أنها سنة راشدة، فليست ملزمة؛ إذ لم يقل عمر ذلك ولا أحد من الأئمة اعتبرها سنة ملزمة للحكام، ولكنها سنة راشدة، إذا انتهجها أحد حكام المسلمين، يكون قد أخذ بسنة خليفة راشد .

٦- الجمع بين نوعين من التأديب في قضية واحدة، كما حصل للحطيئة حيث حُبس، وهدد بقطع لسانه .

٧- إغناء المحترفين للمهن الدنيئة من بيت المال، ومنعهم من المهن التى تضر بالناس، بل تضر بأنفسهم أولاً .

وهو عمل قضائى في المثل الأخير لأن تأديب الحطيئة بعد شكوى من الزبرقان ومثول الخصمين أمام الفاروق وقضاء الفاروق بحبس الحطيئة بعد النظر في القضية.. أخذ كل مقومات القضاء في القضية . ولربما نتعرض لهذه القضية - من جانبها القضائى - في القسم الأخير . أما هنا فما أردنا إلا الجانب الإدارى الملتحم دائماً بالجانب السياسى .

obeikandi.com

الفصل الثامن فى تأديب من حرج على أم المؤمنين

جعل الله لأزواج رسول الله ﷺ من الفضل والحرمة .. ما لم يجعله لغيرهن من نساء المسلمين^(١) - ما عدا فاطمة بنت رسول الله ﷺ - فالخلاف حاصل بين العلماء فى أفضليتها على خديجة وعائشة - رضى الله عنهن جميعاً^(٢) - وكفاهن شرفاً أن الله اختارهن لرسوله أزواجاً فى الدنيا والآخرة^(٣)، وضاعف لهن الأجر مرتين، وجعلهن أمهات لجميع المؤمنين من المسلمين! كما قال تعالى ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهِنَّ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣١]. وكما قال تعالى: ﴿الْنَبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]. قال ابن كثير فى تفسير الآية الأولى: «أى فى الجنة، فإنهن فى منازل رسول الله ﷺ، فى أعلى عليين فوق منازل جميع الخلائق، فى الوسيلة التى هى أقرب منازل الجنة إلى العرش»^(٤).

وقال فى تفسير الآية الثانية: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ أى فى الحرمة والاحترام، والتوقير والإكرام والإعظام، ولكن لا تجوز الخلوة بهن، ولا ينتشر التحريم إلى بناتهن وأخواتهن بالإجماع^(٥).

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير، ج٥/ ٤٥١، ط. ثانية ١٣٨٩هـ، بيروت.

(٢) انظر: فتح البارى، ج٧/ ١٠٩، ١٣٥، ١٣٦.

(٣) انظر ما قاله عمار بن ياسر فى الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٨/ ٦٤، فيها يخص عائشة رضى الله عنها. ووص ٦٦ من نفس المرجع ما قاله رسول الله ﷺ فى عائشة أيضاً، وما قاله على فى الكامل لابن الأثير، ج٣/ ١٣٢.

(٤) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير، ج٥/ ٤٥٠.

(٥) المرجع السابق، ج٥/ ٤٢٥.

وخاطبهن الله عز وجل بقوله: ﴿يٰۤاَيُّهَا النَّبِيُّ لَسْتُنَّ كَآحِدٍ مِّنَ الْنِّسَاءِ ۚ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ^(١) بِأَلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۚ﴾ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ ۚ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ۚ﴾ وَأَذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ۚ﴾ [الأحزاب].

هذا النداء من الله - عز وجل - لنساء النبي ﷺ الذي تبعه إخباراً هنَّ بأنهن لسن كغيرهن من النساء، فهن في منزلة عظيمة، ولا بد أن تكون آدابهن متفقة مع تلك المنزلة، فوجههن سبحانه إلى ما يجب أن ينتهين منه ويتركنه من الأخلاق، وإلى ما يجب أن يلتزمه في حياتهن؛ وهو توجية لكل مسلمة.

هذه العناية الإلهية بنساء النبي، تبعها العناية النبوية بهن، فكان ﷺ يكرمهن، ويهذبهن، ويصبر على ما يبدر منهن من أخطاء صادرة منهن بسبب غيرتهن عليه، ومحبتهم الشديدة له، وكان ﷺ يفكر في أمرهن بعد موته ويخاف عليهن من الهوان، فكان يقول، كما روت عائشة رضي الله عنها أنه قال لها: «إنَّ أَمْرَكُنَّ لِمَا يَهْمُنِي بَعْدِي، وَلَنْ يَصْبِرَ عَلَيْكَ إِلَّا الصَّابِرُونَ» رواه أحمد في مسنده^(٢). ومن طريق ثانٍ عن عائشة أيضاً قالت: «إن رسول الله ﷺ أحنى عليها فقال: «إنكن لأهم ما أترك إلى وراء ظهري، والله لا يعطف عليكم إلا الصابرون، أو الصادقون». رواه أحمد^(٣).

ولقد عرف المؤمنون منزلة أمهات المؤمنين في حياتهن وبعد مماتهن، ولقد كان

(١) فلا تخضعن بالقول: أى لا تلن بالقول، ولا يكن في صوتكن ميوعة الأنوثة وطراوتها عندما تخاطبن الرجال، انظر: نحو هذا القول في المرجع السابق.

(٢) انظر مسند الإمام أحمد، ج ٢٢ مع الفتح الرباني للشيخ أحمد عبد الرحمن البنا، ص ١٥١، ط. القاهرة، دار الشهاب.

(٣) المرجع السابق، ص ١٥٢. قال البنا: لم أقف على من أخرجه بهذا السياق سوى الإمام أحمد، وسند الطريق الأول حسن، وسند الطريق الثانية صحيح ورجاله من رجال الصحيحين.

الخلفاء الراشدون نعمَ الخلفاء لرسول الله على دينه وشريعته وأهله ورعيته، أنزلوا أمهات المؤمنين منزلتهن وحافظوا عليهن أشد المحافظة، وإننا لو أردنا استعراض مظاهر العناية والإجلال عند الخلفاء لأمهات المؤمنين لاحتاج منا ذلك إلى كتاب، ولكن وقفة قصيرة مع مثل واحد من كل خليفة من الخلفاء الأربعة ترينا بجلاء مدى تلك العناية وذلك التعظيم والإجلال والاحترام فهذا الصديق ﷺ وهو أول الخلفاء الراشدين، حينما نُصح بتأخير جيش أسامة بن زيد ﷺ قال: «والذي لا إله إلا هو لو جرت الكلاب بأرجل أزواج النبی ﷺ ما رددت جيشاً وجهه رسول الله ﷺ، ولا حللت لواء عقده»^(١).

فالصديق ﷺ حينما أراد أن يشدد في أمر تنفيذ جيش أسامة أقسم بالذي لا إله إلا هو، لو جرت الكلاب بأرجل أزواج رسول الله ما أوقف ذلك الجيش الذي جهزه رسول الله ﷺ في حياته، وهذا يدل على أن أعظم ما كان يخشى عليه الصديق من الأذى أمهات المؤمنين فلا نفسه ولا أهله ولا أحداً من الناس يخشى عليه ما يخشى على أمهات المؤمنين، ومع ذلك فتنفيذ ما أمر به رسول الله وسنه أولى من حماية البشر مهما تعرضوا للخطر.

والفاروق ﷺ كان عظيم الخوف على أمهات المؤمنين، مجللاًهن أيما إجلال. وعلى ذلك أدلة كثيرة، نأخذ منها مثلاً واحداً هو تفضيلهن في العطاء على جميع الصحابة وفيهم العشرة المبشرون، وجميع البدرين من الأنصار والمهاجرين.

فحينما نظم بيت المال، وخصّص لكل مورد من موارد الدولة سجلاً خاصاً ليعرف قدره ومصرفه، واتخذ سنة فرض العطاء السنوي للمسلمين مبتدئاً بصحابة رسول الله ﷺ قدم في ذلك أمهات المؤمنين، ففرض لكل واحدة منهن عشرة آلاف درهم، ما عدا صفية بنت حيي^(٢) وجويرية بنت الحارث^(٣) لأنها كانتا من الفيء،

(١) انظر: تاريخ الخلفاء للسيوطي، ص ٧٤.

(٢) صفية بنت حيي بن أخطب بن سعية يصل نسبها إلى هارون عليه السلام. لما غزا رسول الله ﷺ خيبراً وغنمه الله أموالهم سبى صفية وعرض عليها أن يعتقها من الرق ويتزوجها فرفضت فتزوجها.. انظر الطبقات لابن سعد، ج ٨/ ١٢١.

(٣) جويرية بنت الحارث بن أبي ضرار المصطلقية، لما وقعت الحرب بين المسلمين وقومها قتل زوجها، وانتصر المسلمون، ووقعت في السبي، وكانت في سهم ثابت بن قيس خطيب رسول الله ﷺ، =

ففرض لهما في البداية ستة آلاف، وهذا يزيد على ما عينه لعلى بن أبى طالب والحسن والحسين وعبد الله بن عمر وعمر نفسه، وعثمان بن عفان ..، وقيل: إنها راجعتاه ففرض لهما كبقية أمهات المؤمنين .

وإذا قارنا بين ما فرضه عمر لواحدة من أمهات المؤمنين وبين ما فرضه لواحد من كبار الصحابة لوجدنا أن ما فرضه لواحدة منهن يساوى ضعفى ما يعطى لأحد العشرة المبشرين بالجنة؛ إذ لم يفرض لأحد منهم أكثر من خمسة آلاف^(١) .

وهذا من أعظم الأمثلة على تقدير الفاروق وعنايته بأمهات المؤمنين .

* وأما عثمانُ بنُ عفان الخليفة الثالث، فإنه سار سيرة الفاروق في إكرام أمهات المؤمنين والعناية بهن، ولم يترك للحاجة طريقاً إلى واحدةٍ منهن، فكانت سيرته معهن مشابهة لسيرة عمر .

* وكذلك الخليفة الرابع على بن أبى طالب عليه السلام أكرمهن كسابقيه من الخلفاء قبله .

وصبر على ما واجهه من خطأ غير مقصود من عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها حينما خرجت إلى العراق قاصدة الإصلاح بين الفئتين المتنازعتين لما تعلم ما لها من منزلة في نفوس المؤمنين، فتدخلت أيد يهودية خفية^(٢) كانت قد اعتنقت الإسلام

= فكاتبها على نفسها (اتفقا على شيء من المال تؤديه) فإن أدته أطلقها حرة فجاءت إلى رسول الله تستعينه، فعرض عليها أن يؤدى عنها كل ما عليها ويتزوجها فرضيت فتزوجها عليه السلام . انظر : الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٨/ ١١٦-١٢٠ .

(١) انظر : الأموال لأبى عبيد القاسم بن سلام، ص ٢٨٦، ٢٨٧ .

(٢) كان على رأس مشيرى الفتنة (ابن السوداء عبد الله بن سبأ، اليهودى) الذى كان يفتش عن ثغرات يدخل للإسلام والمسلمين من خلالها فوجد بعض ذلك ابتداء من آخر عهد عثمان عليه السلام، وكان له الأثر الكبير في قتل عثمان، الذى فتح بعد باب الفتنة على المسلمين على مصراعيه، وتوسع في عهد على عليه السلام واستشهد على ومن معه من الذين استشهدوا مظلومين، ثم استقر الأمر في عهد معاوية عليه السلام، الداهية الذى استطاع بدهائه وحلمه وبعد نظره أن يشغل المسلمين بأعدائهم، فانطلقت الفتوحات =

ظاهراً، فاستطاعت أن تزرع الفتنة بين عائشة ومن معها ممن خرجوا من مكة وغيرها، وبين علي، فوقع ما وقع، والحق بجانب علي أوضح وأبلج . ذلك أمر كان عن اجتهاد، للمخطئ فيه منهم أجر وعفو ومغفرة من الله عز وجل، لما لهم من فضل وسبق إلى الخيرات ورضا من الله وبشارة من رسول الله ﷺ ومن خاض في أم المؤمنين ومن كان معها من الصحابة فإنها يصطدم بالكتاب والسنة، ولا يضرهم كيده شيئاً، فهم في الجنة ينعمون، والحاقدون في الدنيا في ضلالتهم يعمهون، ومن جهلهم وشعوبيتهم يصدرن، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء].

والمثل لإكرام علي لأُم المؤمنين وإعذارها والرضا عنها ما فعله معها بعد انتهاء موقعة الجمل، ومقدرته عليها ومن معها، إذ عفا عن كل ما سلف «وجهزها بكل ما ينبغي لها من مركب وزاد ومتاع وغير ذلك، وبعث معها كل من نجا ممن خرج معها، إلا من أحب المقام، واختار لها أربعين امرأة من نساء البصرة المعروفات، وسير معها أخاها محمد بن أبي بكر، فلما كان اليوم الذي ارتحلت فيه أتاها على فوقف لها وحضر الناس، فخرجت وودعتهم وقالت : يا بني، لا يعتب بعضنا على بعض، إنه والله ما كان بيني وبين علي في القديم إلا ما يكون بين المرأة وبين أحائها، وإنه على معتبتي لمن الأخيار؛ وقال علي : صدقت، والله ما كان بيني وبينها إلا ذاك^(١)، وإنها لزوجة نبيكم في الدنيا والآخرة»^(٢).

=الإسلامية في عهده شرقاً وغرباً، واسترضى آل البيت المظلومين فرضوا عنه جميعاً وبايعوه وجاهدوا تحت رايته، وفي مقدمتهم الحسن والحسين .

(١) الذي تطمئن إليه النفس ويليق بعائشة وعلى، أنها لم تخرج لمحاربته، وما خرجت إلا لمحاولة الصلح، فلا عداوة ولا ضغن قديم، وما أظن هذا القول إلا مدسوساً على علي وعائشة رضي الله عنهما .

(٢) انظر : الكامل لابن الأثير، ج ٣ / ١٣٢، وقال بعد ذلك : وخرجت يوم السبت غرة رجب وشيعتها (أي علي) أميلاً وسرح بنه معها يوماً . انظر الصفحة نفسها .

وهذا غاية الإكرام من على كرم الله وجهه لأُم المؤمنين (عائشة)، وهذا يدل على أنه كان لغيرها مكرماً معظماً، إذ إكرامه ذلك الإكرام لعائشة يدل على إكرام الكل .

هذه بعض الأمثلة على إكرام الخلفاء الراشدين لأُمهات المؤمنين وتعظيمهم، وما أردت من هذه الاستطرادة التي قد طالت إلا إبراز منزلة أُمهات المؤمنين بين المؤمنين، ابتداء بالخلفاء الراشدين الأربعة، ولا فرق في هذه المنزلة بين عائشة بنت الصديق وأُم حبيبة بنت أبي سفيان، وبين سائر أُمهات المؤمنين؛ إذ قد ساوى الله بينهن بقوله : ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب : ٦] .

وما دامت هذه منزلتهن عند الله وعند رسوله وعند المؤمنين، فإن من طعن بهن أو بإحداهن مجرم أثيم يُشك في إسلامه وإيمانه ومن آذاهن فكذلك .

ولم يحدد الإسلام عقوبة معينة لمن أساء إحدى أُمهات المؤمنين؛ لم تحدد عقوبة دنيوية محددة حتى تقدم على اجتهد الحكام، اللهم إلا ما هو معلوم من عقوبة من قذف إحداهن كما هي عقوبة من قذف أى مسلم^(١) .

ولم يجزؤ أحدٌ على إيذاء واحدة من أُمهات المؤمنين في عهد الصديق ولا في عهد الفاروق رضى الله عنها، ولما حصل شيء من التحريج^(٢) على أُم المؤمنين (أُم سلمة)^(٣) سن الفاروق عقوبة بدنية نفذها على من فعل ذلك تأديباً له وعبرة لغيره .

(١) وقد أقام ﷺ حد القذف على من قذف عائشة أُم المؤمنين رضى الله عنها كما يقام على من قذف غيرها دون زيادة . وانظر قصة ذلك في فتح القدير للشوكاني، ج٤/ ١٢-١٥ .

(٢) التحريج هو : التضييق، وخرج فلان على فلان : ضَيَّقَ عليه، ويقال : أخرجته كذلك . انظر : لسان العرب، ج٢/ ٢٣٣، ٢٣٤ .

(٣) أُم سلمة إحدى أُمهات المؤمنين، واسمها هند بنت أبي أمية سهيل زاد الركب (سمى بذلك لكثرة كرمه، ولما كان معروفاً عنه أنه لو سافر معه ركب كفاهم مؤنتهم حتى يرجعوا) . هاجرت أُم سلمة إلى الحبشة مرتين مع زوجها أبي سلمة . وبعد استشهاد زوجها رسول الله ﷺ كانت معروفة بمثانة دينها وجزالة عقلها وجمالها، توفيت سنة ٥٩ هـ . انظر : الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٨/ ٨٦-٩٦، والإصابة لابن حجر، ج٨/ ٢٠٣، ٣٠٤ .

عمل الفاروق في ذلك :

حدث في عهد الفاروق أن كان رجل من المسلمين له حق على أم سلمة (أم المؤمنين)، ولم أجد ما هو ذلك الحق الذي كان عندها، أهو دين، أم غيره، فطالب بحقه، ولصاحب الحق أن يطالب بحقه، فطالب الرجل، إلا أنه اشتد ولم يحسن التقاضي، ولم يراع حرمة أم المؤمنين، فكتب إليها كتاباً يخرج عليها فيه، ويشدد في المطالبة، وأقسم عليها أن لو لم تؤد حقه لاشتد في المطالبة؛ فوصل الخبر إلى عمر، ولما تأكد من صحته أمر بجلد الرجل ثلاثين سوطاً، ويبدو أن الجلد كان شديداً رادعاً.

قال ابن حزم : وأما من قال : ثلاثون سوطاً (أى أكثر التعزير)، فلما رويناه عن سفيان بن عيينة، عن جامع عن شقيق، قال : «كان لرجل على أم سلمة حق، فكتب إليها يُخرج عليها، فأمر عمر بأن يجلد ثلاثين جلدة»^(١).

ساق ابن حزم هذا الأثر دليلاً للقائلين بأنه لا يزداد في التعزير على ثلاثين سوطاً.

وقال صاحب العناية على الهداية (شرح بداية المبتدي) : «وقال بعضهم : لا بل شدته في الضرب لا في الجمع (أى في عضو واحد)»، ويدل على ذلك ما روى أبو عبيدة وغيره «أن رجلاً أقسم على أم سلمة - رضى الله عنها - فضربه عمر رضي الله عنه ثلاثين سوطاً، كلها يوضع ويحدر، أى يشق ويورم، ومعلوم أن عمر ضربه بطريق التعزير»^(٢).

ساق هذا الأثر وهو يتكلم عن خلاف العلماء في شدة التعزير كيف يكون، أيجمع الجلد في عضو واحد، أم في شدة الضرب فكان هذا الأثر دليلاً للقائلين بالتشديد في نوعية الضرب مع تفريقه في الجسد .

والذى يهمننا من الأثرين هو تأديب الفاروق لمن خرج على أم المؤمنين، ولم يراع حرمتها وحقها على كل مسلم، وهذا واضح فيما نقلناه .

(١) انظر : المحلى، ج ١١ / ٤٠٣ .

(٢) انظر : العناية على الهداية مع فتح القدير لابن الهمام، ج ٥ / ٣٥١ .

وعمل الفاروق ذلك سياسة شرعية؛ إذ إنَّ المطالب بحق لا يمنعه الشرع، ولكن الشدة مع أم المؤمنين تعتبر خطأ رأى الفاروق التأديب عليه فأدب، وتأديبه عمل إدارى أيضاً .

الفقه السياسى والإدارى لهذه الأوليّة :

١- المحافظة على أهل وذوى المبادئ السامية محافظة على تلك المبادئ، يزداد ذلك الأمر أهمية إن كانت تلك المبادئ ربانية، وحاملوها أنبياء .

٢- قرار الفاروق بتأديب من ضايق أم المؤمنين بالمطالبة، قرارٌ سياسى، لم يعتمد على نص صريح من كتاب أو سنة فى ذلك .

٣- تطبيقه ذلك القرار عملياً، أمر إدارى اقتضى المحافظة على جلاله أمهات المؤمنين، وردع من تسول له نفسه إيذاءهنّ، فقد أصدر قراراً التأديب ونفذه دون محاكمة تروى لنا، وتلك سياسة شرعية للحاكم أن يتخذها متى رأى المصلحة محققة .

الفصل التاسع

فى تأديب من يشتري لهما يومين متتابعين !

كان عصر عمر بن الخطاب رضي الله عنه عصر رخاء، حتى عام الرمادة (١٨ هـ) لم يكن عام شدة وبلاء في كل أنحاء الدولة، وإنما كان على المدينة وما حولها من القرى والبادي؛ أما أكثرية أجزء الدولة فقد كانت في رخاء كبير، أثر ذلك الرخاء على بقية الأجزاء، إذ موارد الدولة كان يعم نفعها كل جهة محتاجة إلى تعميم ذلك الخير .

ومع ذلك الرخاء فقد كان الفاروق شديد الخوف منه على الأمة، خاصة على المجاهدين، وهو ينطلق في ذلك من قوله ﷺ : « فوالله ما الفقر أخشى عليكم، ولكنني أخشى عليكم أن تبسط الدنيا عليكم كما بسطت على من كان قبلكم، فتنافسوها كما تنافسوها وتهلككم كما أهلكتهم »^(١). ومن فهمه وعلمه وعبقريته، فهو المؤمن الورع، والسياسي المحنك، والإداري الفذ، الخبير بأمنه كيف كانت وكيف اجتمعت، وما الخطر على هذا المجتمع الإيماني العظيم المنوط به إسعاد البشرية بمبادئه ونوره الذي خصهم الله به .

كان الفاروق شديد الخوف من إقبال الدنيا، يخشى على نفسه، ورعيته فكان لا يتمتع بالطيبات ولا يشتغل بها، ويخشى إن هو توسع في أكل الطيبات في الدنيا واهتم بها أن يقال له يوم الدين^(٢) : « أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا » [الأحقاق : ٢٠] . وكان ينصح رعيته بالتقليل من ملذات الدنيا، وانتهاج الحشونة ..

(١) من حديث رواه مسلم في الصحيح . انظره مع شرح النووي، ج ١٨ / ٩٥ .

(٢) كان يقول ذلك الفاروق حين يرى أناساً يحرسون على نعيم الدنيا . انظر : تاريخ عمر لابن الجوزي، ص ١٥٨ .

خلقاً^(١)، وكان في نفسه قدوة، كما كان رسول الله ﷺ قدوةً لأصحابه وهو بذلك الزهد الكبير وشدته على نفسه وكبح جماحها، ومتابعته للآخرين .. لم يقل يوماً: إن التمتع بالطيبات التي أحلها الله حرام، وما هو إلا الزهد في الدنيا لنيل محبة الله، والخوف من فتنها وزخرفها على العمل للآخرة والاشتغال بها، والحفاظ على تربية المجاهدين في سبيل الله لإعلاء كلمة الله ونشر دينه، في الأرض، وإلا فهو العارف بالحلal والحرام، وهو الوقاف عند حدود الله، ولا يتعداها، ولكنه الحاكم الصالح، والقدوة الحسنة، ولا بد أن يحمل رعيته على مكارم الأخلاق، ولو أدى ذلك إلى استعمال العصا .

وكثيراً ما استعمل الفاروق دِرَّتَه في السوق وفي أماكن كثيرة، كلما رأى مخالفة أو اعوجاجاً خلقياً مهما كان صغيراً .

وموضوعنا هذا من الأمثلة الواضحة لذلك .

القصة في تأديب من يكرر شراء اللحم كل يوم :

روى ابن الجوزي وغيره عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال : «كان عمر بن الخطاب ؓ يأتي مجزرة الزبير بن العوام، ولم يكن بالمدينة مجزرة غيرها، فيأتي معه بالدره، فإذا رأى رجلاً اشترى لحماً يومين متتابعين ضربه بالدره وقال : ألا طويت بطنك لجارك وابن عمك؟»^(٢) .

كان الفاروق يذهب - ولعل ذلك كان في أغلب أيامه - إلى المجزرة الوحيدة التي كان الناس يستطيعون شراء ما يحتاجون من اللحم منها، وكان صاحبها أحد العشرة

(١) انظر : تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي، ص ١٥٨-١٧١ فقد ساق الكثير من زهد عمر ؓ وحثه الناس على ذلك، واستنكاره للمكثرين من متاع الدنيا .

(٢) انظر : تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي، ص ٩٦، وأخبار عمر بن الخطاب للأستاذ على الطنطاوي، ص ٣٦١، ٣٦٢، وعمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة، ص ١٠٠ .

المبشرين بالجنة، حوارى رسول الله ﷺ^(١)، تلك المجزرة الوحيدة فى المدينة المنورة كلها - فى ذلك الوقت - كان يذهب إليها الفاروق كثيرًا، وكما يظهر من الأثر يذهب إليها أياماً متتابعة ليكتشف ماذا يجرى فيها، أهناك غش فى نوع المذبوحات، أو فى البيع؟ أم هناك من يسرف فى شراء اللحم إما بكثرة، وإما بشرائه يومياً؟ .. فوجد فى هذه المرة رجلاً قد رآه بالأمس يشتري لحماً، واليوم يجده مرة ثانية يشتري كذلك فضربه بعصاه التى غالباً ما يحملها فى يده !

وضربه لذلك الرجل لا يعد حداً ولا تعزيراً، إذ فعل ذلك (شراء اللحم) لا يعد معصية، ولكنه تتمتع بالطيبات التى أحلها الله لنا^(٢)، فضربه بالدرة ما كان إلا للتأديب والزجر عن الإسراف، ولا أظنه قد ضربه ضرباً شديداً .

ثم وجه إليه سؤالاً يستنكر فيه عمله، ويوجهه فى نفس السؤال إلى ما ينبغى أن يسلكه : «ألا طويت بطنك لجارك وابن عمك؟»؛ وكأنه يقول له : إنك لو طويت بطنك عن اللحم يوماً وأحسنْتَ إلى جارك أو ابن عمك أو كليهما بما تريد أن تشتري به اليوم لكان أولى، إذ حق الأخوة، وحق الجار، وحق الرحم يقتضى ذلك ولا يضرك إن انقطعت عن اللحم يوماً أو أكثر .

ولو رآنا عمر اليوم، وما نخزنه فى البطون من لحوم وأطعمة لم يعرفها عمر ولا جيله .. لقال : ما لهؤلاء من خلاق^(٣) .

ومن قصة تأديبه لمن يشتري اللحم كل يوم، يتبين لنا أنه قد أدب على ذلك ولم يفعل أحد من قبله . فإنه فى عهد رسول الله ﷺ وعهد الصديق، لم يحصل شىء من

(١) قد سبق التعريف بمعنى (حوارى رسول الله) .

(٢) ورد فى كثير من الآيات حل الطيبات لهذه الأمة كما قال تعالى فى وصف الرسول ﷺ، ومن صفاته : ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَهُوَ حَسْبُهُمْ عَلَيْهِمُ الْغَبَاتُ وَالْغَبَاتُ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾ [الأعراف : ١٥٧] . وقال : ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ﴾ [البقرة : ١٧٢] .

(٣) أى : من نصيب من نعيم الآخرة، ونسال الله العفو والمغفرة .

التأديب لمن يسرف في اللحم، وفعله ذلك سياسة شرعية .

الفقه السياسى والإدارى لهذه الأولوية :

- ١- تدخل الحاكم فى أمور الناس وحياتهم وتأديبه فى المباحات التى تؤثر على الزهد والأخلاق الرفيعة .. يعد من السياسة الشرعية .
- ٢- عمل الفاروق فى نهى الرجل عن شراء اللحم كل يوم للتمتع به يعد عملاً سياسياً؛ إذ فعله ذلك اعتمد الاجتهاد لمراعاة المصلحة العامة .
- ٣- استعمالُ الفاروق للذِّرة مع النهى والتوجيه عمل إداري، إذ نفذ عملياً ما اجتهد فيه ورآه حسناً فضرب الرجل ووبخه ووجهه .
- ٤- عمل الفاروق ذلك يعطى للحكام من بعده فرصة إذا أرادوا تنظيم شؤون حياة الناس بما يتناسب ومصلحتهم فى دينهم ودنياهم .
- ٥- نزول الحاكم إلى ميدان حياة الناس، ونظره فى الأماكن التى فيها مصالح عامة يدل على نجاح السياسة، وحزم الإدارة .

الفصل العاشر فى تأديب من عذب مملوكه

جاء القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة لبيان ما يحتاجه الناس فى علاقتهم بربهم، وتنظيم شؤون حياتهم، وحفظ مقومات بقاء استمرارهم من نفس ودين ونسل وعقل وعرض^(١).

وكان مما جاء به القرآن الكريم لحماية النفس أن عظم ذنب مزهقها، وعظم أجر حييها، وفرض العقوبة الدنيوية لمن قتل النفس الحرام فقال تعالى: ﴿مَنْ أَجْلٍ ذَلِكَ^(٢) كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا^(٣) أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴿[المائدة: ٣٢]، وأقر الإسلام ما شرع فى هذه الآية لبنى إسرائيل . فقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿[النساء: ٩١].

فهذه خمس عقوبات فى آية واحدة لمن قتل نفساً مؤمنة؛ جهنم والخلود فيها، وغضب الله، والطرده من رحمته، والعذاب العظيم . نعوذ بالله من ذلك كله .

وأقوى عقوبة دنيوية لقاتل النفس المؤمنة عمداً هى القصاص وذلك حكم الله عز وجل، وهو يتجلى فى كثير من الآيات؛ منها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ

(١) جاءت كل الأديان لحفظ هذه الأمور الخمسة : الدين والنفس والنسل والعقل والعرض، ولم يهملها دين من الأديان السابوية .

(٢) أى : من جراء ذلك وبسبب فظاعة جرم قتل قابيل لأخيه هابيل - ابنا آدم - ظلماً .

(٣) أى : بسبب فى إحيائها ببقائها حية .

(٤) وهذه الآية من أقوى الأدلة على حرمة دم المؤمن .

جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا ^(١) فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ ﴿[الإسراء : ٣٣]، وقال تعالى : ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة : ١٧٨]، وقال تعالى : ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة : ١٧٩].

فهذه الآيات عامة في كل مؤمن، ولا تستثنى أحدًا، فالحاكم يقتل بالمحكوم والغنى بالفقير، والشريف بالوضيع ..، والعكس كذلك .

فالقرآن لم يستثنِ أحدًا من هذه الأحكام ^(٢) .

وقد فَرَّقَ العلماءُ بينَ الحر والعبد، فقال أكثرهم: إنه لا يقتل حر بعبد، مستندين إلى ما جاء في السنة من التفريق بينهما، كقوله ﷺ: «لا يقتل حر بعبد» رواه الدارقطني ^(٣) .

وقول علي بن أبي طالب ؓ: «من السنة ألا يقتل حر بعبد» . رواه الدارقطني في سننه ^(٤) .

ولأن كبار الصحابة قد عملوا بهذا منهم الخلفاء أبو بكر وعمر وعلي ؓ ومن الأئمة مالك والشافعي وأحمد ^(٥)، وتمسك فريق آخر من العلماء بعموم الآيات ومساواتها بين المؤمنين في عصمة الدم وحرمة النفس، وبقوله ﷺ: «المؤمنون تتكافأ دماؤهم، وهم يدٌ على من سواهم يسعى بذمتهم أدناهم» ^(٦)، أخذ بهذا الأحناف، ولكنهم فرقوا بين أن يكون الحر قد قُتِلَ مملوكه أو مملوكٌ غيره؛ فإن قتل مملوكه لا يقتل به، وإن قتل مملوك غيره قتل به ^(٧) .

والبحث شائك وليس من موضوعنا، ولكنه استطراد لا بد منه لنصل إلى

(١) فقوله : (سلطاناً) أى سلطة على القاتل إن أراد القود . انظر : تفسير ابن كثير، ج٤/ ٣٠٦ .

(٢) انظر ما قال في هذا ابن قدامة في المغني، ج٨/ ٢٦٩، ط . القاهرة ١٣٨٩هـ .

(٣) انظر : سنن الدارقطني، ج٣/ ١٣٣، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(٤) انظر : سنن الدارقطني، ج٣/ ١٣٤، والمغني لابن قدامة، ج٨/ ٢٧٨ .

(٥) انظر : شرح السنة للبيهقي، ج١٠/ ١٧٧ وما بعدها .

(٦) رواه أحمد . انظر : المسند مع الفتح الرباني، ج١٦/ ٣٣ .

(٧) انظر : بدائع الصنائع للكاساني، ج٧/ ٢٣٧، ٢٣٨، ط . أولى سنة ١٣٢٨هـ .

موضوع متفرع من هذه المسألة، وهو هل يكون القود فيما عدا النفس للمملوك من مولاه؟ .

هذا ما سنقف عنده لنرى السنة في ذلك؛ وما اجتهدا عمر في هذه المسألة وستة فيها .

أما السنة النبوية فإننا لا نجد فيها ما يصح أنه ﷺ أقاد مملوكاً من مالكة بالقصاص أو الضرب، وإنما هو تغريمه وتأديبه المال، بإعتاق المملوك المعتدى عليه إذا كان قد مثّل به وعُذّب^(١) . ونجد في السنة النبوية نهياً شديداً عن تعذيب المماليك وإيذائهم، في أحاديث كثيرة؛ منها قوله ﷺ: «من ضرب غلاماً له حدّاً لم يأتِه، أو لطمه، فإن كفرته أن يعتقه»^(٢) .

وقال: «من لطم مملوكه أو ضربه فكفرته أن يُعتقه»^(٣) .

وأمر من لطم مملوكه أن يعتقه^(٤) .

ولم يقل أحد من أئمة الفقه بوجوب الإعتاق كفارة لضرب الخادم أو لطمه، ولكنهم أخذوا من هذه الأحاديث وغيرها الرفق بالمماليك وحسن صحبتهم وكف الأذى عنهم والذي جعل العلماء يتفقون على أن يعتقها راجعوه قائلين له: ليس لهم خادم غيرها، قال: فليستخدموها فإذا استغنوا عنها فليخلوا سبيلها^(٥)، فلو كان الأمر للوجوب لما أذن لهم أن يستخدموها حتى يستغنوا عنها .

ولا نجد في السنة النبوية قولاً أو فعلاً أو تقريراً يدل على أنه ﷺ سنّ تأديب من

(١) انظر ما روى في ذلك السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨/ ٣٦ وشرح النووي على مسلم، ج ١١/ ١٢٧ .

(٢) جزء من حديث رواه مسلم في الصحيح، ج ١١ مع شرح النووي ص ١٢٧ .

(٣) جزء من حديث المرجع الأول، الصفحة نفسها .

(٤) في حديث رواه مسلم ذكر فيه صاحب القصة (معاوية بن سويد)، فهو الذي أمره ﷺ بإعتاق جاريته .

حين لطمها . انظر: صحيح مسلم، ج ١١/ ١٢٨ مع شرح النووي .

(٥) انظر شرح النووي على الحديث، فـس الجزء، ص ١٢٧ إذا استدل به وهو في الصحيح .

عَذَّبَ عبده بالضرب، وما روى عنه ﷺ أنه قال : «من قتل عبده قتلناه ومن جَدَّعه^(١) جَدَّعناه»^(٢) ضعيف . قال البيهقي بعد سرد الحديث : «قال قتادة : ثم إن الحسن نسى هذا الحديث، قال : لا يقتل حر بعبد، قال الشيخ (أى البيهقي) : يشبه أن يكون الحسن لم ينس الحديث لكن رغب عنه لضعفه، وأكثر أهل العلم بالحديث رغبوا عن رواية الحسن عن سمرة، وذهب بعضهم إلى أنه لم يسمع منه غير حديث العقيقة»^(٣) والبيهقي يقصد بالحسن الحسن البصرى الذى روى الحديث عن سمرة بن جندب وهكذا نرى أن البيهقي ضَعَّفَ الحديث وقال : إن الحسن لم ينسه، ولكن رغب عنه لضعفه .

أما أحمد فقد قال بعد سَوَقة الحديث : قال يحيى (يعنى يحيى بن سعيد وهو من رجال سند الحديث)، ثم نسى الحسن بعدُ فقال : «لا يقتل به»^(٤) ، أى لا يقتل الحر بالعبد .

وقال البغوى بعد رواية الحديث : «والعلماء قد ضعفوه»^(٥) . فالحديث ضعيف عند علماء الحديث .

وليس غيره ما يثبت أن رسول الله ﷺ أدب حرًّا على ضربه خادمه أو تعذيبه . بل روى عكس ذلك، كما سيأتى فى أثرِ عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه .

وفى عهد الصديق رضي الله عنه لم يؤدب بالضرب من عذب عبده بأى نوعٍ من التعذيب، فلم يُروِ شيءٌ فى ذلك .

(١) جدعه : أى قطعة قطعاً بائناً فى الأنف أو الأذن . انظر : لسان العرب، ج ٨ / ٤١ .

(٢) الحديث رواه أحمد فى مسنده، ج ١٦ / ٣٤ مع الفتح الرباني، والبيهقى فى السنن الكبرى، ج ٨ / ٣٥ .

(٣) انظر المرجع السابق، الصفحة نفسها .

(٤) انظر : مسند أحمد بشرح البنا (بلوغ الأمان)، ج ١٦ / ٣٤ .

(٥) انظر : شرح السنة للبغوي، ج ١٠ / ١٧٧ .

فعل عمر بن الخطاب :

عمل الفاروق رضي الله عنه على إيقاف تمادى أصحاب الممالك في إيذائهم، فإن الناس ما عادوا كما كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد ابتعدوا قليلاً عن زمن نزول الوحي، وذهب عنهم نبي الله الذي كان يملأ جنباتهم علماً وتمتلى قلوبهم منه هيبة وإجلالاً. وانفتحت عليهم الدنيا زمن عمر، فكان ذلك - بلا ريب - مدعاة لأن يشرى الناس ويملكوا العبيد، ويتوسعوا في سبل العيش، وذلك كله يؤدي إلى اختلاف في السلوك ولو قليلاً.

ولكن العبقريّة العمرية، والسياسة الفاروقية لا تترك لأى ضعف مكاناً يتسرب منه، أو يمكث فيه، فما إن رأى ظاهرة تعذيب بعض الناس للماليكهم حتى اتخذ الوقاية بسنة راشدة، كانت زيادة على ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عقاب لمعذبي ممالكهم، فسن رضي الله عنه الجلد زيادة على إعتاق المملوك المعذب فعن ابن عباس رضي الله عنه قال: «جاءت جارية إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالت: إن سيدي اتهمني فأقعدني على النار حتى احترق فرجي، فقال لها عمر رضي الله عنه: هل رأى ذلك عليك؟ قالت: لا. قال: فهل اعترفت له بشيء؟ قالت: لا، فقال عمر رضي الله عنه: على به، فلما رأى عمر الرجل قال: أتعذب بعذاب الله؟ قال: يا أمير المؤمنين، تهمتها في نفسها، قال: رأيت ذلك عليها؟ قال الرجل: لا. قال: فاعترفت لك به؟ قال: لا. قال: والذي نفسى بيده، لو لم أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا يقاد مملوك من مالكه، ولا ولد من الده»، لأقديتها منك؛ فبرزه وضربه مائة سوط، وقال للجارية: اذهبي فأنت حرة لوجه الله، وأنت مولاة الله ورسوله»^(١).

(١) انظر: السنن الكبرى البيهقي، ج ٨/ ٣٦. وانظر: المصنف لعبد الرزاق الصنعاني، ج ٩/ ٤٣٨. بالفاظ تختلف عن ألفاظ البيهقي وقد تكون قصة أخرى. وانظر: فتح الباري، ج ١٢/ ١٨١ ساق نفس رواية البيهقي، قال: وقد أخرج الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنه ثم ساق الرواية باختلاف بسيط. ثم قال: قال الحاكم: صحيح الإسناد، وتعقبه الذهبي بأن في إسناده عمرو بن عيسى شيخ الليث، وفيه منكر الحديث؛ كذا قال. فأوهم أن لغيره كلاماً وليس كذلك، فإنه ذكره في الميزان، فقال: =

هذا النص الذى رواه كثير من المحدثين يثبت لنا حكماً سنه الفاروق جديراً به أن يحمى من أراد لهم الله - عز وجل - أن يكونوا خدماً مملوكين؛ فهذا السيد الذى أقدم على تعذيب جاريته بالنار لا يكفى أن يعاقب بتحرير جاريته من رق العبودية، فذنبه كبير بل ذنوب كثيرة ارتكبها فى حق جاريته؛ اتهمها فى عرضها، وحكم عليها دون بينة أو إقرار، وعذبها بعذاب الله، ولو كانت التهمة ثابتة عليها لما عاقبه عمر . لأن هناك مبرراً لتأديبها؛ لأن الرسول ﷺ حذّر من ضرب الحد من لم يأت ذلك الحد، ومعنى ذلك أن العبد إذا أتى حداً من حدود الله يحق لسيدته أن يقيمه عليه . ولكن هذه الجارية لم يثبت عليها حد، فأسرف سيدها وظلمها ولم يقم عليها حد المملوك ولكنه عذبها بالنار . ولا نستغرب إذا أحسنا أن الفاروق أراد أن يقيدَها منه، لولا أنه تذكر قول رسول الله ﷺ: «ولا يقاد مملوك من مالكة ولا ولد من والده»، فاكتمى بضربه مائة سوط، وهذا أكبر من حد القذف وحد الخمر، ثم حررها من رقها، وهى عقوبة سنّها رسول الله ﷺ فيها تأديب بالمال، إذ أفقده ملكها ورفع سلطانه عليها .

وهذا عمل سياسى من الفاروق؛ إذ فرض ذلك التأديب مائة سوط اجتهداً لم يعتمد على دليل صحيح صريح فى المسألة، ولكنه اجتهد راشد ينسجم وحرص الإسلام على كرامة المؤمن سيّداً أم مسوداً .

وهو عمل إدارى بإيقاع التأديب على ذلك المتهادى فى الظلم فزجره بالضرب، وإيقافه عند حده وجعله عبرة لغيره من السادة، عمل إدارى حكيم، يخافه الظلمة، ويرفع به الضعفاء فوق حقهم وحرّيتهم .

وهو أولية للفاروق فيه سنة راشدة يَهْتدى بها من أراد سيرة عمر من حكام المسلمين . وإذا كان الرق قد تلاشى اليوم فى عالمنا بالمعنى القديم، فإنه موجود بمعان

= لا يعرف، لم يزد على ذلك . ولا يلزم من ذلك القدح فيما رواه، بل يتوقف فيه . وانظر : المغنى لابن قدامة، ج ٨ / ٢٧٩ .

أخرى فكم من الأحرار المستعبدين من طغاه السلطات، والأحزاب والفتن،
والمستخدمين .. فلا يعنى اختفاء الرق اختفاء استعباد المستضعفين، ومعاناة الضعفاء
من ظلم الأقوياء، فما أكثر ظلم الإنسان في عصرنا وفي عالمنا اليوم .

الفقه السياسى والإدارى لهذه الأوليّة :

- ١- إقرار الإسلام للرق في أضيق الحدود لا يعنى استبداد الأحرار للعبيد في ظل
الإسلام، بل إن كان الرقيق مسلماً، فأخوة الإسلام قائمةٌ وحُقوقها للجميع .
- ٢- اتّخاذ عمَر سياسةٍ تأديبِ الأحرار إنصافاً للأرقاء سياسة عظيمة تكفل
للضعفاء حقهم، وتكبح جماح الظلمة .
- ٣- انتهاج تلك السياسة ولو لم تعتمد على نص صريح، إلا أنها سياسة شرعية لا
تخرج عن تعاليم الإسلام الواردة في الكتاب والسنة الآمرة بالعدل والإحسان .
- ٤- مساواة الأحرار والعبيد في التقاضي، حيث استدعى الفاروق الرجل الذى
اشتكته جاريته، وحقق في القضية وحكم للجارية وأنصفها من ظالمها، حيث ضربَ
الظالم جزاء ظلمه، ودخلت الجارية الحرية من أوسع أبوابها على يد الخليفة .
- ٥- تنفيذ ذلك القرار السياسى العظيم عمل إدارى حازم لا شك في أنه أدى
غرضه وانتفع به الناس .

obeikandi.com

الفصل الحادى عشر فى الأمر بتأديب من نفق مسلماً

كان سلفنا الصالح من أمتنا الإسلامية الخيرة يدركون خطورة النفاق ^(١) ويتبعون عنه كل البعد، ويحاربونه بلا هوادة، ولقد بدأ النفاق فى هذه الأمة منذ عهد رسول الله ﷺ وكثر فى المدينة المنورة بسبب وجود اليهود هناك . وكان أكثر ما يوجد فى العصر الأول النفاق العقدى (إبطان الكفر وإظهار الإسلام)، وإن وجد النفاق العملى فإنما بين أولئك المنافقين نفاقاً عقدياً، وإن وجد النفاق العملى فى غيرهم فقليل . والنفاق العملى، أو النفاق فى العمل الذى نغنيه هو ما تضمنه قوله ﷺ : «آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب، وإذا ائتمن خان، وإذا وعد أخلف» ^(٢) .

فالكذب فى الحديث وخيانة الأمانة وخلف الوعد ليس من الكفر، إلا إذا كان الكذب فى الحديث يمس جانب العقيدة أو القرآن والسنة، وكانت خيانتة للأمانة تمسها كذلك . فذلك يخرج - عما نريده هنا - إلى النفاق العقدى الذى لا يبقى معه شيء من الإسلام والإيمان فيشملة حكم الله الذى حكم به على المنافقين بقوله : ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء : ١٤٥]، ويبقى حكمه الدنيوى معصوم الدم ما لم يظهر كفره ويعلن رده، ويعامل كما عامل رسول الله ﷺ المنافقين فى عهده . فقد كانوا يعلنون الإسلام ويحضرون مسجد رسول الله ﷺ، يؤدون الصلاة، والقرآن ينزل فيصفهم بالنفاق، ويحكم عليهم بالنار . ولم يعاملهم رسول الله ﷺ معاملة المرتدين ولم يقتل أحداً منهم؛ لأنهم كانوا يبطنون كفرهم

(١) النفاق هو : أن يظهر الرجل إيمانه ويستر كفره؛ وهو اسم إسلامى لم تعرفه العرب بالمعنى المخصوص به . انظر : لسان العرب، ج ١/ ٣٥٩ .

(٢) انظر : صحيح البخارى مع فتح البارى، ج ٥/ ٢٨٩ .

ولا يجاهرون به، ولو جاهرُوا لما سموا منافقين، ولذلك قال حذيفة بن اليمان ؓ :
 «إنما كان النفاق على عهد رسول الله ﷺ فأما اليوم فإنما هو الكفر بعد الإيمان»^(١).
 وهذا بعض الشيء عن النفاق وحكمه . وبعده ندرك مدى تأثير وصف المؤمن
 بالنفاق، وأنه لا يجوز وصف المؤمن بالنفاق، وأنه لا يجوز وصف المؤمن بذلك .

لكن : ما حكم من قال لأخيه المؤمن : منافق، أو يا منافق ..؟ لم يحدد الإسلام
 عقوبة معينة للشتم بأى صفة ومن أى نوع كان الشتم فلا يوجد نص صحيح
 صريح فى ذلك، بل يوجد فى السنة النبوية ما يدل على أنه حصل فى عهده ﷺ من قال
 لأخيه : منافق، فلم يؤدب النبى ﷺ على ذلك؛ فقد روى البخارى عن جابر بن عبد
 الله ؓ أن معاذ بن جبل ؓ كان يصلى مع النبى ﷺ ثم يأتى قومه فيصلى بهم
 الصلاة^(٢)، فقرأ بهم البقرة، قال : فتجوز رجل^(٣) فصلى صلاة خفيفة فبلغ ذلك
 معاذاً فقال : إنه منافق فبلغ ذلك الرجل فأتى النبى ﷺ فقال : يا رسول الله، إنا قوم
 نعمل بأيدينا، ونسقى بنواضحنا^(٤)، وإن معاذاً صلى بنا البارحة فقرأ البقرة
 فتجوزت، فزعم أنى منافق . فقال النبى ﷺ : «يا معاذ، أفتان أنت؟ - ثلاثاً - اقرأ
 (والشمس وضحاها)، (وسبح اسم ربك الأعلى) ونحوهما»^(٥) .

قال معاذ للرجل المؤمن : «إنه منافق»، واشتكى الرجل إلى رسول الله ﷺ،
 واكتفى الرسول بتأنيبه بالكلام ولم يؤدبه ووجهه إلى ما ينبغى أن يسلكه فى صلاته
 بالناس، فلا يطول فإن الناس يختلفون فى قدرتهم على الوقوف الطويل، ومنهم
 صاحبُ الحاجة ومنهم المريض . وهذه الأمور تراعى عندما يكون جمعٌ من الناس

(١) انظر : صحيح البخارى مع الفتح، جـ ١٣ / ٦٩ .

(٢) المقصود بها الصلاة الصبح . انظر : فتح الباري، جـ ١٠ / ٥١٦ .

(٣) تجوز رجل : أى انحاز فصلى وحده .

(٤) نسقى بنواضحنا : أى على إبلنا فقى لسان العرب : والنواضح من الإبل التى يسقى عليها، واحدها

ناضح . انظر : لسان العرب، جـ ٢ / ٦١٩ .

(٥) انظر : صحيح البخارى بشرح الفتح، جـ ١٠ / ٥١٥، ٥١٦ .

في الصلاة لا تُدرى حالتهم أو تأكد الإمام وجودها فيهم . أما إذا وجد القادرون على القيام الطويل وعلم الإمام رضاهم وقدرتهم فإنه لا مانع من طول القراءة . ومن باب أولى إذا كان الرجل يُصلي لنفسه فليطوّل ما شاء .

ولا يوجد نص آخر فيه أن رسول الله ﷺ أدب أو أمر بتأديب من نفق أخاه .

ولم نجد شيئاً في هذا عن الصديق عليه السلام .

عمل الفاروق :

وكما كان الفاروق شديداً على المنافقين، ومن ارتكب عملاً فيه شبهة نفاق .. كان شديداً على من نفق مسلماً وهو بعيد عن ذلك .

كان الفاروق شديداً على المنافقين في عهد رسول الله ﷺ وكان كثيراً ما كان يتشوق لإنزال العقوبة بهم؛ لأنهم في حقيقتهم كفرة فمرة يتدخل لإيقاف رسول الله ﷺ عن الصلاة على مبيتهم، كما فعل عندما أراد رسول الله ﷺ الصلاة على رأس المنافقين عبد الله بن أبي بن سلول كما روى ذلك البخاري وغيره عن ابن عمر قال : لما توفي عبد الله بن أبي جاء ابنه عبد الله بن عبد الله إلى رسول الله ﷺ، فأعطاه قميصه وأمره أن يكفنه فيه، ثم قام يصلي عليه، فأخذ عمر بن الخطاب بثوبه فقال : تصلي عليه وهو منافق، وقد نهاك الله أن تستغفر لهم؟ قال : «إنما خيرني الله فقال : ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [المنافقون : ٦] فقال : سأزيده على سبعين قال : فصلي عليه رسول الله ﷺ وصلينا معه ثم أنزل الله عليه : ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ ﴿٢٠﴾ [التوبة] (١) .

ومرة نجده يطلب من رسول الله ﷺ الإذن بضرب عنق من ظن أنه قد نافق،

(١) انظر القصة في صحيح البخاري مع فتح الباري، ج ٨ / ٣٣٧ .

لأنه عمل عمل المنافقين، كما فعل حينما كتب حاطبُ بنُ أبي بلتعةَ البدرى إلى أهل مكة بأن رسول الله ﷺ قادم عليهم غازياً، وذلك عمل لا يصدر إلا عن عدو لله ورسوله، أو من لا يدرك عاقبة ذلك وأثره .

وكان حاطبٌ مؤمناً بالله ورسوله، ولم ينافق، ولكنه أراد أن يكون له على قریش يد لما له عندهم من قرابة يخشى عليهم، وكان يعلم أن رسول الله ﷺ فاتحٌ منتصر .. ولا شك أن ذلك خطأ ولكن رسول الله ﷺ قد عذره لما عليم من صدقه، ولما قال له عمر : دعنى يا رسول الله فأضرب عنقه، فقال : « إنه شهد بدرًا، وما يدريك لعل الله عز وجل اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم »^(١) .

هكذا نجد الفاروق جريئاً أمام رسول الله ﷺ وهو يعلم أن الحكم لله ورسوله، ولكنه القوى الأمين، الشديد على الكفرة والمنافقين تأبى نفسه إلا أن يسلم سيفه بين يدى رسول الله الرؤوف الرحيم فإن شاء أمضاه وإن شاء أغمده !

ولا غرابة أن نجده يؤدب من نفق مسلماً بغير بينة، وقد كان بتلك الشدة على المنافقين، وإن كان هو قد نفق حاطب بن أبى بلتعة لفعله فى مكاتبتة لأهل مكة، فإنه لم يقل إنه منافق^(٢) ولكنه قال : « إنه قد خان الله ورسوله والمؤمنين فدعنى أضرب عنقه »^(٣) ، ولم يقل ذلك قاصداً سبه ولكنه قال ذلك مستنكراً فعله معتقداً أنه يستحق عقوبة الخائن المجرم، فوجهه ﷺ إلى الطريق القويم فى معاملة أهل بدر حتى دمعت عيناه عمر قال : « الله ورسوله أعلم »^(٤) .

وكما كان يدرك خطورة النفاق، كان يدرك أثر السب بذلك واتهام المؤمن

(١) انظر القصة فى صحيح البخارى مع فتح البارى، ج ٨ / ٦٣٣-٦٣٥ .

(٢) الروايات كثيرة فى قول عمر فى حاطب، وأكثرها على أنه سمى فعله خيانة لله ورسوله والمؤمنين .

انظر تلك الروايات فى تفسير القرآن العظيم لابن كثير، ج ٦ / ٦٢٠-٦٢٣ .

(٣) انظره فى صحيح البخارى بشرح فتح البارى، ج ٧ / ٣٠٥؛ فى كتاب المغازى غزوة بدر، الباب التاسع (فضل من شهد بدرًا) .

(٤) انظر المرجع السابق والصفحة نفسها .

بالنفاق ولذلك قرر تأديب من نفق مسلماً .

الأمر بالتأديب لمن نفق أخاه المسلم :

روى عمر بن شبة في تاريخ المدينة : « أن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال لرجل من ثُجيب ^(١) : يا منافق، فقال التجيبي : ما نافقت منذ أسلمت ولا أغسل لى رأساً، ولا أدهنه حتى آتى عمر رضي الله عنه، فأتى عمر رضي الله عنه فقال : يا أمير المؤمنين، إن عمراً نفقني، ولا والله ما نافقت منذ أسلمت . فكتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان إذا غضب عليه يكتب : إلى العاص بن العاص ! أما بعد فإن فلاناً التجيبي ذكر أنك نفقت، وقد أمرته إن أقام عليك شاهدين أن يضربك أربعين أو قال : سبعين، فقام فقال : أنشد الله لرجلاً سمع عمراً نفقني إلا قام فشهد؛ فقام عامة أهل المسجد فقال له حشمة ^(٢) : أتريد أن تضرب الأمير؟ قال : وعرض عليه الأرض فقال : لو ملأت لى هذه الكنيسة ما قبلت، فقال له حشمة : أتريد أن تضربه؟ فقال التجيبي : ما أرى لعمر رضي الله عنه ها هنا طاعة، فلما ولى قال عمرو رضي الله عنه : ردوه فأمكنه من السوط وجلس بين يديه، قال : أتقدر أن تمتنع منى بسلطانك؟ قال : لا، فامض لما أمرت به، قال : فإنى أدعك لله ^(٣) .

فالقضية بين أحد حكام ولاية من أهم ولايات الدولة الإسلامية (مصر) وبين رجل من سائر الناس، قال له ذلك الحاكم كلمة سب فلم يتحملها، بل ذهب إلى الحاكم الأعلى للدولة ليشتكى حاكمه، ورفع شكواه، ولم يتساهل الخليفة في القضية، بل كتب إلى ذلك الوالى بما زعمه الشاكي، وعزم عليه إن هو أحضر شاهدي عدل بما ادعى لما جلس له الوالى ليضربه أربعين سوطاً أو سبعين ! (شك

(١) ثُجيب : قبيلة من كندة، وهى بضم أوله وكسر ثانية، والنسبة إلى امرأة اسمها ثجيب بنت ثوبان . انظر معجم البلدان، ج ١٦ / ٢ .

(٢) حشمة : أى أهله وقرباته، والخدم .. انظر : لسان العرب لابن منظور، ج ١٢ / ١٣٦ .

(٣) انظر : تاريخ المدينة لعمر بن شبة، ج ٨ / ٨٠٨، وتاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي، ص ١١٥، ١١٦ .

من الراوى)، ورجع الرجل من عاصمة الخلافة (المدينة المنورة) إلى مصر، ودفع الكتاب للحاكم، وأحضر الشهود، وشهدوا بأنهم سمعوا عمرا نفق الرجل، وما بقى غير تنفيذ قرار عمر بتأديب الحاكم، وصاح الناس حتى أقارب الرجل : كيف يؤدب الأمير ! وأصر الرجل ولم يقبل المصالحة حتى جلس عمرو بين يديه، واعترف أنه لا يستطيع الامتناع بسلطانه من الرجل الذى قد جعل له الفاروق سلطاناً على حاكمه بما له من حق، فغفا عنه .

وهذا أمر بينه وبين خصمه، أما أمر عمر وسياسته فالضرب بالسوط أربعين جلدة لمن نفق أخاه، سواء كان حاكماً أو محكوماً، وهذه سياسة من عمر مبنية على الاجتهاد لمصلحة الأمة بالمحافظة على دينها وأعراضها .

وقد رأينا أن رسول الله ﷺ لم يؤدب، ولم يأمر بتأديب من نفق مسلماً . وكذلك الصديق عليه السلام، فعمرو أول من اتخذ قراراً بتأديب من نفق مسلماً، وكان أول أمر يصدره فى ذلك على حاكم من أعظم حكام الدولة، ولم يتراجع الفاروق عن ذلك، ولم يرفض ذلك الأمير، وما وقف التنفيذ إلا بسبب كرم الرجل وعفوه .

الفقه السياسى والإدارى لهذه الأوليّة :

١- لم يفرق عمر بين العدوان على الأبدان والأموال وبين العدوان على الدين والعقيدة . فكما يؤدب من ظلم أخاه بأخذ ماله أو إيذائه فى بدنه، رأى العقاب لمن أذى مسلماً فى دينه .

٢- قرار تأديب من نفق مسلماً، قرار سياسى اعتمد على الاجتهاد فقط .

٣- الكتابة لعمر وأمره بالامتنال لخصمه والمثول بين يديه ليستلم منه أربعين أو سبعين جلده، أمر إدارى سوى بين الحاكم والمحكوم، فكان عظة وعبرة لكل من شاهد أو علم .

٤- والقصة ترينا مدى وعى الرعية فى ذلك الوقت وغيرتهم الدينية وجرأتهم
لأخذ حقهم .

٥- كما ترينا مدى الطاعة من عمال الدولة للحاكم الأعلى، وقبولهم تنفيذ كل ما
يأمر به، وذلك له أثر عظيم على سير الأمور بانتظام ووثام واعتصام بحبل الله .
وبانتهاء هذه الأولية ينتهى هذا الباب، وإلى الباب الخامس وبالله نستعين وعليه نتوكل .